مغنی الادیب

مشخصات کتاب

سرشناسه: ابن هشام، عبدالله بن یوسف، ق ۷۶۱ - ۷۰۸ عنوان قراردادی: [مغنی اللبیب عن کتب الاعاریب. برگزیده]
عنوان و نام پدیدآور: مغنی الادیب / به اهتمام جماعه من اساتذه الادب العربی فی الحوزه العلمیه بقم المقدسه؛ اعداد و تحقیق ابوالقاسم علی دوست ... [و دیگران]
مشخصات نشر: قم: لجنه اداره الحوزه العلمیه بقم، ۱۴۱۶ ق. = - ۱۳۷۴.
فروست: (مرکز مدیریت حوزه علمیه قم ۲۷)
شابک: بها: ۳۵۰۰ ریال (ج. ۱)؛ بها: ۳۵۰۰ ریال (ج. ۱)
وضعیت فهرست نویسی: فهرست نویسی قبلی
یادداشت: کتابنامه به صورت زیرنویس
عنوان دیگر: مغنی اللبیب عن کتب الاعاریب. برگزیده
موضوع: زبان عربی - - نحو
شناسه افزوده: علی دوست، ابوالقاسم
شناسه افزوده: حوزه علمیه قم. مرکز مدیریت
رده بندی کنگره PJ۶۱۵۱ / الف ۲م ۶۰۱۶
رده بندی دیویی: ۴۹۲ / ۷۵
شماره کتابشناسی ملی: م ۷۵ - ۴۴۴۷

تمهید

اشارهٔ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله ربّ العالمين و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلينو على الهداة الميامين من آله الطاهرين. أما بعد، فإنّ كتاب «مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب» ل «جمال الدين بن هشام الأنصارى» بسبب اشتماله على المطالب العلميۀ العاليۀ، و شموله الواسع للمباحث المفصّلۀ حول المفردات التى أخذت حصّۀً كبيرۀ من الكتاب، و بسبب عرضه الفنّى للمطالب النحويۀ بحيث يمكن القارئ من استنباط الأحكام النحويۀ صار محطّاً لأنظار المراكز العلميۀ فى العالم، و مع مرور مئات من السنين على تأليفه فقد يمكن أن يدّعى أنه قلّما وجد كتاب فى النحو بهذه المثابۀ و السعۀ و الشمول و لذلك أخذ النحاۀ منه مباحث كثيرۀ و تراهم أحياناً قد نقلوا نصّ عباراتهفى كتبهم. إن معرفۀ ابن هشام بلغۀ العرب، و كيفيۀ استخدامه تراكيب المفردات أثار عجب كلّ من له أدنى معرفۀ بالأدب العربى، فتراه عند ما يطرح المطالب العلميۀ يحفّها بذكر الشواهد المتعدّدۀ من الآيات و الروايات و الأبيات و الأمثال العربيۀ و يدّل على إحاطته العلميۀ بالأدب العربى تتبّعه فى الكتاب مقفّلات مسائل الإعراب، و إيضاحه معضلات يستشكلها الطلاّب و لأجل هذه الغزارۀ العلميۀ قال المؤرخ الشهير ابن خلدون فى حقه: «ما زلنا و نحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربيۀ يقال له: ابن هشام، أنحى من سيبويه». كلّ هذه الخصال جعل المغنى متناً دراسياً فى الحوزات العلميۀ، منذ سنوات

1طويلۀ يتحتم على كلّ طالب دراسته قبل الشروع فى دروس الفقه و الأُصول. ولكن جعلُه متناً دراسياً مع جميع محاسنه القيمۀ لا يخلو من نواقص أساسيۀ: منها: اشتماله على الأشعار المبتذلۀ التى لا تلائم روح الزهد و التقوى السائدينفى المراكز العلميۀ للشيعۀ و ممّا يلزم الالتفات إليه أنه لا ضرورۀ للالتجاء إلى الأشعار المنافيۀ للأخلاق لإثبات حكم من الأحكام النحويۀ، لأن المعيار العام فى الاستدلال هى حجّيۀ الأشعار و الكلمات و الأمثال، و تحصيل الأبيات المشتملۀ على مضامين راقيۀ مع كونها فى نفس الأمر حجۀ، و إن يطلب وقتاً واسعاً و جهداً جاهداً لكنّه ليس بمحال و من الممكن أنّ ابن هشام

لاعتقاده الخاص، لم يكن ليجوّز لنفسه أن يورد فى كتابه الأشعار التى ذكرت فى مدح أهل البيت (عليهم السلام) أو رثائهم، و لهذا لاتُرى فى «المغنى» الأبيات التى نقلت فى حقهم (عليهم السلام) إلاّ رقم قليل جداً لايتجاوز الأصابفو أمّا نحن فاستشهدنا بتلك الأشعار و بكثير من المنظومات العالية المضامين و الأمر المهم الذى ينبغى أن يراعى فى رأينا هو أن لاتذكر أشعار المولّدين نعنى بهم طبقةً من الشعراء الذين لايجوز الاستناد إلى أشعارهم و يلاحظ زمن إنشاء الشعر و مكانه و هى الخطوة الأساسية فى علم اُصول النحو و منها: عدم تناسب حجمه الكبير، المدة التى خصّصت لدراسته فى الحوزات العلمية، و ذلك لأن الفترة التى خصّصت لدراسة المغنى، تكفى لثلثه و الكتاب على النظم الموجود يتدرس فيه من المغنى مباحث علمية كثيرة التى لايستغنى الطالب عن دراستها و التعرف عليها و منها: تكثير الأمثلة، المملّ فى بعض المباحث، و الخروج من المطلب فى جملة من المسائل، فقد تجنّبنا هذين الأمرين، و حرّرنا الكتاب عنهما، و ذكرنا من

2المغنى ما هو المهم من المسائل و هذه النواقص هى التى دعتنا إلى تلخيص الكتاب.

وقد بذلت اللجنة قصارى جهدها و واصلت عملها المستمر حتى أنجزت تلخيص الكتاب، و لله الحمد و الواجب علينا أن ننبّه القارئ الكريم على مجموعة من النقاط الضرورية:

1اللجنة سعت لتنظيم الكتاب بحيث يكون الباب الأول منه قابلاً للتدريس فى سنة دراسية واحدة و سائر الأبواب فى سنة اُخرى.

2تابعنا فى عملنا ابن هشام فى ذكره للروايات، فكما أنه استشهد بالروايات القابلة للاستشهاد، استشهدنا بها، و لم نقتصر على الأحاديث النبوية المذكورة فى المغنى، بل أضفنا إلى متن الكتاب الروايات الواردة عن الأئمة (عليهم السلام)، التى تركها المصنّف بسبب اعتقاده الخاص، و أوردنا أيضاً كثيراً من الروايات المروية عن النبى (صلى الله عليه و آله و سلم)، التى لم يذكرها ابن هشام.

3إنّ اللجنة لم ترد إلحاق التعاليق العلمية المفصلة بالكتاب، و إن وجدت هناك تعليقة فإن الضرورة كالتناقض بين كلمات ابن هشام أو انفراده برأى يخالف آراء جميع النحاة قد اقتضتها.

4نظّمت اللجنة الكلمات المبحوثة عنها فى المغنى على الترتيب الصحيح فى كلّ من حروف الكلم، و لم يراع ذلك ابن هشام فى غير أولها.

5ذكرنا فى التعاليق، العناوين المرتبطة بالأشعار، و حاولنا أن نرجع الطالب مهما أمكن إلى «شرح شواهد المغنى» ل «جلال الدين السيوطى» لكونه فى متناول أيدى جميع الطلاب، و أحلنا الطالب فى بعض الموارد إلى كتاب «شرح أبيات مغنى اللبيب» ل «عبدالقادر عمر البغدادى» إما وحده، أو مع كتاب «شرح شواهدالمغنى» لأسباب خاصّة، فقدأرجعناإليه مثلاًعند ذكر الشعرالمرقّم ۸۶؛

3لأن شاعره أبانواس من طبقة المولّدين، و لذلك لم يذكر السيوطى شعرهفى كتابه، لعدم حجيته، فالتجأنا إلى «شرح أبيات مغنى اللبيب» للمزيد منالتحقيق فيها و خلاصة الكلام: أن وجود داع خاص ألزمنا ذكر كتاب «شرح أبيات مغنى اللبيب» فى التعليقة.

6ما أوردناه من كلمات أميرالمؤمنين (عليه السلام)، التى فى نهج البلاغة يطابق نسخة المرحوم فيض الإسلام، لأنها فى متناول أيدى الطلاب و استفدنا إلى جانب عناوين نهج البلاغة من الرموز (ح ط ك) التى تشير إلى «الحكم و الخطب و الكتب.«

7ذكرنا فهارس جميع المصادر و المراجع التى اعتمدنا عليها فى التعاليق مع مشخصات الطبع ليتمكن الأساتذة و الطلّاب الكرام من المراجعة.

8الباب الأول من الكتاب بعد التدريس فى سنة دراسية واحدة بقم المقدّسة و بعض المُدُن، و إرسال النظرات من جانب الأساتذة الأعزاء، جدّد فيه النظر و طبع طبعة منقحة مزيدة.

وفى الختام:

نرجو من جميع الأساتذة الكرام و أصحاب الرأى و الفكر أن يرشدونا بآرائهم القيمة إذا

وجدوا فيه نقصاً طغى به القلم، أو نشأ من الخطأ و النسيان، حتّى يصحح فى الطبعات الآتيهٔ إن شاء الله تعالى.

و يمكن أن تراسلونا باقتراحاتكم على العنوان التالى:

العناوين

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمدالله على إفضاله، و الصلاهٔ و السلام على سيدنا محمّد و آله، فإن أولى ما تقترحه القرائح، و أعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، و يتضح به معنى حديث نبيه المرسل و الأئمهٔ الاثنى عشر، فإنهما الوسيلهٔ إلى السعادهٔ الأبديهٔ، و الذريعهٔ إلى تحصيل المصالح الدينيهٔ و الدنيويهٔ، و أصل ذلك علم الإعراب الهادى إلى صوب الصواب و من أجلّ ما صنّف فيه قدراً و أحسنه وقعاً و أعمه نفعاً، كتاب «مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب» الذى تشدّ الرحال فيما دونه و تقف عنده فحول الرجال و لا يعدونه، لكنه مع ذلك كله لايخلو من تطويل يوجب الملال و تكرار يعقب السآم و إيراد أشعار ينافيها العفاف، و قد منّ الله تعالى علينا بتلخيصهو تهذيبه و تزيينه ببعض الشواهد الروائيهٔ من النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) و الأئمهٔ الهداهٔ (عليهم السلام)، و الأمثلهٔ الشعريهٔ فى مدحهم و رثائهم، فسمّيناه ب «مغنى الأديب» و هو منحصر فى ثمانيهٔ أبواب:

الباب الأول: فى تفسير المفردات و ذكر أحكامها.

الباب الثانى: فى تفسير الجمل و ذكر أقسامها و أحكامها.

الباب الثالث: فى ذكر ما يتردّد بين المفردات و الجمل و هو الظرف و الجار و المجرور و ذكر أحكامهما.

الباب الرابع: فى ذكر أحكام يكثر دورها و يقبح بالمعرب جهلها.

الباب الخامس: فى ذكر الأوجه التى يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

الباب السادس: فی التحذیر من اُمور اشتهرت بین المعربین و الصواب خلافها.

الباب السابع: فی کیفیة الإعراب.

الباب الثامن: فی ذکر اُمور کلیة یتخرج علیها ما لا ینحصر من الصور الجزئیة.

الباب الأوّل فی تفسیر المفردات و ذکر أحکامها

حرف الهمزة

الهمزة المفردة

تأتی علی وجهین

الأول: أن تکون حرفاً ینادی به القریب، کقول هند بنت اُثاثة:

1أفاطم فَاصبری فَلَقَد أصابَتْ رَزِیئتُک التّهائمَ و النُّجُودا

رَزِیئتُک التّهائمَ و النُّجُودا رَزِیئتُک التّهائمَ و النُّجُودا

7و نقل ابن الخباز عن شیخه أنه للمتوسط و أن الذی للقریب «یا» و هذا خرق لإجماعهم.

الثانی: أن تکون للاستفهام، و حقیقته طلب الفهم، کقوله تعالی: (فَلَمّا جاء السَّحَرَةُ قالُوا لِفِرعَوْنَ أَ إِنَّ لَنا لأجراً إِنْ کنّا نَحْنُ الغالِبینَ)

)الشعراء / ۴۱.(

وقد اُجیز الوجهان فی قراءة الحرمیین و حمزة: (أَمَنْ هُوَ قانِتٌ آناء الّیل)

)الزّمر / ۹.(

و کون الهمزة فیه للنّداء هو قول الفرّاء و یبعّده أنّه لیس فی التنزیل نداء بغیر «یا» و یقرّبه سلامته من دعوی المجاز،

إذ لا یکون الاستفهام منه تعالی علی حقیقته، و من دعوی کثرة الحذف، إذ التقدیر عند من جعلها للاستفهام: أمن هو قانت خیرٌ أم هذا الکافر؟ أی: المخاطب بقوله تعالی: (تَمَتَّعْ

بِكفْرِك قَليلاً)

)الزّمر / ٨(

فحذف شيئان (٢): معادل الهمزة و الخبر.

ولك أن تقول: لاحاجة إلى تقدير معادل فى الآية، لصحة تقدير الخبر بنحو (٣): «كمن ليس كذلك» و قد قالوا فى قوله تعالى: (أفَمَنْ هُوَ قائمٌ على كلِّ نَفْس بِما كسَبَتْ)

)الرعد / ٣٣(

إنّ التقدير: «كمن ليس كذلك» أو «لم يوحّدوه» و يكون (وَ جَعَلُوا لله شُرَكاء)

)الرعد / ٣٣(

معطوفاً على الخبر على التقدير الثانى.

الهمزة أصل أدوات الاستفهام

و الهمزة أصل أدوات الاستفهام، و لهذا خصّت بأحكام:

الأول: جواز حذفها سواء تقدّمت على «أم» كقول امرؤ القيس:

8تَروحُ من الحى أم تبتكر و ماذا عليك بأن تنتظِر أم لم تتقدمها كقول الكميت فى مدح أهل البيت: ٣ طَرِبْتُ و ما شوقاًإلى البيض أطْرَبُ و لا لعباً منّى و ذُوالشيب يلعَبُ؟

و الأخفش يقيس ذلك فى الاختيار عند أمن اللبس، و حمل عليه قوله تعالى: (وَ تلك نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلى)

)الشعراء / ٢٢(

و قوله تعالى: (هذا ربّى)

)الأنعام / ٧٦ ٧٨(

فى المواضع الثلاثة) ٦.(

و المحققون على أنّه خبر، و أنّ مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه بأنّه مبطل، فيحكى كلامه ثمّ يكرّ عليه بالإبطال بالحُجّة.

الثانی: أنها ترد لطلب التصوّر، نحو قوله تعالی: (وَ إن أدْری أقَرِیبٌ أمْ بَعیدٌ ما تُوعَدُونَ)
)الأنبیاء / ۱۰۹(
و لطلب التصدیق، نحو قول حسّان: ۴ أیذهب مدحیوالمحبّین ضائعا و ما المدح فی ذات الإله بضائع و «هل» مختصّة بطلب التّصدیق، نحو: (هَلْ أدلُّک عَلی شَجَرَةِ الْخُلْدِ)
)طه / ۱۲۰(
و بقیة الأدوات مختصّة بطلب التصوّر، نحو: (مَتی نَصْرُالله)
)البقرة / ۲۱۴(
) 9مَنْ بَعَثَنا مِنْ مَرْقَدِنا(
)یس / ۵۲(
الثالث: أنها تدخل علی الإثبات کما تقدّم، و علی النفی نحو قوله تعالی: (اَلَمْ یعْلَمْ بِأنّ الله یری)
)العلق / ۱۴(
و قول حسّان فی مدح أمیرالمؤمنین (علیه السلام): ۵ ألستَ أخاه فی الهدی و وصیه و أعلم فِهْر بالکتاب و بالسّنن؟ ذکره بعضهم، و هو منتقض ب «أم» فإنها تشارکها فی ذلک، تقول: «أقام زید أم لم یقم؟) «۹.(
الرابع: تمام التصدیر بدلیلین: أولهما: أنّها لا تذکر بعد «أم» الّتی للإضراب کما یذکر غیرها، نحو: (أم هَلْ تَسْتَوی الظّلماتُ و النُور)
)الرعد / ۱۶(
ثانیهما: أنّها إذا کانت فی جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو ب «ثُمّ» قدّمت علی العاطف، نحو: (أوَلَمْ ینْظُرُوا فی مَلَکوتِ السّمواتِ وَ الأرضِ)
)الأعراف / ۱۸۵(
)أفَلَمْ یسیرُوا فی الأرضِ فَینْظُرُوا کیفَ کانَ عاقِبَةُ الّذینَ مِنْ قَبْلِهِم(
)یوسف / ۱۰۹(

)أُثُمّ إذا ما وَقَعَ آمَنْتُم بِهِ(

)يونس / ۵۱(

و أخواتها تتأخّر عن حروف العطف، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو قوله تعالى: (وَ كيفَ تَكفُرُونَ وَ أَنْتُمْ تُتلى عَلَيكمْ آياتُ الله وَ فيكمْ رَسُولُهُ)

)آل عمران / ۱۰۱(

)فَأينَ تَذْهَبُونَ(

)التكوير / ۲۶(

و البيت المنسوب إلى الإمام

10

على بن الحسين (عليهما السلام): ۶ أتحرقنى بالناريا غاية المنى فأين رجايى ثُمّ أين محبّتى

هذا مذهب سيبويه و الجمهور، و خالفهم جماعة أوّلهم الزمخشرى فزعموا أنّ الهمزة فى تلك المواضع فى محلّها الأصلى، و أنّ العطف على جملة مقدّرة بينها و بين العاطف، فيقولون: التقدير فى «أفلم يسيروا ...»: أمكثوا فلم يسيروا فى الأرض و يضعّف قولهم ما فيه من التكلف، لِدعوى حذف الجملة و قد جزم الزمخشرى فى مواضع بما يقوله الجمهور، منها: قوله فى (أفَأمِنَ أهْلُ القُرى)

)الأعراف / ۹۷(

إنّه عطف على (فَأخَذْناهُمْ بَغْتَةً)

)الأعراف / ۹۵(

فصل قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقى

فتستعمل فى ثمانية معان:

الأول: التسوية، و ربّما توّهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» بخصوصها، و

ليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد «ما اُبالى» و نحوه.

و الضابط: أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها، نحو قوله تعالى: (سَواءٌ عَلَيهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أم لم تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ)

)المنافقون / ۶(

و قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «والله ما يبالى ابن أبى طالب أوَقَع على الموتأم وقع الموت عليه) «۱۱.(

11

الثانى: الإنكار الإبطالى، و هذه تقتضى أنّ ما بعدها غير واقف و أنّ مدّعيه كاذب، نحو: (أَفَأَصْفاكمْ رَبُّكمْ بِالْبَنينَ)

)الإسراء / ۴۰(

و منه: قول فاطمة الزهراء (عليها السلام) فى الاحتجاج على فدك: «أ فى كتاب الله أن ترث أباك و لا أرث أبى؟» (۱۲) و من جهة إفادة هذه الهمزة نفى ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفياً، لأنّ نفى النفى يستلزم الإثبات، و منه: قوله تعالى: (أَلَيسَ الله بِكاف عَبْدَهُ)

)الزمر / ۳۶(

أى: الله كاف عبده.

الثّالث: الإنكار التوبيخى، فيقتضى أنّ ما بعدها واقف و أنّ فاعله ملوم، نحوقوله تعالى: (أ إِفْكاً آلهةً دُونَ الله تُرِيدُون)

)الصافات / ۸۶(

و قول أبى طالب (عليه السلام): ۷ أتبغون قتلاً للنبى محمد؟ خصصتم على شؤم بطول أثام

الرّابع: التقرير، و معناه: حملك المخاطب على الإقرار و الاعتراف بأمر قد استقرّ عنده ثبوته أو نفيه، نحو: (أ أَنْتَ قُلْتَ لِلنّاسِ اتّخِذُونى وَ اُمّى إلهَينِ)

)المائدة / ۱۱۶(

و يجب أن يليها الشيء الّذى تُقرّره به، تقول فى التقرير بالفعل: أضربت زيداً و بالفاعل: أ أنت ضربت زيداً و بالمفعول: أزيداً ضربت؟ كما يجب ذلك فى المستفهم عنه (۱۴). آ أجَلْ و قوله تعالى: (أ أنْتَ فعلت هذا بِآلهَتنا)

)الأنبياء / ۶۲(

محتمل لإرادة

الاستفهام الحقيقى بأن يكونوا لَمْ يعلموا أنه الفاعل، و لإ رادة التقرير بأن يكونوا قد علموا.

الخامس: التهكم، نحو: (أصَلوتُك تأمُرُك أنْ نَتْرُك ما يعْبُدُ آباؤُنا)

)هود / ۸۷(

السادس: الأمر، نحو: (قُلْ لِلّذينَ اُوتُوا الكتابَ وَ الأُميينَ أ أسْلَمْتُم)

)آل عمران / ۲۰(

أى: أسلموا.

السّابع: التعجّب، نحو: (ألمْ تَرَ إلى ربّك كيفَ مَدّ الظِّلّ)

)الفرقان / ۴۵(

الثّامن: الاستبطاء، نحو: (ألَمْ يأنِ لِلّذينَ آمنُوا أنْ تَخشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكرِ الله)

)الحديد / ۱۶(

تنبيه قد تقع الهمزة فعلاً و ذلك أنّهم يقولون: «و أى» بمعنى «وعَد» و مضارعه «يئى» بحذف الواو؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة و كسرة، و الأمر منه «إه» بحذف اللام للأمر و بالهاء للسكت فى الوقف.

آ

حرف لنداء البعيد، و هو مسموع لم يذكره سيبويه، و ذكره غيره. (أجَلْ)

حرف جواب مثل: «نعم» فتكون تصديقاً للمخبر و إعلاماً للمستخبر

و وعداً للطّالب فتقع بعد نحو: «قام زيدٌ» و «أقام زيدٌ» و «اضرب زيداً.«

إذْ

على أربعة أوجه

1أن تكون اسماً للزمن الماضى

ولها أربعة استعمالات:

أحدها: أن تكون ظرفاً و هو الغالب، نحو: (فَقَدْ نَصَرَهُ الله إذ أخْرَجَهُ الّذين كفَرُوا)

)التوبة / ۴۰(

الثّانى: أن تكون مفعولاًبه، نحو: (وَاذكرُوا إذْ كنْتُمْ قَليلاً فَكثّركمْ)

)الأعراف / ۸۶(

و الغالب على المذكورة فى أوائل القصص فى التنزيل أن تكون مفعولاً به بتقدير «اُذكرْ» نحو: (و إذ فَرَقْنابِكمُ الْبَحرَ)

)البقرة / ۵۰(

و بعض المعربين يقول فى ذلك: إنّه ظرف لِ «اُذكر» محذوفاً و هذا وَهَم فاحش، لاقتضاءه حينئذ الأمر بالذكر فى ذلك الوقت، مع أنّ الأمر للاستقبال و ذلك الوقت قد مضى، و إنّما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه.

الثّالث: أن تكون بدلاً من المفعول، نحو: (وَاذْكر فى الكتابِ مَريمَ إذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أهْلِها مَكاناً شَرقياً)

)مريم / ۱۶(

ف «إذ» بدل اشتمال من مريم.

الرابع: أن تكون مضافاً إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه، نحو: «يومئذ و حينئذ» أو غير صالح له، نحو: (ربّنا لا تُزِغْ قُلُوبَنا بَعْدَ إذ هَدَيتَنا)

)آل عمران / ٨(

إذ و زعم الجمهور أنّ «إذ» لاتقع إلاّ ظرفاً أو مضافاً إليها، و أنّها فى نحو: (وَاذكرُوا إذ كنْتُمْ قَليلاً)

)الأعراف / ٨۶(

ظرف لمفعول محذوف، أى: و اذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً، و فى نحو: «إذْ انْتَبذَتْ» ظرف لمضاف إلى المفعول محذوف،

أى: و اذكر قصّة مريم و يؤيد هذا القول التصريح بالمفعول فى (وَاذْكرُوا نِعْمَةَ الله عَلَيكمْ إذ كنْتُمْ أعداء)

)آل عمران / ١٠٣(

2أن تكون اسماً للزمن المستقبل

نحو: (يوْمَئذ تُحَدّثُ أخْبارَها)

)الزلزلة / ۴(

و الجمهور لايثبتون هذا القسم، و يجعلون الآية من باب (وَنُفِخَ فى الصّور)

)الكهف / ٩٩(

أى: من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع.

3أنْ تكون للتعليل

نحو: (وَلَنْ ينْفَعَكمْ اليوْمَ إذْ ظَلَمْتُمْ أنّكمْ فى العَذابِ مُشْتَرِكونَ)

)الزخرف / ٣٩(

أى: و لن ينفعكم اليوم اشتراككم فى العذاب، لأجل ظلمكم فى الدّنيا و هل هذه حرف

بمنزلة لام العلّة أو ظرف و التعليل مستفاد من قوّة الكلام لامن اللّف ١ فإنّه إذا قيل: «ضربته إذ أساء» و أُريد ب «إذ» الوقت، اقتضى ظاهر الحال أنّ الإساءة سبب الضّرب؟ قولان و يرد على الثّانى: أنّه لو قيل: لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك فى العذاب، لم يكن التّعليل مستفاداً؛ لاختلاف زمنى الفعلين، و أنّ «إذ» لاتبدل من اليوم؛ لاختلاف الزّمانين و لا تكون ظرفاً ل «ينفع»؛ لأنّه لايعمل فى ظرفين و لا ل «مشتركون»؛ لأنّ معمول خبر الأحرف الخمسة لايتقدّم عليها و لأنّ معمول الصّلة لايتقدّم على الموصول و لأنّ اشتراكهم فى الآخرة لا فى زمن ظلمهم و الجمهور لايثبتون هذا القسم. قال أبوالفتح: راجعت أبا على مراراً فى قوله تعالى: (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ اليومَ إذ ظَلَمْتُمْ) مستشكلاً إبدال «إذ» من «اليوم» فآخر ما تحصّل منه: أنّ الدنيا و الآخرة متصلتان، و أنهما فى حكم الله تعالى سواء فكأنّ «اليوم» ماض أو كأنّ «إذ» مستقبلة. انتهى.

15

وقيل: المعنى: إذ ثبت ظلمكم و قيل: التقدير: بعد إذ ظلمتم و عليهما أيضاً ف «إذ» بدل من «اليوم.«

4أن تكون للمفاجأة

نصّ على ذلك سيبويه، و هى الواقعة بعد «بينا» أو «بينما» كقول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «و إنّ أهل الدنيا كركب بيناهم حلّوا، إذ صاح بهم سائقهم فارتحلوا» (١٥) و قول الشاعر:

16

»ألاّف» بضمّ الهمزة جمع «آلف» بالمدّ مثل: «كافر» و «كفّار»، و «نحن» و «ذاك» مبتدأ ان حذف خبراهما. فالتقدير: عهدتهم إخوانا إذ نحن متألّفون، إذ ذاك كائن، و لا تكون «إذ» الثانية خبراً عن «نحن»، لأنه زمان و «نحن» اسم عين، بل هى ظرف للخبر المقدّر، و «إذ» الأُولى ظرف لِ «عهدتهم»، و «دون» إما ظرف له أو للخبر المقدر أو لحال من «إخواناً» محذوفة، أى: متصافين دون الناس، و لا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال؛

لتأخره، و لاكونه اسم عين؛ لأن «دون» ظرف مكان لازمان (١٨)، و المشار اليه ب «ذاك» التجاور المفهوم من الكلام.

وقد تحذف الجملة كلّها للعلم بها، و يعوّض منها التّنوين، و تكسر الذّال) ١٩(،

لالتقاء السّاكنين، نحو: (يوْمَئذ يفْرَحُ المُؤمنُونَ بِنَصْرِالله)

)الروم / ۴ و ۵(

و زعم الأخفش أن «إذ» فى ذلك معربة لزوال افتقارها إلى الجملة و أن الكسرة إعراب، لأن اليوم مضاف إليها و ردّ بأن بناءها لوضعها على حرفين و بأن الافتقار باق فى المعنى كالموصول الذى تحذف صلته لدليل و بأن العوض ينزّل منزلة المعوّض عنه فكأن المضاف إليه مذكور.

إذا

على وجهين

1أن تكون للمفاجأة

فتختصّ بالجمل الاسمية، و لا تحتاج لجواب، و لا تقع فى الابتداء، و معناها الحال باعتبار ما قبلها، نحو: (فَألْقاها فَإذا هِى حَيةٌ تَسْعى)

)طه / ٢٠(

و هى حرف عند الأخفش، و يرجّحه قولهم: «خرجت فإذا إنّ زيداً بالباب» بكسر «انّ»؛ لأنّ «إنّ» لايعمل ما بعدها فيما قبلها، و ظرف مكان عند المبرّد، و ظرف زمان عند الزّجاج و اختار الأوّل ابن مالك، و الثّانى ابن عصفور، و الثّالث الزمخشرى، و زعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة، قال فى قوله تعالى: (ثُمّ إذا دَعاكمْ دَعْوَةً مِنَ الأرضِ إذا أنْتُمْ تَخْرُجُونَ)

)الروم / ٢٥(

إن التقدير: إذا دعاكم فاجأتم الخروج فى ذلك الوقت و لا يعرف هذا لغيره، و إنما ناصبها عندهم الخبر المذكور فى نحو: «خرجت فإذا زيد جالس». أو المقدّر فى نحو: «فإذا الأسد» أى: حاضر، و إذا قدّرت أنها الخبر فعاملها «مستقر» أو «إستقر». إذا و لم يقع الخبر معها فى التنزيل إلاّ مصرّحاً به، نحو: (فإذا هِى شاخِصَةٌ أبصارُ الّذينَ كفَرُوا)الأنبياء / ٩٧(

18

و إذا قيل: «خرجت فإذا الأسدُ» صح كونها عندالمبرد خبراً، أى: فبالحضرة الأسدُ، و لم يصح عندالزجّاج؛ لأن الزمان لا يخبر به عن الجثة، و لا عندالأخفش، لأن الحرف لايخبر به و لا عنه، فإذا قلت: «فإذا القتالُ» صحت خبريتها عند غير الأخفش و تقول: «خرجت فإذا زيد جالس أو جالساً» فالرفع على الخبرية، و «إذا» نصب به، و النصب على الحالية و الخبر «إذا» إن قيل: بأنها مكان، و إلاّ فهو محذوف. نعم يجوز أن تقدّرها خبراً عن الجثّة مع قولنا: إنها زمان إذا قدّرت حذف مضاف كأن تقدّر فى نحو: «خرجت فإذا الأسد»: فإذا حضور الأسد.

الثانى: أن تكون لغير المفاجأة، و الغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمّنة معنى الشرط و تختصّ بالدخول على الجملة الفعلية، عكس الفجائية، كقول الفرزدق فى مدح الإمام على بن الحسين (عليهما السلام): ١٠ إذا رأته قريش قال قائلها إلى مكارم هذا ينتهى الكرم و قد اجتمعتا فى قوله تعالى: (ثُمّ إذا دَعاكمْ دَعْوَةً مِنْ الأرض إذا أنتُمْ تَخْرُجوُن))الروم / ٢٥(

ويكون الفعل بعدها ما ضياً كثيراً كما تقدم و قال أميرالمؤمنين (عليه السلام): «إذا سألت فاسأل تفقّها و لا تسأل تعنّتا» (٢١) و مضارعاً دون ذلك، كقول العباس بن مرداس فى مدح رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم): ١١ ياخيرَ مَنْ رَكبَ المطيومن مَشى فوق التّراب إذا تعدّ الأنفس

19

وقد اجتمعا فی قول أبی ذؤیب: ۱۲ و النفسُ راغِبةٌ إذا رَغّبْتَها و إذا تُردُّ إلی قلیل تَقنع و إنما دخلت الشرطیة علی الاسم فی نحو قوله تعالی: (إذا السّماء انْشَقّتْ)

)الانشقاق / ۱(

و قول خزیمة بن ثابت: ۱۳ إذا نحن بایعنا علیاً فحسبنا أبو حسن مما تخاف من الفتن؛ لأنه فاعل بفعل محذوف علی شریطة التفسیر، لامبتدأ، خلافاً للأخفش و لاتعمل «إذا» الجزم (۲۵) إلاّ فی الضرورة، کقول أعشی هَمْدان: ۱۴ و إذا تُصِبْک من الحوادث نکبة فاصبر، فکل مصیبة ستکشّف

تنبیه قیل: قد تخرج عن کلّ من الظرفیة و الاستقبال و معنی الشرط. أمّا الأوّل، فزعمه أبوالحسن فی قوله تعالی: (حَتّی إذا جاءُوها)

)الزمر / ۷۱(

حیث قال: إنّ «إذا» جرّ ب «حتّی» و زعم أبوالفتح فی (إذا وَقَعَتِ الْواقعة لیس لوقعتها کاذِبَةٌ خافِضَة رافِعة،

20

إذا رُجّت الأرض رَجّاً(

)الواقعة / ۱ ۴(

فیمن نصب «خافضة رافعة» أنّ «إذا» الأُولی مبتدأ و الثانیة خبر و المنصوبین حالان، و کذا جملة لیسو معمولیها، و المعنی: وقتُ وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرین هو وقت رجّ الأرض.

و أنکر الجمهور خروجها عن الظّرفیة و قالوا: إنّ «حتّی» فی الآیة الأُولی حرف ابتداء دخل علی الجملة بأسرها و لا عمل لها و أمّا «إذا وقعت الواقعة» ف «إذا» الثانیة بدل من الأُولی، و الأُولی ظرف و جوابها محذوف، لفهم المعنی، و حسّنه طول الکلام، و تقدیره بعد «إذا» الثانیة، أی: انقسمتم أقساماً و کنتم أزواجاً ثلاثة.

2فعلی وجهین

أحدهما: أن تجيء للماضى، كقوله تعالى: (وَلا عَلَى الّذينَ إذا ما أتوكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أجِدُ ما أحْمِلُكمْ عَلَيهِ تَوَلّوا وَ أعْيُنُهُمْ تَفيضُ مِنَ الدّمْعِ)

)التوبة / ۹۲(

و الثانى: أن تجيء للحال، و ذلك بعد القسم، كقوله تعالى: (والّيل إذا يغشَى)

)الليل / ۱(

قيل: لإنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم؛لأنّه إنشاء لا إخبار عن قسم يأتى؛ لأنّ قسم الله سبحانه قديم (۲۷). ولا لكون محذوف هو حال من «الّيل»؛ لأنّ الحال و الاستقبال متنافيان، و إذا بطل هذان

الوجهان تعين أنّه ظرف لأحدهما، على أنّ المراد به الحال. انتهى و الصحيح: أنّه لايصح التعليق ب «أُقسم» الإنشائى؛ لأنّ القديم لا زَمان له، لا حال و لا غيره، بل هو سابق على الزمان، و أنه لايمتنع التعليق ب «كائناً» مع بقاء «إذا» على الاستقبال، بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق، ك «مررت برجل معه صقر صائداً به غداً» أى: مقدراً الصيد به غَداً، كذا يقدرون، و أوضح منه أن يقال: مريداً به الصيد غداً، كما فسّر «قمتم» فى (إذا قُمتُم إلَى الصّلاة)

)المائدة / ۶(

ب «أردتم.«

و أمّا الثالث: فمثاله قوله تعالى: (وَ إذا ما غَضِبُواهُمْ يغفِرُونَ)

)الشورى / ۳۷(

ف «إذا» فيها ظرف لخبر المبتدأ بعدها ولو كانت شرطية و الجملة الاسمية جواباً، لاقترنت بالفاء و قول بعضهم: إنه على إضمار الفاء، مردود بأنّها لاتحذف إلاّ ضرورة و قول آخر: إنّ الضمير توكيد لا مبتدأ و إنّ ما بعده الجواب، ظاهر التعسّف و قول آخر: إنّ جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها، تكلّف مِن غير ضرورة و من ذلك «إذا»

الّتی بعد القسم، نحو: (والّیلِ إذا یغشی)

)اللیل / ١(

إذ لوکانت شرطیة کان ما قبلها جواباً فی المعنی، فیکون التقدیر: إذا یغشی اللّیل أقسمت و هذا ممتنع؛ لوجهین: أحدهما: أن القسم الإنشایی لایقبل التعلیق؛ لأن الإنشاء إیقاع و المعلق یحتمل الوقوع و عدمه و الثانی: أن الجواب خبری، فلایدل علیه الإنشاء لتباین حقیقتهما.

22

مسألة فی ناصب «إذا» الشرطیة مذهبان

أحدهما: أنّه شرطها و هو قول المحقّقین، فتکون بمنزلة «متی و حیثما و أیان» و قول أبی البقاء: إنه مردود بأنّ المضاف إلیه لا یعمل فی المضاف، غیر وارد؛ لأنّ «إذا» عند هؤلاء غیر مضافة کما یقوله الجمیع إذا جزمت و الثّانی: أنه ما فی جوابها من فعل أو شبهه، و هو قول الأکثرین و یرد علیهم اُمور:

أحدها: أن الشرط و الجزاء عبارة عن جملتین تربط بینهما الأداة، و علی قولهم تصیر الجملتان واحدة؛ لأن الظرف عندهم مِن جملة الجواب، و المعمول داخل فی جملة عامله.

الثّانی: أنه یلزمهم فی نحو: «إذا جئتنی الیوم أکرمتک غداً» أن یعمل «أکرمتک» فی ظرفین متضادین، و ذلک باطل عقلاً؛ إذ الحدث الواحد المعین لایقع بتمامه فی زمانین و قصداً، إذ المراد وقوع الإکرام فی الغد لا فی الیوم. فإن قلت: فما ناصب «الیوم» علی القول الأول، و کیف یعمل العامل الواحد فی ظرفی زمان؟ قلنا: لم یتضادا کما فی الوجه السابق، و عمل العامل فی ظرفی زمان یجوز إذا کان أحدهما أعم من الآخر، نحو: «آتیک یوم الجمعة سحر» و لیس بدلاً؛ لجواز «سیر علیه یوم الجمعة سحر» برفع الأول و نصب الثانی، نص علیه سیبویه و أنشد الفرزدق:

23

15متى تردن يوماً سفار تجدبها اُدَيهم يرمى المستجيز المعوّرا ف «يوماً» يمتنع أن يكون بدلاً من «متى»؛ لعدم اقترانه بحرف الشرط و لهذا يمتنع فى «اليوم» فى المثال أن يكون بدلاً من «إذا» و يمتنع أن يكون ظرفاً ل «تجد»؛ لئلا ينفصل «ترد» من معموله و هو «سفار» بالأجنبى فتعين أنه ظرف ثان ل «ترد». إذاً الثّالث: أنّ الجواب و رد مقروناً ب «إذا» الفجائية، نحو: (ثُمَّ إذا دَعاكمْ دَعْوةً مِنَ الأرضِ إذا أنْتُمْ تَخْرُجُونَ)

)الروم / ٢٥(

و بالحرف الناسخ، نحو: «إذا جئتنى اليوم فإنى اُكرمُك» و كلّ منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله، و ورد أيضاً و الصالح فيه للعمل صفة، كقوله تعالى: (فَإذا نُقِرَ فى النّاقُورِ فَذلِك يوْمَئذ يوْمٌ عَسِير)

)المدثر / ٨ و ٩(

و لاتعمل الصفة فيما قبل الموصوف.

إذ ما

أداة شرط، تجزم فعلين، نحو قوله (٢٩): ١۶ و إنّك إذما تأتِ ما أنت آمر به تُلفِ مَنْ إياه تأمر آتيا و هى حرف عند سيبويه بمنزلة «إن» الشرطية و ظرف عند المبرّد و ابن السرّاج و الفارسى، و عملها الجزم قليل لا ضرورة؛ خلافاً لبعضهم.

(إذاً) فيها مسائل:

24

المسألة الأُولى: فى نوعها، قال الجمهور: هى حرف و قيل: اسم و الأصل فى «إذاً اُكرِمَك»: إذا جئتنى اُكرِمُك، ثمّ حذفت الجملة، و عوّض التنوين منها، و اُضمرت «أن» (٣٠) و على القول الأوّل فالصحيح: أنّها بسيطة، لا مركبة من «إذ» و «أن» و على البساطة فالصحيح: أنّها الناصبة، لا «أن» مضمرة بعدها.

المسألة الثانية: فى معناها، قال سيبويه: معناها: الجواب و الجزاء. فقال الشلوبين: فى كل

موضع و قال أبو على الفارسى: فى الأكثر و قد تتمحّض للجواب بدليل أنّه يقال لك: أُحبّك، فتقول: إذاً أظنّك صادقاً، إذ لا مجازاة هنا ضرورة. انتهى كلامه.

و الأكثر أن تكون جواباً ل «إن» أو «لو» ظاهرتين أو مقدّرتين. فالأوّل: كقول كثَير عَزّة: ١٧ لئن عادلى عبدالعزيز بمثلها و أمكننى منها إذاً لا أُقيلها و قوله تعالى: (قُلْ لَوْ أَنْتُم تَمْلِكونَ خَزائنَ رَحْمَةِ رَبّى إذاً لأمسَكتُم)

)الإسراء / ١٠٠(

و الثانى: كقول الرّسول (صلى الله عليه و آله و سلم)، حين سمع رجلاً يقول: «اللّهُم آتنى ما تؤتى عبادك الصالحين»: «إذاً يعْقَر جوادك و تُهراق مُهْجتك فى سبيل الله» (٣٢) و قال الله تبارك و تعالى: (ما اتّخذَ الله مِنْ وَلَد و ما كان مَعَهُ مِنْ إله، إذاً لَذَهَبَ كلُّ إله

بِما خَلقَ وَ لَعَلا بَعْضُهُمْ عَلى بَعْض(

)المؤمنون / ٩١(

المسألة الثّالثة: فى لفظها عند الوقف عليها، و الصحيح: أنّ نونها تبدل ألفاً، تشبيهاً لها بتنوين المنصوب و قيل: يوقف بالنون؛ لأنّها كنون «لَن وأن» رُوى عن المازنى و المبرّد و يبتنى على الخلاف فى الوقف عليها خلاف فى كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف و كذا رسمت فى المصاحف، و المازنى و المبرّد بالنون. وعن الفراء: إن عملت كتبت بالألف، و إلاّ كتبت بالنون؛ للفرق بينها و بين «إذا» و تبعه ابن خروف. أل المسألة الرابعة: فى عملها، و هو نصب المضارف بشرط تصديرها، و استقباله، و اتصالهما أو انفصالهما بالقسم أو ب «لا» النافية، يقال: آتيك، فتقول: «إذاً أُكرمك» ولو قلت: أنا إذاً قلت: «أُكرمك» بالرفع؛ لفوات التصدير. ولو قيل لك: أحبّك فقلت: «إذاً أظنّك صادقاً» رفعت؛ لأنه حال. ولو قلت: إذاً يا عبدالله قلت: «أُكرمُك» بالرفع؛ للفصل بغير ما ذكرنا. تنبيه قال جماعة من النحويين: إذا وقعت «إذاً» بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان، نحو: (و إذاً لا يلبثُون خلافك إلاّ قليلاً)

)الإسراء / ٧۶(

و قُرِئ شاذاً بالنصب (۳۳) و التحقيق أنه إذا قيل: «إن تزرنى أزرك و إذاً أُحسن إليك» فإن قدّرت

26

العطف على الجواب جزمت و بطل عمل «إذاً»؛ لوقوعها حشواً، أو على الجملتين جميعاً جاز الرفعُ و النصبُ؛ لتقدّم العاطف.

وقيل: يتعين النصب، إذ ما بعدها مستأنف؛ لأنّ المعطوف على الأوّل أوّل.

أل

على ثلاثة أوجه: أحدها

أن تكون اسماً موصولاً بمعنى «الّذى» و فروعه، و هى الداخلة على اسمى الفاعل و المفعول كقول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «لعن الله الآمرين بالمعروف التاركين له، و الناهين عن المنكر العاملين به) «۳۴.(

قيل: و الصفات المشبهة، و ليس بشىء؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تُؤوّل بالفعل (۳۵)، و لهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق.

و ربّما وصلت بظرف، أو بجملة اسمية، أو فعلية فعلها مضارع.

فالأوّل: كقوله (۳۶): ۱۸ من لا يزالُ شاكرا على المَعَه فَهوَ حَر بعيشة ذاتِ سعه

و الثانى: كقوله: ۱۹ من القوم الرسولُ الله منهم لهم دانت رقابُ بنى معدِّ

27

و الثالث كقول الفرزدق: ۲۰ ماأنتَ بِالْحَكمِ التُرضى حكومَتُه و لا الأصيل و لا ذى الرأى و الجَدَل و الجميع خاص بالشعر، خلافاً للأخفش و ابن مالك فى الأخير.

الثانى

أن تكون حرف تعريف، و هى نوعان: عهدية و جنسية، و كلّ منهما ثلاثة أقسام:

فالعهدية: إمّا أن يكون مصحوبها معهوداً ذكرياً، نحو: (فيها مِصباحٌ، المصباحُ فى زُجاجَة، الزُّجاجةُ كأنّها كوْكبٌ دُرّى)

)النور / ۳۵(

و عبرة هذه: أن يسدّ الضمير مسدّها مع مصحوبها أو معهوداً ذهنيا، نحو: (إذ يبايعُونَك تَحْتَ الشّجَرَةِ)

)الفتح / ۱۸(

أو معهوداً حضورياً، نحو: (اليومَ أكمَلْتُ لَكمْ دِينَكم)

)المائدة / ۳(

و الجنسية: إمّا لاستغراق الأفراد، و هى الّتى تخلفها «كلّ» حقيقة، نحو: (إنّ الإنْسان لَفِى خُسْر إلاّ الّذينَ امَنوا)

)العصر / ۲ و ۳(

أو لاستغراق خصائص الأفراد، و هى الّتى تخلفها «كلّ» مجازاً، نحو: «زيد الرجل علماً» أى: الكامل فى هذه الصفة، أو

لتعريف الماهية، و هى التى لاتخلفها «كلّ» لا حقيقةً و لا مجازاً، نحو قوله تعالى: (وَ جَعَلْنا مِنَ المآء كلّ شَىء حَى)

)الأنبياء / ۳۰(

و قول الإمام الحسنالمجتبى (عليه السلام): «اللُؤم، أن لا تشكر النعمة) «۳۹.(

و بعضهم يقول فى هذه:

إنها لتعريف العهد، فإنّ الأجناس اُمورٌ معهودة فى الأذهان متميز بعضها عن بعض، و يقسّم المعهود إلى شخص و جنس.

و الفرق بين المعرّف ب «أل» هذه و بين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد و

المطلق، و ذلک لأنّ ذا الألف و اللام یدلّ علی الماهیة بقید حضورها فی الذهن، و اسم الجنس النکرة یدل علی مطلق الماهیة، لا باعتبار قید.

الوجه الثّالث

أن تکون زائدة، و هی نوعان: لازمة، و غیر لازمة. فالأُولی: کالتی فی الأسماء الموصولة علی القول بأنّ تعریفها بالصلة،

و کالواقعة فی الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها ک «اللاّت و العزّی» أو لارتجالها ک «السّموأل»

أو لغلبتها علی بعض مَن هی له فی الأصلِ ک «البیت» للکعبة و «المدینة» لطَیبة (۴۰) و هذه فی الأصل لتعریف العهد.

و الثانیة نوعان: کثیرة واقعة فی الفصیح، و غیرها. فالأُولی: الداخلة علی عَلم منقول من مجرّد صالح لها مَلمُوح أصله، ک «حارث و عبّاس» فتقول فیهما: «الحارث و العباس» و یتوقف هذا النوع علی السّماف ألا تری أنه لا یقال مثل ذلک فی نحو: «محمّد و أحمد»

و الثانیة نوعان: واقعة فی الشعر، و واقعة فی شذوذ من النثر. فالأُولی: کالداخلة علی قول الرشید بن شهاب الیشکری: ۲۱ رأیتک لمّاأن عرفتَ وجوهَنا صددتَ و طبتَ النفس یاقیس عن عمرو و الثانیة: کالواقعة فی قولهم: «ادخلوا الأوّل فالأوّل.»

تنبیه قال الکسایی فی قول القائل (۴۲): ۲۲ فإن تَرْفقی یا هندُ فالرفق أیمَنُ و إن تَخْرَقِی یا هندُ فالخُرْق أشأمُ فأنت طَلاقٌ و الطلاقُ عَزِیمةٌ ثلاثٌ، و مَن یخْرَقْ أعَقُّ و أظلمُ إن رفع «ثلاثاً» طلقت واحدة؛ لأنه قال: «أنت طلاق» ثمّ أخبر أنّ الطّلاق التام ثلاث.

و إن نصبها طلقت ثلاثاً؛ لأنّ معناه: أنت طالق ثلاثاً، و ما بینهما جملة معترضة و الصواب: أنّ کلاً من الرفع و النصب محتمل لوقوع الثلاث و لوقوع الواحدة، أمّا الرفع فلأنّ «أل» فی الطلاق إمّا لاستغراق خصائص الأفراد

و إمّا للعهد الذكرى، أى: و هذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث و لا تكون لاستغراق الأفراد؛ لئلا يلزم الإخبار عن العام بالخاص، كما يقال: «الحيوان إنسان» و ذلك باطل؛ إذ ليس كل حيوان إنساناً و لا كل طلاق عزيمة و لا ثلاثاً. فعلى العهدية يقع الثلاث، و على الجنسية يقع واحدة كما قال الكسايى، و أمّا النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق، و حينئذ يقتضى وقوع الطلاق الثّلاث؛ إذالمعنى فأنت طالق ثلاثاً، ثم اعترض بينهما بقوله: و الطلاق عزيمة، و لأن يكون حالاً من الضمير المستتر فى «عزيمة» و حينئذ لايلزم وقوع الثلاث؛ لأنّ المعنى: و الطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً، و إنّما يقع ما نواه.

ألا

هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شىء آخر (۴۳)، و أمّا الّذى

أراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث؛ لقوله بعدُ: فبينى بها أن كنتِ غير رفيقة و مالامرئ بعد الثلاث مقدّمُ

مسألة أجاز الكوفيون و بعض البصريين و كثير من المتأخرين، نيابة «أل» عن الضمير المضاف إليه و خرّجوا على ذلك (و أمّا مَنْ خافَ مَقامَ ربّهِ وَ نَهَى النَّفْسَ عَنِ الهَوى فإنّ الْجَنَّةَ هِى المَأوى)

)النازعات / ۴۰ و ۴۱(

و «مررت برجل حسن الوجهُ«

و «ضُرب زيدٌ الظهرُ و البطن» إذا رفع «الوجه و الظهر و البطن.«

و المانعون يقدّرون هى المأوى له، و الوجه منه و الظهر و البطن منه فى الأمثلة و قيد ابن مالك الجواز بغير الصلة و أجاز الزمخشرى نيابتها عن الظاهر و أبوشامة عن ضمير الحاضر و المعروف من كلامهم إنّما هو التمثيل بضمير الغائب.

ألا

على خمسة أوجه:

أحدها: التنبيه فتدل على تحقق ما بعدها، و تدخل على الجملتين، كقوله تعالى: (ألا إنَّهُمْ هُمُ السُّفهاء)

)البقرة / ١٣(

و قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «ألا فما يصنع بالدنيا مَنْ خُلق للآخرة؟» (۴۴) و يقول المعربون فيها:

31

حرف استفتاح فيبينون مكانها و يهملون معناها.

الثانى: التوبيخ و الإنكار، كقوله (۴۵): ۲۳ ألا ارعواء لمن ولّتْ شَبيبتُهُ و آذنتْ بمشيب بعدَهُ هرمُ

الثالث: التمنى، كقوله (۴۶): ۲۴ ألا عُمْر ولّى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأتْ يدُ الغفلات

و لهذا نصب «يرأب»؛ لأنه جواب تمنٍّ مقرون بالفاء.

الرابع: الاستفهام عن النفى نحو: «ألا اصطبارَ؟» و هذه الأقسام الثلاثة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية، و تعمل عمل «لا» التبرئة،

ولكن تختصّ الّتى للتّمنى بأنها لاخبر لها لفظاً و لا تقديراً، و بأنّهالايجوز مراعاة محلّها مع اسمها، و أنها لايجوز إلغاؤها ولو تكررت،

أما الأول فلأنها بمعنى «أتمنى» و «أتمنى» لا خبر له.

و أما الآخران فلأنها بمنزلة «ليت» و هذا كله قول سيبويه و من وافقه و على هذا فيكون قوله فى البيت: «مستطاع رجوعه» مبتدأ و خبراً على التقديم و التأخير، و الجملة صفة ثانية على اللف ١ و لايكون «مستطاع» خبراً أو نعتاً على المحل و «رجوعه» مرفوع به عليهما؛ لما بينا.

ألاّ إلاّ الخامس: العرض و التحضيض (۴۷) و معناهما طلب الشىء ولكن العرض

32
طلب بلين و التحضيض طلب بحثّ و تختص «ألا» هذه بالفعلية، نحو: (فَجاء بِعِجْل سَمين فَقَرّبَهُ إلَيهِمْ قالَ ألا تأكلُونَ)

)الذاريات / ۲۶ و ۲۷(

)ألا تُقاتِلُونَ قَوماً نَكثُوا أيمانَهُمْ(

)التوبة / ۱۳(

ألاّ

حرف تحضيض (۴۹)، مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائرأدوات التحضيض. تنبيه ليس من أمثلة «ألاّ» الّتى فى (إنّهُ بِسْمِ الله الرّحمنِ الرّحيم ألاّ تَعْلُوا عَلَى)) ۵۰(

)النّمل / ۳۰ و ۳۱(

بل هذه كلمتان: «أن» الناصبة و «لا» النافية، أو «أن» المفسرة و «لا» الناهية.

33

إلاّ

اشارة

على أربعة أوجه

أحدها

أن تكون للاستثناء، نحو قوله تعالى: (فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاّ قَلِيلاً مِنْهُمْ)

)البقرة / ۲۴۹(

و قول الإمام على بن الحسين (عليهما السلام): «و تقيهم طوارق الليل و النهار إلاّ طارقاً يطرق بخير» (۵۱) و انتصاب ما بعدها فى المثالين و نحوهما بها على الصحيح و نحو: (ما فَعَلُوهُ إلاّ قَليلٌ مِنْهُمْ)

)النساء / ۶۶(

و ارتفاع ما بعدها فی هذه الآیهٔ و نحوها علی أنّه بدل بعض مِن کل عند البصریین، و علی أنّه معطوف علی المستثنی منه و «إلاّ» حرف عطف عند الکوفیین، و هی عندهم بمنزلهٔ «لا» العاطفهٔ فی أنّ ما بعدها مخالفٌ لما قبلها، لکن ذاک منفی بعد إیجاب و هذا موجبٌ بعد نفی.

الثانی

أن تکون بمنزلهٔ «غیر» فیوصف بها و بتالیها جمعٌ منکر أو شبهه. فمثال الجمع المنکر: (لَوْ کانَ فِیهما آلِهَةٌ إلاّ الله لَفَسَدَتا)

)الأنبیاء / ۲۲(

فلایجوز فی «إلاّ» هذه أن تکون للاستثناء من جههٔ المعنی، إذ التقدیر حینئذ: لو کان فیهما آلهۀ لیس فیهم الله لفسدتا، و ذلک یقتضی بمفهومه أنه لو کان فیهما آلهۀ فیهم الله لم تفسدا، و لیس ذلک المراد، و لا مِن جهۀ اللفظ؛ لأنّ «آلهۀ» جمع منکر فی الإثبات فلا عموم له، فلایصح الاستثناء منه، فلو قلت: «قام رجال إلاّ زیداً» لم یصحّ اتفاقاً و لمّا لم یجز ذلک، دلّ علی أنّ الصّواب کون «إلاّ» و ما بعدها صفهٔ.

و مثال المعرف الشبیه بالمنکر: قول ذی الرّمهٔ:

34

25أُنیخت فألقت بلدهً فوقَ بلدهٔ قلیل بها الأصواتُ إلاّ بُغامُها فإن تعریف «الأصوات» تعریف الجنس و مثال شبه الجمع: قوله (۵۳): ۲۶ و کلّ أخ مفارِقه أخوه لعمر أبیک إلاّ الفرقدان

مسألتان

الأُولی: أن الوصف ب «إلاّ» و ما بعدها علی قسمین:

أحدهما: أن یطابق ما بعد «إلاّ» موصوفها فی الإفراد أو غیره، فالوصف مخصّص، کالبیت

المتقدم؛ إذالمعنى حينئذ: كل أخوين موصوفين بأنهما غيرالفرقدين. ثانيهما: أن يخالفه، فالوصف مؤكد، نحو: «له عندى عشرة إلاّ درهمٌ»؛ لأنّ المعنى عشرة موصوفة بأنها غير درهم، و كلّ عشرة فهى موصوفة بذلك. فالصفة هنا مؤكدة صالحة للإسقاط.

الثانية: تفارق «إلاّ» هذه «غيراً» من وجهين:

أحدهما: أنه لا يجوز حذف موصوفها، لا يقال: «جاءنى إلاّ زيد» و يقال: «جاءنى غيرُ زيد». ثانيهما: أنه لا يوصف بها إلاّ حيث يصحّ الاستثناء، فيجوز «عندى درهم إلاّ دانق»؛ لأنه يجوز «إلاّ دانقاً» و يمتنع «إلاّ جيد»؛ لأنّه يمتنع «إلاّ جيداً» و يجوز

»درهم غير جيد» قاله جماعات و قد يقال: إنه مخالف لقولهم فى (لَوْكانَ فِيهما آلهةٌ إلاّ الله لَفَسَدَتا)

)الأنبياء / ٢٢(

و شرط ابن الحاجب فى وقوع «إلاّ» صفة، تعذر الاستثناء، و جعل من الشاذّ قوله (٥۴):

٢٧ و كلّ أخ مفارقُه أخوه لعمر أبيك إلاّ الفرقدان

الثالث

أن تكون عاطفة بمنزلة الواو فى التشريك فى اللفظ و المعنى، ذكره الأخفش و الفراء و أبو عبيدة و جعلوا منه قوله تعالى: (لايخافُ لَدَى المُرسَلُونَ إلاّ مَنْ ظَلَمَ ثُمّ بَدّلَ حُسناً بَعْدَ سُوء)

)النمل / ١٠ و ١١(

أى: و لا من ظلم، و تأوّله الجمهور على الاستثناء المنقطع.

الرابع

أن تكون زائدة، قاله الأصمعى و ابن جنّى، و حمل عليه ابن مالك قول الشاعر (٥٥): ٢٨ أرى الدهر إلاّ منجوناً بأهله و ما صاحب الحاجات إلاّ مُعذّبا و إنّما المحفوظ «و ما

الدّهر» ثم إن ثبتتْ روايته فتتخرّج على أنّ «أرى» جواب لِقسم مقدّر، و حذفت «لا» كحذفها فى (تَاللهِ تَفْتَؤا)

)يوسف / ٨٥(

و دلّ على ذلك الاستثناء المفرغ.

36

تنبيه ليس مِن أقسام «إلاّ» الّتى فى نحو: (إلاّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ الله)

)التوبة / ۴۵(

و إنّما هذه كلمتان: «إن» الشرطية و «لا» النافية.

إلى

اشارة

حرف جر له ثمانية معان) ۵۶:(

1انتهاء الغاية الزمانية

نحو: (ثُمّ أتمّوا الصّيامَ إلى الّيلِ)

)البقرة / ١٨٧(

و المكانية، نحوقوله تعالى: (مِنَ المَسْجِدِالحَرامِ إلى المَسْجِدِالأقصى)

)الإسراء / ١(

و قول عبدالله بن الزبير الأسدى: ۲۹ إذاكنت لاتدرين ماالموت فانظرى إلى هانى بالسوق و ابن عقيل

و إذا دلّت قرينة على دخول ما بعدها، نحو: «قرأت القرآن من أوله إلى آخره» أو خروجه، نحو: (ثم أتمّوا الصيام إلى الّيل) عُمل بها،

و إلاّ فقيل: يدخل إن كان من الجنس، و قيل: يدخل مطلقاً، و قيل: لا يدخل مطلقاً، و هو الصحيح؛ لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول، فيجب الحمل عليه عندالتردّد.

2المعية

و ذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخَر، و به قال الكوفيون و جماعة من البصريين فى (مَنْ أنصارى إلى الله)

آل عمران / ٥٢(

و لا يجوز «إلى زيد مالٌ«

37

تريد مع زيد مال.

3التبيين

وهى المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبّاً أو بغضاً من فعل تعجّب أو اسم تفضيل، نحو قوله تعالى: (ربِّ السِّجْنُ أحَبُّ إلى مِمّا يدْعُونَنى إلَيه)

)يوسف / ٣٣(

و قول النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): «يا أباذر ما من شىء أبغض إلى الله من الدنيا «

).٥٨(

4مرادفة اللام

نحو: (والأمرُ إلَيك)

)النمل / ٣٣(

؛ و قيل: لانتهاء الغاية، أى: منته إليك.

5موافقة «فى» ذكره جماعة فى قول النابغة الذّبيانى: ٣٠ فلا تتركنّى بالوعيد كأنّنى إلى الناس مطلى به القارُ أجرب و قال ابن عصفور: هو على تضمين «مطلى» معنى «مُبغّض»، قال: ولو صح مجىء «إلى» بمعنى «فى» لجاز «زيد إلى الكوفة.»

6الابتداء

كقول ابن أحمر الباهلى: ٣١ تقولُوقدعاليتُ بِالكورِ فوقها أيسقى فلا يروى إلى ابنُ أحمرا

7موافقة «عند»

و حُمل عليه قوله تعالى: (ثُمّ مَحِلُّها إلَى الْبَيتِ العتيقِ)
)الحج / ٣٣(
أم

8التوكيد

وهى الزائدة، أثبت ذلك الفرّاء، مستدلاً بقراءة بعضهم فى (أفْئدةً مِن النّاس تَهْوى إلَيهِمْ)
)إبراهيم / ٣٧(
بفتح الواو.
38
و خُرّجت على تضمين «تهوى» معنى «تميل» أو أنّ الأصل «تهوى» بالكسر، فقلبت الكسرة فتحة و الياء ألفاً كما يقال فى «رَضِى»: «رَضا» قاله ابن مالك و فيه نظر؛ لأنّ شرط هذه اللغة تحرّك الياء فى الأصل.
تنبيه مذهب البصريين أنّ أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أنّ أحرف الجزم و النصب كذلك و ما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤوّل تأويلاً يقبله اللف ١ كما قيل فى (ولأُصَلّبَنّكمْ فى جُذُوع النّخلِ)
)طه / ٧١(

إنّ «فی» لیست بمعنی «علی» و لکن شبّه المصلوب لتمکنه من الجذع بالحالّ فی الشیء، و إما علی تضمین معنی فعل یتعدی بذلک الحرف، کما ضمن بعضهم «تهوی» فی الآیة معنی «تمیل» و إما علی شذوذ إنابة کلمة عن اُخری، و هذا الأخیر هو محمل الباب کلّه عندالکوفیین و بعض المتأخرین، و لا یجعلون ذلک شاذاً، و مذهبهم أقلّ تعسّفاً.

أم

اشارة

علی أربعة أوجه

1أن تکون متصلة

اشاره

و هی منحصرة فی نوعین، و ذلک لأنها إما أن تتقدم علیها همزة التسویة، نحو: (سواء عَلینا أجزِعْنا أم صَبَرْنا)
)إبراهیم / ۲۱(
أو تتقدم علیها همزة یطلب بها و ب «أم» التعیین، نحو البیت المنسوب إلی الإمام علی بن الحسین (علیهما السلام):
39
32فزادی قلیل لا أراه مُبلغی ألزاد أبکی أم لبعد مسافتی و إنّما سمّیت فی النوعین متصلة، لأنّ ما قبلها و ما بعدها لا یستغنی بأحدهما عن الآخر، و تسمی أیضاً معادلة؛ لمعادلتها للهمزة فی إفادة التسویة فی النوع الأوّل و الاستفهام فی النوع الثانی.
و یفترق النوعان من أربعة أوجه: أولها و ثانیها: أن الواقعة بعد همزة التسویة لا تستحق جواباً؛ لأن المعنی معها لیس علی الاستفهام، و أن الکلام معها قابل للتصدیق و التکذیب؛ لأنه خبر، و لیست تلک کذلک؛ لأن الاستفهام معها علی حقیقته (۶۲). الثالث و الرابع:

أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، و لاتكون الجملتان معها إلا فى تأويل المفردين كما تقدم، و «أم» الأُخرى تقع بين المفردين، و ذلك هو الغالب فيها، نحو: (أ أنتم أشَدُّ خَلْقاً أمِ السَماء)

)النازعات / ٢٧(

و بين جملتين ليستافى تأويل المفردين، نحو: (أ أنْتُم تَخلُقونَهام نَحنُ الخالِقُونَ)

)الواقعة / ٥٩(

مسائل

الأُولى

أنّ «أم» المتصلة التى تستحق الجواب إنّما تجاب بالتعيين؛

لأنها سؤال عنه، فإذا قيل: أزيد عندك أم عمرو؟ قيل فى الجواب: «زيد» أو قيل: «عمرو» و لا يقال: «لا» و لا «نعم.«

الثانية

أن العطف بعد همزة التسوية ب «أو» لم يجز قياساً، و الصواب: العطف «أم» و بعد همزة الاستفهام جاز، و يكون الجواب ب «نعم» أو ب «لا» و ذلك أنه إذا قيل: «أزيد عندك أو عمرو؟» فالمعنى: أ أحدهما عندك و إن أجبت بالتعيين صح؛ لأنه جواب و زيادة، و يقال: «آلحسنُ أو الحسين (عليهما السلام) أفضل أم ابن الحنفية؟» فتعطف الأول ب «أو» و الثانى ب «أم» و يجاب عندنا بقولك: أحدهما، و عند الكيسانية: بابن الحنفية، و لا يجوز أن تجيب بقولك: الحسن (عليه السلام) أو بقولك: الحسين (عليه السلام)؛ لأنه لم يسأل عن الأفضل من الحسن (عليه السلام) و ابن الحنفية و لا من الحسين (عليه السلام) و ابن الحنفية، و إنما جعل واحداً منهما لا بعينه قريناً لابن الحنفية، فكأنه قال: «أ أحدهما أفضل أم ابن الحنفية؟.«

الثالثة

أنه سمع حذف «أم» المتصلة و معطوفها، نحو: (أمَنْ هُوَ قانِتٌ آناء الّيل)

)الزّمر / ۹(

تقديره: خير أم هذا الكافر و فيه بحث كمامرّ و أجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها، فقال فى قوله تعالى: (أفَلا تُبْصِرُونَ أمْ)

)الزخرف / ۵۱(

إنّ الوقف هنا، و إن التقدير: أم تبصرون، ثم يبتدأ «أنا خير» و هذا باطل؛ إذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه، و إنّما المعطوف جملة «أنا خير» و وجه المعادلة بينها و بين الجملة قبلها أن الأصل: أم تبصرون، ثم أُقيمت الاسمية مقام الفعلية و السبب مقام المسبب؛ لأنهم إذا قالوا له: أنت خير، كانوا عنده بُصراء و أجاز الزمخشرى حذف ما عطفت عليه «أم» فقال فى (أمْ كنْتُم شُهداء)

41

)البقرة / ۱۳۳(

يجوز كون «أم» متصلة، على أن الخطاب لليهود، و حذف معادلها، أى: أتدّعونَ على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء؟.

2أن تكون منقطعة

وهى ثلاثة أنواع:

1مسبوقة بالخبر المحض، نحو: (تَنْزيلُ الكتابِ لا رَيبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ العالَمينَ أم يقُولُونَ افتراهُ)

)السجدة / ۲ و ۳(

2و مسبوقة بهمزة لغير استفهام، نحو: (ألهُمْ أرْجُلٌ يمْشُونَ بِها أمْ لَهُمْ أيد يبْطِشُونَ بِها)

)الأعراف / ۱۹۵(

؛ إذالهمزة فى ذلك للإنكار، فهى بمنزلة النفى، و المتصلة لاتقع بعده.

3و مسبوقة باستفهام بغير الهمزة، نحو قوله تعالى: (هَلْ يسْتَوى الأعمى وَ البَصِيرُ أمْ هَل تَسْتَوى الظلُماتُ و النُور)

)الرعد / ١۶(

و قول الإمام على بن الحسين (عليهما السلام): «و هل ينجينى منك اعترافى لك بقبيح ما ارتكبت؟ أم أوجبت لى فى مقامى هذا سخطك؟) «۶٣.(

و معنى «أم» المنقطعة الذى لا يفارقها: الإضرابُ، ثمّ تارة له مجرداً، و تارة تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً، أو استفهاماً طلبياً. فمن الأول: (هَلْ يسْتَوى الأعمى و البَصيرُ أمْ هَلْ تَسْتَوى الظلُماتُ و النُورُ أمْ جَعلَوا لِلّهِ شُرَكاء)

)الرعد / ١۶(

أما الأُولى: فلأنّ الاستفهام لايدخل على الاستفهام و أما الثانية: فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء و من الثانى: (أمْ لَهُ البَناتُ وَ لَكمُ البَنُونَ)

)الطور / ٣٩(

تقديره: بل أله البنات و لكم البنون؟، إذ لو قدرت للإضراب المحض لزم الُمحال.

42

و من الثالث قولهم: «إنها لإبل أم شاء؟» التقدير: بل أهى شاء و قيل: إنها قد تأتى بمعنى الاستفهام المجرد، نحو: (أمْ تُرِيدُونَ أنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكمْ)

)البقرة / ١٠٨(

و لاتدخل «أم» المنقطعة على مفرد، و لهذا قدّروا المبتدأ فى «إنها لإبل أم شاء.«

و خرق ابن مالك فى بعض كتبه إجماع النحويين، فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، و زعم أنها تعطف المفردات ك «بَلْ» و قدرها هنا ب «بل» دون الهمزة، و استدل بقول بعضهم: «إنّ هناك لإبلاً أم شاء» بالنصب. فإن صحت روايته فالأولى أن يقدّر ل «شاء» ناصب، أى: أم أرى شاء.

تنبیه قد ترد «أم» محتملة للاتصال و الانقطاف فمن ذلک قوله تعالی: (قُل أتّخذْتُمْ عِنْدالله عَهْداً فَلَنْ یخلِفَ الله عَهْدَه‌ام تَقُولُونَ عَلَی الله ما لا تَعْلَمُونَ)

(البقرة / ۸۰)

قال الزمخشری: یجوز فی «أم» أن تکون معادلة بمعنی أی الأمرین کائن، علی سبیل التقریر؛ لحصول العلم بکون أحدهما، و یجوز أن تکون منقطعة.

3أن تقع زائدة

ذکره أبو زید، و قال فی قوله تعالی: (أفَلا تُبْصِرُونَ أمْ أنَا خَیرٌ)

(الزخرف / ۵۱ و ۵۲)

إن التقدیر: أفلا تبصرون أنا خیر و الزیادة ظاهرة فی قول ساعدة بن جؤیة:

43

33یالیت شعری و لا منجی من الهرم أم هل علی العیش بعدالشیب من ندم؟

4أن تکون للتعریف

نقلت عن طیئ و عن حمیر، کقول بجیر بن غنمة الطّائی: ۳۴ ذاک خلیلی و ذو یواصِلنی یرمی ورایی بامْ سهَمِ و امْ سَلِمه و فی الحدیث النّبوی: «لیس من ام بر ام صیام فی ام سفر) «۶۶.(

أم

علی وجهین:

أحدهما

أن تکون حرف استفتاح بمنزلة «ألا»، کقول أمیرالمؤمنین (علیه السلام): «أما لو أُذِن لَهم فی الکلام لأخبروکم أنّ خیر الزّاد التقوی» (۶۷) و تکثر قبل القسم، کقول حاتم الطائی: ۳۵ أماوالذی لا یعلَم الغیبَ غیرُهُ و یحیی العِظامَ البیضَوهی رمیم أما و قد تبدل همزتها

هاءً أو عيناً قبل القسم، و كلاهما مع ثبوت الألف و حذفها أو تحذف الألف مع ترك الإبدال.

44

و إذا وقعت «انّ» بعد «أما» هذه كسرت كما تكسر بعد «ألا» الاستفتاحية.

الثّانى

أن تكون بمعنى «حقّا أو أحقّا»، على خلاف فى ذلك سيأتى و هذه تفتح «انّ» بعدها كما تفتح بعد «حقّاً» و هى حرف عند ابن خروف، و جعلها مع «أنّ» و معموليها كلاماً تركب من حرف و اسم كما قاله الفارسى فى «يا زيد» و قال بعضهم: هى اسم بمعنى «حقّا» و قال آخرون: هى كلمتان: الهمزة للاستفهام، و «ما» اسم بمعنى «شىء» و ذلك الشىء حق، فالمعنى: أحقّا، و هذا هو الصواب و موضع «ما» النصب على الظرفية كما انتصب «حقّا» على ذلك فى نحو قوله (۶۹): ۳۶ أحقّاً أنّ جيرتنا استقلّوا فنيتنا و نيتهم فريق و هو قول سيبويه، و «أنّ» وصلتها مبتدأ، و الظرف خبره و قال المبرّد: «حقّاً» مصدرا «حَقّ» محذوفاً و «أنّ» و صلتها فاعل و زاد المالقى ل «أما» معنى ثالثا، و هو أن تكون حرف عرض، نحو: «أما تقوم، أما تقعد» و قد يدّعى فى ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريرى و أن «ما» نافية.

45

أمّا

الاشارة

أمّا و قد تبدل ميمها الأُولى ياء، و هو حرف شرط و تفصيل و توكيد. أما أنها شرط: فبدليل لزوم الفاء بعدها، نحو: (فَأمّا الّذينَ آمنُوا فَيعْلمُونَ أنّهُ الحَقُّ مِنْ رَبّهِمْ و أمّا الّذينَ كفَرُوا فَيقُولونَ)

)البقرة / ۲۶(

الآيۀ، ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر؛ إذ لا يعطف الخبر على مبتدأه، ولو كانت زائدۀ لصح الاستغناء عنها، و لما لم يصح ذلك و قد امتنع كونها للعطف، تعين أنها فاء الجزاء و قد تحذف الفاء للضرورۀ (٧٠) كقول الحارث بن خالد: ٣٧ فأما القتال لاقتال لدَيكم ولكنّ سيراً فى عِراض المواكب فإن قلت: فقد حذفت فى قوله تعالى: (فَأمّا الّذينَ اسْوَدّتْ وُجُوهُهُمْ أكفرتُمْ بَعْد إيمانِكمْ)

)آل عمران / ١٠٦(

قلنا: الأصل: فيقال لهم أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء فى الحذف، و ربّ شيء يصح تبعاً و لايصح استقلالاً.

و أمّا التفصيل: فهو غالب حالها كما تقدّم فى آيۀ البقرۀ، و من ذلك قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «ألا و قد أمرنى الله بقتال أهل الْبَغْى و النكث و الفساد فى الأرض فأمّا الناكثون فقد قاتلتُ، و أمّا القاسطونَ فقد جاهدتُ، و أمّا المارقۀ فقد دَوّختُ) «٧٢.(

وقد يترك تكرارها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يذكر بعدها فى موضع ذلك القسم. فالأول نحو: (يا أيها النّاسُ قَدْ جاءكمْ بُرْهانٌ مِنْ رَبّكمْ وَ أنْزَلْنا إلَيكمْ نُوراً مُبيناً، فَأمّا الّذينَ آمَنُوا بِالله وَ اعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيدْخِلُهُمْ فى رَحْمَةٍ مِنْهُ وَ فَضْل)

)النّساء / ١٧۴ و ١٧۵(

أى: و أما الذين كفروا بالله فلهم كذا و كذا و الثّانى نحو: (هُوَالّذى أنْزَلَ عَلَيك الكتابَ مِنْهُ آياتٌ مُحْكماتٌ هُنّ اُمُّ الكتابِ وَ اُخَرُ مُتَشابِهاتٌ، فَأمّا الّذينَ فى قُلُوبِهِمْ زيغٌ فَيتّبِعُونَ ما تَشابَهَ مِنْهُ ابْتِغاء الفِتْنَةِ وَ ابْتِغاء تأويلِه))

آل عمران / ٧(

أى: و أما غيرهم فيؤمنون به، و يدل على ذلك (يقُولُونَ آمَنّا بِهِ كلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبّنا)) ٧٣) (

آل عمران / ٧(

و قد تأتى لغير تفصيل أصلاً، نحو قول الإمام الحسين بن على (عليهما السلام): «أمّا بعد

فإنّى لا أعلمُ أصحاباً أوْفى و لا خيراً مِنْ أصحابى) «٧۴.(

و أمّا التوكيد: فقال الزمخشرى فى توضيحه: فائدة «أمّا» فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك و أنه لا محالة ذاهب و أنهبصدد (٧۵) الذهاب و أنه منه عزيمة، قلت: «أما زيد فذاهب» و لذا قال سيبويه فى

تفسيره: مهما يكن من شىء فزيد ذاهب. انتهى.

و يفصل بين «أمّا» و الفاء بواحد من اُمور ستّة:

أحدها

المبتدأ كالآيات السابقة.

الثانى

الخبر، نحو: «أمّا فى الدار فزيد.«

الثّالث

جملة الشرط، نحو: (فَأمّا إنْ كانَ مِنَ المُقَرّبِينَ فَرَوحٌ)

)الواقعة / ٨٨ و ٨٩(

الآيات.

الرّابع

اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب، نحو: (وَ أمّا السّائلَ فَلا تَنْهَرْ وَ أمّا بِنِعْمَةِ ربّك فَحَدّثْ)

)الضحى / ١٠ و ١١(

إمّا الخامس

اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو: «أمّا زيدا فاضربه» و يجب تقدير العامل بعد الفاء و قبل ما دخلت عليه؛ لأن «أمّا» نائبة عن الفعل، فكأنها فعل و الفعل لايلى

الفعل؛ و أما «ليس خَلَقَ الله مثله» ففى «ليس» ضميرُ شأن فاصلٌ فى التقدير.

السّادس

ظرف معمول ل «أمّا» لما فيها من معنى الفعل الّذى نابت عنه أو للفعل المحذوف، نحو: «أمّا اليوم فإنى ذاهب» و لا يكون العامل ما بعد الفاء؛ لأن خبر «إنّ» لا يتقدم عليها فكذلك معموله، هذا قول الجمهور و خالفهم المبرّد و ابن درستويه و الفراء، فجعلوا العامل نفس الخبر. فإن قلت: «أمّا اليوم فأنا جالس» احتمل كون العامل «أمّا» و كونه الخبر؛ لعدم المانف و إن قلت: «أمّا زيداً فإنّى ضارب» لم يجز أن يكون العامل واحداً منهما و امتنعت المسألة عندالجمهور؛ لأنّ «أمّا» لا تنصب المفعول و معمول خبر «إنّ» لايتقدّم عليها، و أجاز ذلك المبرّد و من وافقه على تقدير إعمال الخبر.

48

تنبيهان

التنبيه الأول

أنه سمع: «أمّا العبيدَ فذو عبيد» بالنصب «و أمّا قريشا فأنا أفضلها» و فيه دليل على اُمور:

أحدها: أنه لا يلزم أن يقدر «مهما يكن من شىء» بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل؛ إذالتقدير هنا: مهما ذكرت.

الثّانى: أنّ «أمّا» ليست العاملة، إذ لا يعمل الحرف فى المفعول به.

الثالث: أنه يجوز «أمّا زيدا فإنى اُ كرم» على تقدير العمل للمحذوف.

التنبيه الثانى

أنه ليس من أمثلة «أمّا» التى فى قوله تعالى: (أمّا ذا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)

)النمل / ٨۴(

بل هى كلمتان: «أم» المنقطعة و «ما» الاستفهامية.

إمّا

قد تفتح همزتها و قد تبدل ميمها الأُولى ياءً و «إمّا» عاطفة عند الأكثر و مرادهم «إمّا» الثانية فى نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «فإنّهم صنفان إمّا أخ لك فى الدين، و إمّا نظير لك فى الخلق» (۷۶) و زعم يونس و الفارسى و ابن كيسان أنها غير عاطفة كالأُولى، و وافقهم ابن مالك؛ لملازمتها غالباً الواو العاطفة و لاخلاف فى أن «إمّا» الأُولى غير عاطفة؛ لاعتراضها بين العامل و المعمول فى نحو: «قام إمّا زيد و إمّا عمرو» و بين أحد معمولى العامل و معموله الآخر فى نحو «رأيت إمّا زيداً و إمّا عمراً» و بين المبدل منه و بدله، نحو قوله تعالى: (حَتّى إذا

رأوْا ما يوعَدُونَ إمّا العَذابَ وَ إمّا السّاعَةَ(

)مريم / ۷۵(

فإن ما بعد الأُولى بدل مما قبلها و ل «إمّا» خمسة معان:

أحدها: الشك

نحو: «جاءنى إمّا زيد و إمّا عمرو» إذا لم تعلم الجايى منهما.

الثانى: الإبهام

نحو: (و آخَرُونَ مُرْجَوْنَ لأمْرِ الله إمّا يعَذّبُهُمْ وَ إمّا يتُوبُ عَلَيهِمْ)

)التوبة / ۱۰۶(

الثالث: التخيير

نحو: (إمّا أنْ تُعذّبَ وَ إمّا أنْ تتّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً)

)الكهف / ۸۶(

الرابع: الإباحة

نحو: «تعلّم إمّا فقهاً و إمّا نحواً.«

الخامس: التفصيل

نحو: (إنّا هدَيناهُ السّبيلَ إمّا شاكراً وَ إمّا كفُوراً)

)الإنسان / ٣(

و هذه المعانى ل «أو» كما سيأتى، إلاّ أنّ «إمّا» يبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جىء بها لأجله من شك و غيره، و لذلك وجب تكرارها فى غير ندور، و «أو» يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره، و لهذا لم تتكرر. أنْ

وقد يستغنى عن «إمّا» الثانية بذكر ما يغنى عنها، نحو: «إمّا أن تتكلّم بخيرو إلاّ فاسكت» و قد يستغنى عن الأُولى لفظاً كقوله: ٣٨ تُلمّ بدار قد تقادم عهدُها و إمّا بأموات ألمّ خيالُها 50

أى: إمّا بدار و الفراء يقيسه، فيجيز «زيد يقوم و إمّا يقعد» كما يجوز «أو يقعد». تنبيه ليس من أقسام «إمّا» التى فى قوله تعالى: (فَإمّا تَرَينّ مِنَ الْبَشرِ أَحَدَاً فَقُولى إنّى نَذَرْتُ لِلرّحْمنِ صَوْماً)

)مريم / ٢۶(

؛ بل هذه «إن» الشرطية و «ما» الزائدة.

أنْ

اشارة

على وجهين: اسم و حرف

والاسم على قسمين

1ضميرالمتكلم فى قول بعضهم: «أنْ فعلتُ» بسكون النون، و الأكثرون على فتحها وصلاً و على إلاتيان بالألف وقفاً.

2و ضمير المخاطب فى نحو: «أنت» على قول الجمهور: إن الضمير هو «أن» و التاء حرف خطاب.

والحرف على أربعة أوجه

1أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارف

و تقع فی موضعین:

الأول: فی الابتداء

فتکون فی موضع رفف نحو: (و أنْ تَصْبِرُوا خَیرٌ لَکمْ)

)النساء / ۲۵(

الثانی: بعد لفظ دال علی معنی غیر الیقین

فتکون فی موضع رفع

نحو: (أَلَمْ یأنِ لِلّذینَ آمَنُوا أنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ)

)الحدید / ۱۶(

و نصب، نحو قول النبی (صلی الله علیه و آله و سلم):

»إنّ من السرف أن تأکل کلّ ما اشتهیت) «۷۸(

و خفض، نحو: (وَ أنْفِقُوا مِمّا رَزَقْناکمْ مِنْ قَبْلِ أنْ یأتِی أحَدَکمُ المُوتُ)

)المنافقون / ۱۰(

و محتملهٔ لهما، نحو: (وَالّذی أطْمَعُ أنْ یغْفِرَلی)

)الشعراء / ۸۲(

أصله: فی أن یغفرلی.

واختلف فی محل «أن» وصلتها بعد حذف الجار، فذهب الخلیل و الأکثرون إلی أنّه نصب بالفعل المذکور و جوّز سیبویه خفضه بالجار المحذوف و «أن» هذه موصول حرفی، و توصل بالفعل المتصرف، مضارعا کان کما مر، أو ماضیا، نحو: (لَولا أنْ مَنّ الله عَلَینا لَخَسَفَ بِنا)

)القصص / ۸۲(

أو أمراً کحکایهٔ سیبویه: «کتبت إلیه بأن قم»، هذا هوالصحیح.

وقد اختلف من ذلك فى أمرين

الأول

كون الموصولة بالماضى و الأمرهى الموصولة بالمضارف و المخالف فى ذلك ابن طاهر، زعم أنها غيرها بدليلين:

أحدهما

أن الداخلة على المضارع تخلّصه للاستقبال فلا تدخل على غيره، كالسين و «سوف.«

ثانيهما

أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعهما بالنصب كما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد «إن» الشرطية، و لاقائل به.

و الجواب عن الأول

أنه منتقض بنون التوكيد؛ فإنها تخلص المضارع للاستقبال و تدخل على الأمر باطراد.

و عن الثانى

أنه إنما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد «إن» الشرطية؛ لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال فى معناه، فأثرت الجزم فى محلّه، كما أنها لما أثرت

التخليص إلى الاستقبال فى معنى المضارع أثرت النصب فى لفظه.

الأمر الثانى

كونها توصل بالأمر، و المخالف فى ذلك أبوحيان، زعم أنهالاتوصل به و أن كل شىء سمع من ذلك ف «أن» فيه تفسيرية، و استدل بدليلين:

أحدهما

أنهما إذا قُدِّرا بالمصدر فات معنى الأمر.

الثانى

أنهما لم يقعا فاعلاً و لا مفعولاً، لا يصح «أعجبنى أن قُم» و لا «كرهتُ أن قُمْ» كما يصح

ذلك مع الماضى و المضارع.

و الجواب عن الأول

أن فوات معنى الأمرية فى الموصولة بالأمر عندالتقدير بالمصدر كفوات معنى المضى و الاستقبال فى الموصولة بالماضى و المضارع عند التقدير المذكور.

و عن الثانى

أنه إنما امتنع ما ذكره؛ لأنّه لامعنى لتعليق الإعجاب و الكراهية بالإنشاء، لا لما ذكر، ثم ينبغى له ألاّ يسلم مصدرية «كى»؛ لأنها لاتقع فاعلاًو لامفعولاً، و إنما تقع مخفوضة بلام التعليل. ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه: «كتبت إليه بأن قُمْ» و أجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة و هذا و هم فاحش؛ لأن حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة لاتدخل إلاّ على الاسم أو ما فى تأويله.

تنبيه

ذكر بعض الكوفيين و أبو عبيدة أن بعضهم يجزم ب «أن»، نحو قول امرئ القيس:

53

39إذا ما غَدَونا قال ولِدانُ أهلنا تعالَوا إلى أن يأتنا الصيد نحْطب و قد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن مُحيصن: (لِمَنْ أرادَ أنْ يتِمُّ الرّضاعَة)

)البقرة / ٢٣٣(

و زعم الكوفيون أنّ «أن» هذه هى المخففة من الثقيلة شذّ اتصالها بالفعل، و الصواب: قول البصريين: إنها «أن» الناصبة أُهملت حملاً على أُختها «ما» المصدرية.

2أن تكون مخففة من الثقيلة

فتقع بعد فعل اليقين (٨٠) أو ما نزل منزلته، نحو قوله تعالى: (عَلِمَ أنْ سَيكونُ مِنْكمْ مَرْضى)

)المزمل / ٢٠(

و قول جرير: ۴۰ زعم الفرزدق أن سيقتل مربَعاً أبْشِرْ بطول سلامة يا مرْبَعُ و «أن» هذه ثلاثية الوضع و هى مصدرية أيضاً، و تنصب الاسم و ترفع الخبر خلافاً للكوفيين، زعموا أنها لا تعمل شيئاً، و شرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً و ربما ثبت و هو مختص بالضرورة على الأصح، و شرط خبرها أن يكون جملة، و لايجوز إفراده، إلاّ إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران و قد اجتمعا فى قوله) ۸۲:(

54

41بأنك ربيع و غيث مريع و أنك هناك تكون الثّمالا

3أن تكون مفسرة بمنزلة «أى»

نحو: (فَأوْحَينا إلَيهِ أنِ اصْنَعِ الْفُلْك)

)المؤمنون / ۲۷(

)و نُودُوا أنْ تِلْكمُ الْجَنّةُ(

)الأعراف / ۴۳(

و تحتمل المصدرية بأن يقدر قبلها حرف الجرّ فتكون فى الأُولى «أن» الثنائية؛ لدخولها على الأمر، وفى الثانية المخففة؛ لدخولها على الاسمية و عن الكوفيين: إنكار «أن» التفسيرية البتة و هو متجه؛

لأنه إذا قيل: «كتبت إليه أن قم» لم يكن «قم» نفس «كتبت» (۸۳) كما كان الذهب نفس العسجد فى قولك: هذا عسجد أى ذهب و لهذا لوجئت ب «أى» مكان «أن» فى المثال لم تجده مقبولاً فى الطبع.

ولها عند مثبتها شروط:

أحدها: أن تقع بين الجملتين كما تقدم.

الثانى: أن يكون فى الجملة السابقة معنى القول كما مر، و منه: (و انطَلَقَ الْمَلأ مِنْهُمْ أن امْشُوا)

)ص / ۶(

؛ إذ ليس المراد بالانطلاق المشى، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشى، المشى المتعارف، بل الاستمرار على الشيء.

الثالث: أن لا يكون فى الجملة السابقة أحرف القول إلاّ و القول مؤوّل

55

بغيره (۸۴)، كما ذكر الزمخشرى فى قوله تعالى: (ما قلتُ لَهُمْ إلاّ ما أمَرتَنى بِهِ أنِ اعْبُدُوا الله)

)المائدة / ۱۱۷(

أنه يجوز أن تكون مفسرة لفعل القول على تأويله بالأمر، أى: ما أمرتهم إلاّ بما أمرتنى به أن اعبدوا الله) ۸۵.(

الرابع: ألا يدخل عليها جار، فلو قلت: «كتبتُ إليه بأن افعل» كانت مصدرية.

مسألة

إذا ولى «أن» الصالحة للتفسير مضارع معه «لا»، نحو: «أشرت إليه أن لاتفعل» جاز رفعه على تقدير «لا» نافية، و جزمه على تقديرها ناهية، و عليهما ف «أن» مفسّرة، و نصبه على تقدير «لا» نافية و «أن» مصدرية، فإن فُقدت «لا» امتنع الجزم، و جاز الرفع و النصب.

4أن تكون زائدة

ولها أربعة مواضع:

أحدها

وهو الأكثر أن تقع بعد «لمّا» التوقيتية، نحو: (و لَمّا أنْ جاءتْ رُسُلُنا لُوطاً سِيء بِهِم)

)العنكبوت / ۳۳(

الثانى

أن تقع بين «لو» و فعل القسم، مذكورا كقول المسيب: ۴۲ فأُقسم أن لو التقينا و أنتُم لكان

لكم يوم من الشرّ مظلمُ

56

أومتروكا كقوله (٨٧): ۴۳ أما و الله أن لو كنت حُرّاً و ما بالحرِّ أنت و لا العتيق

الثالث

و هو نادر أن تقع بين الكاف و مخفوضها كقول مجمع بن هلال: ۴۴ عَبَأتُ له رُمْحاً طويلاً و ألّةً كأن قَبَس يعْلى بِها حينَ تُشرَعُ فى روايۀ من جرّ «قبس.»

الرابع

بعد «إذا» كقول أوس بن حجر: ۴۵ فأمهَلَهُ حتى إذا أن كأنّه مُعاطى يد من جَمّۀِ الماء غارِف

و زعم الأخفش أنها تزاد فى غير ذلك، و أنها تنصب المضارع كما تجر «من» و الباء الزائدتان الاسمَ، و جعل منه (وَ مالَنا أن لا نَتَوكلَ عَلَى الله)

)إبراهيم / ١٢(

)وَما لَنا أنْ لا نُقاتِلَ فِى سَبِيلِ الله(

)البقرۀ / ٢۴۶(

و قال غيره: هى فى ذلك مصدريۀ، ثم قيل: ضمّن «مالنا» معنى «ما منعنا» و فيه نظر؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار و المجرور فى المفعول به، و لأن الأصل ألا تكون «لا» زائدۀ، و الصواب: قول بعضهم: إن الأصل: و مالنا فى أن لا نفعل كذا، و إنما لم يجز للزائدۀ أن تعمل؛لعدم اختصاصها بالأفعال بدليل دخولها على الحرف و هو «لو» و «كأنّ» و على الاسم و هو «قبس.»

57

تنبيه: ذكر ل «أن» معان أربعۀ أُخر

1الشرطيۀ

و إليه ذهب الكوفيون و يرجّحه اُمور:

الأول

توارد المفتوحة، و المكسورة على المحل الواحد، و الأصل التوافق، فقرئ بالوجهين قوله تعالى: (أفَنَضْرِبُ عَنكمُ الذّكرَ صَفْحاً انْ كنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفينَ)

)الزخرف / ۵(

الثانى

مجيء الفاء بعدها كثيراً كقول عباس بن مرداس: ۴۶ أبا خُراشة أمّا أنتَ ذانفر فإنّ قومى لم تأكلهُم الضّبُعُ

الثالث

عطفها على «إن» المكسورة فى قوله (۹۱): ۴۷ إمّا أقمتَ و أمّا أنت مرتحلاً فالله يكلأُ ما تأتى و ما تذرُ الرواية بكسر «ان» الأُولى و فتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة.

2النفى

قاله بعضهم فى قوله تعالى: (ولا تؤمنُوا إلاّ لِمَنْ تَبِعَ دينَكمْ قُلْ إنّ الهُدى هُدَى الله أنْ يؤْتى أحَدٌ مِثْلَ ما اُوتيتُمْ)

)آل عمران / ۷۳(

و قيل: إن المعنى: و لاتؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما اُوتيتم من الكتاب إلاّ لمن تبع دينكم، و جملة القول اعتراض. إنْ

3معنى «إذ»

قاله بعضهم فى قوله تعالى: (بَلْ عَجِبُوا أنْ جاءهُمْ مُنْذِرٌ

مِنْهُمْ(

)ق / ٢(

)يخْرِجُونَ الرّسُولَ وَ إياكمْ أنْ تُؤْمِنُوا(

)الممتحنة / ١(

و قول الفرزدق: ۴۸ أتغضَبُ أن أُذنا قُتَيبَةَ حُزّتا جِهاراً، ولم تغضَب لقتل ابن حازم و الصواب: أنها فى ذلك كله مصدريهٔ، و قبلها لام العلهٔ مقدرهٔ.

4أن تكون بمعنى «لئلا»

قيل به فى قوله تعالى: (يبَينُ الله لَكمْ أنْ تَضِلُّوا)

)النساء / ١٧۶(

و قول عمرو بن كلثوم: ۴۹ نزلتم منزل الأضياف منّا فعجّلْنا القِرى أن تَشتِمونا و الصواب: أنها مصدريهٔ، و الأصل: كراهيهٔ أن تضلوا، و مخافهٔ أن تشتمونا، و هو قول البصريين.

إنْ

ترد على أربعهٔ أوجه

أحدها: أن تكون شرطيهٔ

نحو قوله تعالى: (إنْ ينتَهُوا يغْفَرْلَهُمْ)

)الأنفال / ٣٨(

و قول الإمام على بن الحسين (عليهما السلام): «إن أعطيتَ لم تَشُبْ عطاءك بِمَنّ »).۹۴(

الثانى: أن تكون نافيهٔ

و تدخل على الجملهٔ الاسميهٔ، نحو: (إنِ الكافِرُونَ إلاّ فى غُرُور)

)الملك / ٢٠(

)إنْ عِنْدَكمْ مِنْ سُلطان بهذا(
)يونس / ۶۸(
و من ذلك:
59
)وَ إنْ مِنْ أهلِ الكتابِ إلا لَيؤمِنَنّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ(
)النساء / ۱۵۹(
أى: و ما أحد من أهل الكتاب إلاّ ليؤمِنَنّ به، فحذف المبتدأ، و بقيت صفته، و على الجملة الفعلية، نحو: (إنْ أردنا إلاّ الْحُسْنى)
)التوبة / ۱۰۷(
و خرّج جماعة على «إن» النافية قوله تعالى: (و لقد مَكنّاهُمْ فِيما إنْ مَكنّاكمْ فِيهِ)
)الأحقاف / ۲۶(
أى: فى الذى ما مكناكم فيه، و قيل: زائدة، و يؤيد الأول (مَكنّاهُمْ فى الأرضِ ما لَمْ نُمَكنْ لَكمْ)
)الأنعام / ۶(
و كأنه إنما عدل عن «ما»، لئلا يتكرر فيثقل اللف ۱ و قيل: بل هى فى الآية بمعنى «قد» و إنّ من ذلك: (فَذَكرْ إنْ نَفَعَتِ الذّكرى)
)الأعلى / ۹(
وقيل فى هذه الآية: إنّ التقدير: و إن لم تنفف مثل: (وَ جَعَلَ لَكمْ سَرابِيلَ تَقِيكمُ الحَرّ)
)النحل / ۸۱(
أى: و البَرْد،
وقيل: إنما قيل ذلك بعد أن عمّهم بالتذكير و لزمتهم الحجة، و قيل: ظاهره الشرط و معناه: ذمهم و استبعاد لنفع التذكير فيهم، كقولك: «عظ الظالمين إن سَمِعُوا منك»، تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط.

وقد اجتمعت الشرطيۀ و النافيۀ فی قوله تعالی: (و لَئنْ زالَتا إنْ أمْسَكهُما مِنْ أحَد مِنْ بَعْدِه)
)فاطر / ۴۱(
الأُولی شرطيۀ، و الثانيۀ نافيۀ، جوابٌ للقسم الذی آذنت به اللام الداخلۀ علی الأُولی، و جواب الشرط محذوف وجوباً و إذا دخلت علی الجملۀ الاسميۀ لم تعمل عند سيبويه و الفراء، و أجاز الكسايی و المبرّد إعمالها عملَ «ليس»، و سمع من أهل العاليۀ: «إنْ أحدٌ خيراً من أحد إلاّ بالعافيۀ» و «إنْ ذلك نافعَك و لا ضارّك» و مما يتخرج علی الإهمال الذی هو لغۀ الأكثرين قول بعضهم: «إنَ قائمٌ» و أصله: إنْ أنا قائمٌ، فحذفت همزۀ «أنا» اعتباطا، و أُدغمت نون «إنْ» فی نونها، و حذفت ألفها فی الوصل، و سمع: «إنّ قائما» علی الإعمال
60
و قول بعضهم: «نقلت حركۀ الهمزۀ إلی النون ثم أُسقطت علی القياس فی التخفيف بالنقل ثم سكنت النون و أُدغمت» مردود؛ لأن المحذوف لعلۀ كالثابت، و لهذا تقول: «هذا قاض» بالكسر لا بالرفع؛ لأن حذف الياء لالتقاء الساكنين، فهی مقدرۀ الثبوت، و حينئذ فيمتنع الإدغام؛ لأن الهمزۀ فاصلۀ فی التقدير.
و
77نحن بَنی جَعْدَۀَ أربابُ الفَلَج نضرب بالسّيفِ و نَرجُو بالفَرَج الشاهد فی الثانيۀ، و أمّا الأُولی فللاستعانۀ، و قيل: ضمن «تلقوا» معنی «تُفضُوا» و «نرجو» معنی «نطمع» و قيل: المراد: لا تُلقُوا أنفسكم إلی التهلكۀ بأيديكم، فحذف المفعول به، و الباء للآلۀ، أو المراد بسبب أيديكم كما يقال: لاتُفسد أمرك برأيك.
و كثرت زيادتها فی مفعول «عرفت» و نحوه، و قلّت فی مفعول ما يتعدی لاثنين كقوله تعالی: (يسْقی بِماء واحِد)
)الرعد / ۴(

و قد زيدت فى مفعول «كفى» المتعدية لواحد، و منه الحديث النبوى: «كفى بالمرء كذِباً أن يحَدِّثَ بِكلّ ما سمع» (۱۴۱) و قوله) ۱۴۲:(

الثالث: المبتدأ

نحو قول النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): «كيف بإحداكن إذا نبحتْها كلابُ الحَوأب» (۱۴۳) و قول العرب: «بحسبك درهم» و منه عند سيبويه: (بأيكمُ المَفْتُونُ)

)القلم / ۶(

و قال أبوالحسن: «بأيكم» متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن «المفتون»، ثم اختلف، فقيل: «المفتون» مصدر بمعنى «الفتنة» و قيل: الباء ظرفية، أى: فى أى طائفة منكم المفتون.

و قول بعضهم: «نقلت حركة الهمزة إلى النون ثم أُسقطت على القياس فى التخفيف بالنقل ثم سكنت النون و أُدغمت» مردود؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت، و لهذا تقول: «هذا قاض» بالكسر لا بالرفع؛ لأن حذف الياء لالتقاء الساكنين، فهى مقدرة الثبوت، و حينئذ فيمتنع الإدغام؛ لأن الهمزة فاصلة فى التقدير.

و مثل هذا البحث فى قوله تعالى: (لكنّا هُوَ الله ربّى)

)الكهف / ۳۸(

الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، و عن الكوفيين: إنكار ذلك كما سيأتى و تدخل على الجملتين فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها كقراءة الحرميين و أبى بكر: (و إنْ كلاًّ) ۹۵(

)هود / ۱۱۱(

و يكثر إهمالها، نحو: (وَ انْ كلُّ ذلِك لَما مَتاعُ الحَياةِ الدُّنيا)

)الزخرف / ۳۵(

و إن دخلت على الفعل أُهملت وجوبا، و الأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً نحو: (وَ إنْ

كانَتْ لَكبيرةً)

)البقرة / ۱۴۳(

و دونه أن يكون مضارعاً ناسخاً، نحو: (و إنْ يكادُ الّذينَ كفَرُوا لَيزلِقُونَك)

)القلم / ۵۱(

و يقاس على النوعين اتفاقاً، و دون هذا أن يكون ماضيا غير ناسخ، نحو قول عاتكة: ۵۰ شلّت يمينك إنْ قتلتَ لمسلماً حلّت عليك عُقُوبةُ المتعمّدِ و لايقاس عليه خلافاً للأخفش، أجاز «إن قام لأنا، و إن قعد لأنت» و دون هذا أن يكون مضارعاً غير ناسخ كقول بعضهم: «إن يزينك لنفسُك، و إن يشينُك لَهيه» و لا يقاس عليه إجماعاً و حيث وجدت «إنْ» و بعدها اللام المفتوحة كما فى هذه الأمثلة فاحكم

عليها بأن أصلها التشديد.

الرابع: أن تكون زائدة

و أكثر ما زيدت بعد «ما» النافية إذا دخلت على جملة فعلية كقول عبيدالله بن الحرّ الجعفى فى رثاء أصحاب الإمام الحسين (عليه السلام): ۵۱ و ما إن رأى الرّاؤون أفضل منهم لدى الموت سادات و زُهر قَماقِمَة أو اسمية كقول فروة بن مُسَيك: ۵۲ فما إن طِبُّنا جُبن، ولكن منايانا و دولةُ آخرينا وفى هذه الحالة تكفّ عمل «ما» الحجازية كما فى البيت، و أمّا قوله (۹۹): ۵۳ بنى غُدانةَ ما إن أنتم ذهبا و لا صريفاً ولكن أنتُم الخزف فى رواية من نصب «ذهباً و صريفاً» فخرّج على أنها نافية مؤكدة ل «ما» و زيد على هذه المعانى الأربعة معنيان آخران، فزعم قُطرُب أنها قد تكون بمعنى «قد» كما مر فى (إنْ نَفَعَتِ الذّكرى)

)الأعلى / ۹(

و زعم الكوفيون أنها تكون بمعنى «إذ» و جعلوا منه: (وَاتّقُوا الله إنْ كنْتُمْ مُؤمنينَ)

)المائدة / ۵۷(

)لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرام إنْ شاء الله آمِنينَ(

)الفتح / ۲۷(

و نحوهما ممّا الفعل فيه محقّق الوقوع و أجاب الجمهور عن الأُولى بأنها شرط جيء بها للتهييج و الإلهاب، كما تقول لابنك: «إن كنت ابنى فلا تفعل كذا» و عن آية المشيئة بوجوه:

إنّ – أنّ

منها: أنها تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل و منها: أنّ أصل ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرك.

و منه: «واعلموا أن مَجازكم على الصراط» (۱۰۲) التقدير: و اعلموا استقرار مجازكم على الصراط، لأن الخبر فى الحقيقة هو المحذوف من «إستقر أو مستقر» و إن كان جامدا قدّر بالكون، نحو: (و أنّ هذا صِراطى مُستَقيماً فَاتّبِعُوهُ)

)الأنعام / ۱۵۳(

تقديره: و كون هذا صراطى مستقيما فاتبعوه؛ لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول: «هذا زيد» و إن شئت قلت: «هذا كائن زيدا» و معناهما واحد و تخفف «أنّ» بالاتفاق، فيبقى عملُها على الوجه الذى تقدم شرحه فى «أن» الخفيفة.

الثانى: أن تكون لغة فى «لعلّ» كقول بعضهم: «ائْتِ السوق أنّك تشترى لنا شيئا.«

إنّ

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم و ترفع الخبر، نحو قول كعب ابن زهير:

۵۵ إنّ الرّسولَ لَسَيفٌ يسْتَضاء به مُهَنّدٌ منْ سُيوف الله مَسْلُولُ قيل: و قد تنصبهما فى لغة،

كقول الرسول (صلى الله عليه و آله و سلم): «إنّ قعر جهنّم سبعين
63
خريفاً» (۱۰۴) و خرّج على أن القعر مصدر «قَعَرْت البئر» إذا بلغت قَعْرَها، و «سبعين» ظرف، أى: إن بلوغ قعرها يكون فى سبعين عاماً.

وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً كقولا لرّسول (صلى الله عليه و آله و سلم): «إنّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون» (۱۰۵) الأصل: إنه أى الشأن كما قال الأعشى: ۵۶ إنّ من لامَ فى بَنى بنت حسّا نَ ألْمَه و أعْصِه فى الخُطوب و إنما لم تجعل «مَنْ» اسمها؛ لأنها شرطية، بدليل عملها الجزم، و الشرط له الصدر فلايعمل فيه ما قبله.

و تخريج الكسايى الحديث على زيادة «من» فى اسم «إنّ» يأباهغير الأخفش من البصريين؛ لأن الكلام إيجاب، و المجرور معرفة على الأصح، و المعنى أيضاً يأباه، لأنهم ليسوا أشد عذاباً من سائر الناس.

و تخفف فتعمل قليلاً، و تهمل كثيراً، و عن الكوفيين: أنها لا تخفف، و أنه إذا قيل: «إن زيد لمنطلق» ف «إن» نافية، و اللام بمعنى «إلاّ»، و يردّه أن منهم من يعملها مع التخفيف، حكى سيبويه: «إن عمراً لمنطلق» و قرأ الحرميان و أبوبكر (و إنْ كلاً) ۱۰۷(
)هود / ۱۱۱(
64

حرف الباء

الباء المفردة

ب (حرف جر)

اشاره

حرف جر لأربعة عشر معنى

1الإلصاق

و هو حقيقى ك «أمسكتُ بزيد» إذا قبضتَ على شىء من جسمه أو على ما يحبسه من ثوب و نحوه، ولو قلت: أمسكته، احتمل ذلك و أن تكون منعته من التصرف، و مجازى، نحو: «مررت بزيد» أى: ألصقت مرورى بمكان يقرب من زيد.

2التعدية

و تسمى باء النقل أيضاً، و هى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولاً، و أكثر ما تعدّى الفعل القاصر، تقول فى «ذهب زيد»: «ذهبت بزيد، و أذهبته» و منه: (ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ)

)البقرة / ١٧(

و قرئ فى الشواذ «أذهب الله نورهم» و هى بمعنى القراءة المشهورة و قول المبرّد و السهيلى: «إنّ بين التعديتين فرقاً، و إنك إذا قلت: ذهبتُ بزيد، كنت مصاحباً فى الذهاب» مردود بالآية.

ولأن الهمزة و الباء متعاقبتان لم يجز «أقمت بزيد» و أمّا (تُنْبِت بالدّهْنِ)

)المؤمنون / ٢٠(

فيمن ضم أوله و كسر ثالثه، فخرّج على زيادة الباء، أو على أنها للمصاحبة، فالظرف حال من الفاعل، أى:

مصاحبة للدهن، أو المفعول، أى: تنبت الثمر مصاحباً للدهن، أو أن «أنبت» يأتى بمعنى «نبت» كقول زهير: ۶۸ رأيت ذوى الحاجات حولَ بُيوتهم قطيناً لهم حتى إذا أنبتَ البقلُ و من ورودها مع المتعدى قوله تعالى: (دَفْعُ اللهِ النّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعض)

)البقرة / ٢٥١(

و الأصل: دفع بعض الناس بعضاً.

3الاستعانة

وهی الداخلة علی آلة الفعل، نحو قول أمیرالمؤمنین (علیه السلام): «لألف ضربة بالسیف أهون علی من مِیتة علی الفراش فی غیر طاعة الله» و قول عبیدالله بن الحرّ الجعفی فی رثاء أصحاب الإمام الحسین (علیه السلام): ۶۹ تآسَوا علی نَصر ابن بنت نبیهم بأسیافهم آساد غیل ضراغمة قیل: و منه باء البسملة؛ لأن الفعل لا یتأتی علی الوجه الأکمل إلاّ بها.

4السببیة

نحو قوله تعالی: (إنّکمْ ظَلَمْتُمْ أنْفُسَکمْ بِاتّخاذکمُ الْعِجْلَ)

)البقرة / ۵۴(

و قول أبی طالب فی النبی (صلی الله علیه و آله و سلم): ۷۰ و أبیضَ یستَسْقی الغَمامُ بوجهه ثِمال الیتامی عصمةٌ للأرامِلِ و منه: «لقیت بزید الأسد» أی: بسبب لقایی إیاه.

الباء المفردة

5المصاحبة

نحو قوله تعالی: (اهْبِطْ بسَلام)

)هود / ۴۸(

أی: معه، و قول الزینب الصغری سلام الله علیها خطاباً للمدینة:

66

71خرجنا منک بالأهلین جمعاً رجعنا لا رِجالَ و لا بنینا و قد اختلف فی الباء من قوله تعالی: (فَسَبّحْ بِحَمْدِ ربّک)

)النصر / ۳(

فقیل: للمصاحبة، و الحمد مضاف إلی المفعول، أی: فسبحه حامداً له، أی: نزّهه عما

لايليق به، و أثبتْ له ما يليق به، و قيل: للاستعانة، و الحمد مضاف إلى الفاعل، أى: سبّحه بما حَمِدَ به نفسه.

6الظرفية

نحو قوله تعالى: (نَجَّيناهُمْ بِسَحَر)

(القمر / ٣٤)

و قول حسّان: ٧٢ يناديهم يومَ الغدير نبيهم بخمٍّ و أسمع بالرسول مناديا

7البدل

كقول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «أما و الله لَوَدِدْتُ أنّ لى بكم ألف فارس من بَنى فراسِ بنِ غَنْم» (١٣٢) و قول قريط بن أُنيف: ٧٣ فليت لى بهم قوماً إذا ركبوا شنّوا الإغارة فرساناً و ركباناً و انتصاب «الإغارة» على أنه مفعول لأجله.

8المقابلة

وهى الداخلة على الأعواض، نحو: «اشتريته بألف» و منه: (ادْخُلُوا الجَنَّةَ بِما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)

(النحل / ٣٢)

و إنما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة و كما قال الجميع فى الحديث النبوى «لَنْ يدخُلَ أحَدكم الجنّةَ بعمله» (١٣٤)؛

لأن المُعطى بعوض قد يعطى مجاناً، و أما المسبب فلا يوجد بدون السبب، وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث و الآية؛ لاختلاف محملى الباءين جمعاً بين الأدلة.

9المجاوزة

ک «عَنْ»، فقیل: تختص بالسؤال، نحو: (فاسألْ بِهِ خَبیراً)

)الفرقان / ۵۹(

بدلیل (یسألُونَ عَنْ أنْبائکمْ)

)الأحزاب / ۲۰(

و قیل: لاتختص به، بدلیل قوله تعالی: (یسْعی نُورُهُمْ بَینَ أیدیهِمْ و بأیمانِهِم)

)الحدید / ۱۲(

و تأول البصریون (فاسأل به خبیراً) علی أن الباء للسببیة، و زعموا أنها لاتکون بمعنی «عن» أصلاً، و فیه بعد؛ لأنه لایقتضی قولُک: «سألت بسببه» أن المجرور هو المسؤول عنه.

10الاستعلاء

نحو قوله تعالی: (مَنْ إنْ تَأمَنهُ بِقِنطار))

آل عمران / ۷۵(

الآیة؛ بدلیل (هَلْ آمَنُکمْ عَلَیهِ إلاّ کما أمِنْتُکمْ عَلی أخیهِ مِنْ قَبلُ)

)یوسف / ۶۴(

و قول راشد بن عبد ربّه: ۷۴ أرَبٌ یبولُ الثعلبان برأسه؟ ...؛ بدلیل تمامه: ... لقدْ هانَ منْ بالَتْ علیه الثعالِبُ

11التبعیض

أثبت ذلک الأصمعی و الفارسی و القُتبیو ابن مالک، قیل: و الکوفیون، و جعلوا منه: (عَیناً یشْرَبُ بِها عِبادُ الله)

)الإنسان / ۶(

قیل: و منه: (وامْسَحُوا بِرُؤوسکم)

)المائدة / ۶(

و الظاهر أن الباء فيهما

للإلصاق و قيل: هى فى آية الوضوء للاستعانة، و إن فى الكلام حذفاً و قلباً؛فإنّ «مسح» يتعدّى إلى المزال عنه بنفسه، و إلى المزيل بالباء، فالأصل: امسحوا رؤوسكم بالماء.

12القسم

و هو أصل أحرفه، و لذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها، نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «فأُقسم بالله يا بنى أُميهٔ عما قليل لَتَعْرِفنّها فى أيدى غيركم وفى دار عدوّكم» (۱۳۶) و دخولها على الضمير، نحو: «بك لأفعلنّ» و استعمالها فى القسم الاستعطافى، نحو: «بالله هل قام زيد؟» أى: أسألك بالله مستحلفاً.

13الغاية

نحو: (وَقَدْ أحْسَنَ بِى)

)يوسف / ۱۰۰(

أى: إلى و قيل: ضمن «أحسن» معنى «لطف.«

14التوكيد

وهى الزائدة، و زيادتها فى ستة مواضع:

أحدها: الفاعل، و زيادتها فيه واجبة، و غالبة، و ضرورة. فالواجبة فى نحو: «أحسنْ بزيد» فى قول الجمهور: إن الأصل: أحسنَ زيد بمعنى «صارذا حُسْن»، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب، و زيدت الباء إصلاحاً للف ۱

و أمّا إذا قيل: بأنه أمر لفظاً و معنى و أن فيه ضمير المخاطب مستتراً فالباء مُعدّية مثلها فى «أُمْرُر بزيد» و الغالبة فى فاعل «كفى»، نحو: (كفى بِالله شَهيداً)

)الرعد / ۴۳(

و قال الزجاج: دخلت لتضمن «كفى» معنى «إكتفِ» و هو من الحسن بمكان، و يصححه قولهم: «اتّقى الله امرُؤٌ فعلَ خيراً يثَبْ عليه» أى: ليتّقِ و ليفعل؛ بدليل جزم «يثَبْ«

69

و يوجبه قولهم: «كفى بهند» بترك التاء، فإن احتجّ بالفاصل فهو مجوز لا موجب؛ بدليل (و ما تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ)

)الأنعام / ۵۹(

فإن عُورض بقولك: «أحسنْ بهند» فالتاء لاتلحق صيغ الأمر، و إن كان معناها الخبر. قالوا: و من مجيء فاعل «كفى» هذه مجرداً من الباء قول سُحيم: ۷۵ عُمَيرَةَ وَدّعْ إنْ تَجهّزْت غاديا كفى الشّيبُ و الإسلامُ للمرء ناهيا و وجه ذلك على ما اخترناه: أنه لم يستعمل «كفى» هنا بمعنى «إكتفِ» و لا تزاد الباء فى فاعل «كفى» التى بمعنى «أجزأ و أغنى» و لا التى بمعنى «وقى» و الأُولى متعدية لواحد كقول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «كفاك أدباً لنفسك اجتنابُ ما تكرَهُهُ من غيرك» (۱۳۸) و الثانية متعدية لا ثنين، نحو (و كفَى الله المؤمنينَ القِتال)

)الأحزاب / ۲۵(

و الضرورة كقول قيس بن زهير: ۷۶ ألم يأتيك و الأنباء تَنمىبما لاقتْ لَبونُ بنى زياد و قال ابن الضائع: إن الباء متعلقة ب «تنمى»، و إن فاعل «يأتى» مضمر، فالمسألة من باب الإعمال.

الثانى: مما تزاد فيه الباء المفعول، نحو قوله تعالى: (و لاتُلْقُوا بِأيدِيكمْ إلَى التّهْلُكةِ)

)البقرة / ۱۹۵(

)و هُزّى إليك بِجِذْعِ النّخْلَةِ(

)مريم / ۲۵(

و قوله) ۱۴۰:(

70

71

تنبيه من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ و هو اسم «ليس» بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم: (لَيسَ البِرَّ بِأنْ تُوَلُّوا)

)البقرة / ۱۷۷(

بنصب «البرّ.«

الرابع: الخبر، و هو ضربان: غير موجب فينقاس، نحو قوله تعالى: (قُلْ لَسْتُ عَلَيكمْ بِوَكيل)

)الأنعام / ۶۶(

و قول الإمام على بن الحسين (عليهما السلام): «و ما أنا بأظلم من تاب إليك فعُدْتَ عليه» (۱۴۴) و موجب فيتوقف على السماف و هو قول الأخفش و من تابعه، و جعلوا منه قوله تعالى: (جَزاء سَيئة بِمِثلِها)

)يونس / ۲۷(

و الأولى تعليق «بمثلها» باستقرار محذوف هو الخبر.

الخامس: الحال المنفى عاملها كقول القُحيف: ۷۹ فما رَجَعتْ بخائبة ركابٌ حكيمُ بن المسيب مُنتَهاها و قوله (۱۴۶): ۸۰ كائن دُعيتُ إلى بأساء داهِمة فما انبعثتُ بمزؤُود و لا وَ كلِ بَجَلْ بَلْ بَلْهَ ذكر ذلك ابن مالك

و خالفه أبوحيان، و خرّج البيتين على أن التقدير: بحاجة خائبة و بشخص مزؤود، أى: مذعور و يريد بالمزؤود نفسه على حد قولهم: «رأيت منه أسداً» و هذا التخريج ظاهر فى البيت الأول دون الثانى؛ لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها و لهذا قيل فى قوله تعالى:

72

)و ما ربُّك بِظلاّم(

)فصّلت / ۴۶(

إن «فعّالاً» هنا ليس للمبالغة بل للنسب أى: و ما ربك بذى ظلم؛ لأن الله تعالى لا يظلم الناس شيئاً و لا يقال: «لقيت منه أسداً أو بحراً» أو نحو ذلك إلاّ عند قصد المبالغة فى الوصف بالإقدام و الكرم.

السادس: التوكيد بالنفس و العين، و جعل منه بعضهم قوله تعالى: (يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ)

)البقرة / ۲۲۸(

وفيه نظر؛ إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين أن يؤكد أوّلاً بالمنفصل ك «قمتم أنتم أنفسكم.»

بَجَلْ

على وجهين

حرف بمعنى «نعم»

واسم و هى على قسمين:

اسم فعل بمعنى «يكفى»

واسم مرادف لِ «حسب» و يقال على الأوّل: «بجلْنى» و هو نادر، و على الثانى: «بجلى».

(بَلْ)

حرف إضراب، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إمّا إلا بطال، نحو: (وَ قالُوا اتَّخَذَ الرَّحمنُ وَلَداً سُبْحانَهُ، بَلْ عِبادٌ مُكرمُونَ)

)الأنبياء / ۲۶(

أى: بل هم عباد، و نحو: (أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جاءهُمْ بِالحَقّ)

)المؤمنون / ۷۰(

و إمّا الانتقال من غرض إلى آخر، نحو قوله تعالى: (قَد أَفْلَحَ مَنْ تَزَكى وَ ذَكرَاسْمَ رَبِّهِ فَصَلّى بَلْ تؤثِرُونَ الحَيوةَ الدُّنيا)

)الأعلى / ١۴ ١۶(

و قول الرسول (صلى الله عليه و آله و سلم) فى على (عليه السلام): «ما أنا انتجَيتُه بل الله انتجاه» (١۴٧) و هى فى ذلك كلّه حرف ابتداء لاعاطفة على الصحيح.

73

و إن تلاها مفرد فهى عاطفة، ثم إن تقدّمها أمر أو إيجاب ك «اضرب زيداً بل عمراً» و «قام زيد بل عمرو» فهى تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فلايحكم عليه بشى و تثبت الحكم لما بعدها، و إن تقدمها نفى أو نهى فهى لتقرير ما قبلها على حالته، و جعل ضدّه لما بعدها، نحو: «ما قام زيد بل عمرو» و «لايقم زيد بل عمرو» و أجاز المبرد و عبدالوارث أن تكون ناقلة معنى النفى و النهى إلى ما بعدها.

و تزاد قبلها «لا» لتوكيد الإضراب (١۴٨) بعد الإيجاب كقوله) ١۴٩:(

بَلْهَ

بَلى على ثلاثة أوجه

1اسم ل «دع«

2و مصدر بمعنى الترك

3و اسم مرادف ل «كيف«

و ما بعدها منصوب على الأوّل و مخفوض على الثانى و مرفوع على الثالث و فتحها بناء على الأول و الثالث و إعراب على الثانى.

وقد روى بالأوجه الثلاثة قول كعب بن مالك يصف السيوف:

74

83تذر الجَماجِمَ ضاحياً هاماتُها بَلْهَ الأكفّ كأنّها لم تُخلقِ و إذا قيل: «بلهَ الزيدَينِ أو المسلمينَ أو أحمدَ أو الهنداتِ» احتملت المصدرية و اسم الفعل.

و من الغريب أن فى البخارى فى تفسير آلم السجدة: يقول الله تعالى: (أعددت لعبادى الصالحين مالا عين رأتْ و لا أُذن سمعت و لا خطر على قلب بشر ذخراً من بلهِ ما أُطلعْتم

علیه) (۱۵۲) فاستعملت معربهٔ مجرورهٔ ب «من» خارجهٔ عن المعانی الثلاثهٔ و فسّرها بعضهم ب «غیر» و هو ظاهر و بهذا یتقوی من یعدّها فی ألفاظ الاستثناء.

بَلی

حرف جواب تختصّ بالنفی و تفید إبطاله

سواء کان مجرداً، نحو: (زَعَمَ الّذینَ کفَرُوا أنْ لَنْ یبْعَثُوا قُلْ بلی و ربّی)

)التغابن / ۷(

أم مقروناً بالاستفهام حقیقیاً کان، نحو قول اُم سلمهٔ: قلت یا رسول الله ألست من أهلک؟

(ف) قال: «بلی) «۱۵۳(

أو توبیخیاً، نحو: (أمْ یحْسَبُونَ أنّا لا نَسْمَعُ سِرّهُمْ وَ نَجْویهُمْ بَلی)

)الزخرف / ۸۰(

أو تقریریاً، نحو: (ألسْتُ بِربّکمْ قالُوا بَلی)

)الأعراف / ۱۷۲(

أجروا النفی مع التقریر مُجری النفی المجرّد فی ردّه ب «بلی» و لذلک قال ابن عباس و غیره: لو قالوا: «نعم» لکفروا و وجهه: أنّ «نعم» تصدیق للمخبر بنفی أو إیجاب و لذلک قال جماعهٔ من الفقهاء: لو قال: ألیس لی علیک الف؟ فقال: «بلی» لزمته،

ولو قال: «نعم» لم تلزمه و قال آخرون: تلزمه فیهما، و جروا فی ذلک علی مقتضی العرف لا اللغهٔ.

بَیدَ

و یقال: «مَیدَ» بالمیم و هو اسم ملازم لِلإضافهٔ إلی «أن» وصلتها، وله معنیان:

أحدهما

»غیر» إلاّ أنّه لایقع مرفوعاً و لا مجروراً، بل منصوباً و لا یقع صفهٔ و لا استثناء متّصلاً، و

إنما يستثنى به فى الانقطاع خاصّة، و منه الحديث النبوى: «نحن الآخرون و نحن السابقون يومَ القيامة بيد أنّ كلّ أُمّة أُوتيت الكتاب من قبلنا) «۱۵۴.(

الثانى

أن تكون بمعنى «من أجل» و منه الحديث النبوى: «أنا أفصح من نطق بالضادّ بيدَ أنّى من قريش و استُرضعتُ من بنى سعدبن بكر» (۱۵۵) و قال ابن مالك و غيره: إنّها هنا بمعنى «غير» على حدّ قول النابغة الذبيانى: ۸۴ و لا عَيبَ فيهم غيرَ أنّ سيوفهم بهنّ فُلُول من قِراع الكتائب

76

حرف التاء

التاء المفردة

محرّكة فى أوائل الأسماء، و محرّكة فى أواخرها و محرّكة فى أواخر الأفعال، و مسكنة فى أواخرها. فالمحرّكة فى أوائل الأسماء حرف جر معناه القسم، و تختص بالتعجب و باسم الله تعالى، نحو قوله (۱۵۷): ۸۵ تالله لولا الله ما اهتدينا و ما تصدّقنا و ما صلّينا و ربّما قالوا: «تربّى» و «تربّ الكعبة» و «تالرحمن». قال الزمخشرى فى (وتَالله لأكيدَنّ أصنامَكمْ))الأنبياء / ۵۷(

إنّ الباء هى الأصل و التاء بدل من الواو المبدلة منها و إنّ التاء فيها زيادة معنى و هو التعجّب كأنّه تعجّب من تسهّل الكيد على يده و تأتّيه) ۱۵۸.(

77

و المحركة فى أواخرها حرف خطاب، نحو: «أنت» و المحركة فى أواخر الأفعال ضمير، نحو: «قمت» و التاء الساكنة فى أواخر الأفعال حرف وضع علامة للتأنيث ك «قامتْ» و ربما وصلت هذه ب «ثمّ» و «ربّ» و الأكثر تحريكها معهما بالفتح.

78

حرف الثاء

ثَمّ

اسم يشار به إلى المكان البعيد

نحو: (و أزْلَفْنا ثَمّ الآخَرين)

)الشعراء / ۶۴(

هو ظرف لا يتصرف، فلذلك غُلّط من أعربه مفعولاً ل «رأيت» فى قوله تعالى: (وَ إذا رَأيتَ ثَمّ رأيتَ)

)الإنسان / ۲۰(

ولايتقدمه حرف التنبيه و لايتأخر عنه كاف الخطاب.

ثُمّ

اشارة

و يقال فيها: «فُمّ» كقولهم فى «جدث»: «جدف» حرف عطف يقتضى ثلاثة اُمور:

1التشريك فى الحكم

2و الترتيب

3و المهلة، وفى كل منها خلاف.

1فأمّا التشريک

فزعم الأخفش و الكوفيون أنّه قد يتخلف، و ذلک بأن تقع

زائدة، فلا تكون عاطفة البتة (۱۶۰)، و حملوا على ذلک قوله تعالى: (حتّى إذا ضاقَتْ عَلَيهِمُ الأرضُ بِما رَحُبَتْ وَ ضاقَتْ عَلَيهِم أنفُسُهُمْ و ظَنّوا أنْ لا مَلْجأ مِنَ الله إلاّ إلَيهِ ثُمّ تابَ عَلَيهِمْ)

)التوبة / ١١٨(

و خرّجت على تقدير الجواب.

2و أمّا الترتيب

فخالف قوم فى اقتضائها إياه، تمسكاً بقوله تعالى: (خَلَقَكمْ مِنْ نَفْس واحِدة، ثُمّ جَعَلَ مِنْها زَوجَها)

)الزمر / ۶(

و قول أبى نواس: ۸۶ إنّ من سادَ ثُمّ سادَ أبُوه ثُمّ قَدْ سادَ قبلَ ذلك جدُّه

و الجواب عن الآية من وجوه

منها: أن العطف على محذوف، أى: من نفس واحدة، أنشأها ثم جعل منها زوجها.

منها: أن العطف على «واحدة» على تأويلها بالفعل، أى: من نفس توحّدت، أى: انفردت، ثم جعل منها زوجها.

منها: أن «ثمّ» لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم، و أنه يقال: «بلغنى ما صنعت اليوم ثمّ ما صنعت أمس أعجبُ» أى: ثم أُخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب. ثُمّ

و الأولان أنفع من هذا الجواب؛ لأنهما يصحّحان الترتيب و المهلة، و هذا يصحح الترتيب فقط؛ إذ لا تراخى بين الإخبارين، و لكن الجواب الأخير أعمّ؛

لأنه يصح أن يجاب به عن البيت أيضاً (۱۶۲) و أجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السؤدد من قبل الأب و الأب من قبل الابن.

3و أمّا المهلة

فزعم الفراء أنها قد تتخلف، بدليل قولك: «أعجبنى ما صنعتَ اليوم ثمّ ما صنعت أمس أعجبُ»؛ لأن «ثم» فى ذلك لترتيب الإخبار، و لا تراخى بين الإخبارين.

مسألة أجرى الكوفيون «ثمّ» مجرى الفاء و الواو، فى جواز نصب المضارع المقرون بها

بعد فعل الشرط، و استدلّ لهم بقراءة الحسن: (و مَنْ يخْرُجْ مِنْ بَيتِهِ مُهاجراً إلى الله وَ رَسُولِهِ ثُمّ يدْرِكه المَوتُ فَقَد وَقَعَ أجْرُهُ عَلَى الله)
)النساء / ١٠٠(

بنصب «يدرك» و أجراها ابن مالك مجراهما بعد الطلب، فأجاز فى قوله (صلى الله عليه و آله و سلم): «لايبولنّ أحدُكم فى الماء الدائم الذى لايجرى ثمّ يغتسل فيه» (١۶٣)

ثلاثة أوجه:

الرفع بتقدير: ثم هو يغتسل، و به جاءت الرواية،

و الجزم بالعطف على موضع فعل النهى،

و النصب قال: بإعطاء «ثم» حكم و او الجمف فتوهم تلميذه أبو زكريا النووى أن المراد: إعطاؤها حكمها فى إفادة معنى الجمف فقال:

81

لايجوز النصب؛ لأنه يقتضى أن المنهى عنه الجمع بينهما، دون إفراد أحدهما، و هذا لم يقله أحد، بل البول منهى عنه، سواء أراد الاغتسال فيه أو منهام لا، انتهى و إنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها فى النصب، لا فى المعية أيضاً.

82

حرف الجيم

جَلَلْ

حرف بمعنى: «نعم» حكاه الزجاج فى كتاب الشجرة و اسم بمعنى:

»عظيم«

أو «يسير«

أو «أجْل.«

فمن الأول قول حارث بن و علة: ٨٧ قومى هُم قتلوا، أُمَيمَ، أخى و إذا رَمَيتُ يصيبنى

سَهْمی فلَئن عَفوت لأعفُوَنْ جللاً و لَئن سَطَوْتُ لأوهِنَن عظمی

و من الثانی: قول أمیرالمؤمنین (علیه السلام) فی رثاء النبی (صلی الله علیه و آله و سلم): «و إنّ المُصابَ بک لجلیلٌ و إنّه قبلک و بعدک لَجَلَلٌ) «۱۶۵.(

و من الثالث قولهم: «فعلتُ کذا من جللک.«

83

جَیرِ

بالکسر علی أصل التقاء الساکنین ک «أمس»، و بالفتح للتخفیف ک «أین» حرف جواب بمعنی: «نعم» لا اسم بمعنی «حقّاً» فتکون مصدراً، و لا بمعنی: «أبداً» فتکون ظرفاً، و إلاّ اُعربت و دخلت علیها «أل.«

84

حرف الحاء

حاشا

علی ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تکون فعلاً متعدّیاً متصرفاً، تقول: حاشیته، بمعنی: «استثنیته» و یدل علی تصرّفه قول النابغة الذبیانی: ۸۸ و لا أری فاعلاً فی الناسِ یشْبِهُهُ و لا اُحاشی مِن الأقوام من أحد

85

»حاشاً لله» بالتنوین کما یقال: «براءةً لله من کذا» و إنّما ترک التنوین فی قراءة الأکثر؛ لبناء «حاشا»؛ لشبهها ب «حاشا» الحرفیة.

الثالث: أن تکون للاستثناء، فذهب سیبویه و أکثر البصریین إلی أنها حرف دائماً بمنزلة «إلاّ» لکنّها تجرالمستثنی، و ذهب جماعة إلی أنها تستعمل کثیراً حرفاً جاراً، و قلیلاً فعلاً متعدیاً جامداً؛ لتضمّنه معنی «إلاّ» و سمع: «اللهم اغفرلی و لمن یسمع حاشا الشیطان و أبا الأصبغ.«

و فاعل «حاشا» ضمير مستتر عائد إلى مصدر الفعل المتقدم عليها، أو اسم فاعله، أو البعض المفهوم من الاسم العام، فإذا قيل: «قام القوم حاشا زيداً»؛ فالمعنى: جانب هو أى: قيامهم، أو القائم منهم، أو بعضهم زيداً.

حتّى

اشارة

حَتّى حرف يأتى لأحد ثلاثة معان

و هذا أقلّها و قلّ من يذكره، و تستعمل على ثلاثة أوجه:

انتهاء الغاية و هو الغالب، و التعليل، و بمعنى «إلاّ» فى الاستثناء

أحدها أن تكون حرفاً جاراً بمنزلة «إلى» فى المعنى و العمل

و لكنها تخالفها فى ثلاثة أُمور:

الأول

أن لمخفوضه شرطين،

أحدهما عام، و هو أن يكون ظاهراً لامضمراً،

كقوله (۱۶۹): ۸۹ فِينا الرسول و فينا الحَقُّ نتبعُهُ حتّى الممات و نَصرٌ غيرُ مَحْدُود خلافاً للكوفيين و المبرّد، فأمّا قوله (۱۷۰): ۹۰ فلا و الله لايلفى أُناس فَتى حتّاك يابن أبى زياد فضرورة.

و الشرط الثانى خاصّ بالمسبوق بذى أجزاء، و هو أن يكون المجرور آخراً، نحو: «أكلت السمكة حتى رأسها» أو ملاقياً لآخر جزء، نحو: (سلامٌ هِى حتّى مَطْلَعِ الفَجْرِ)

)القدر / ۵(

و لايجوز «سرت البارحة حتى ثلثيها أو نصفها.«

الثانی

أنها إذا لم تكن معها قرينة تقتضی دخول ما بعدها

كما فی قوله: ۹۱ أَلْقَی الصّحيفَةَ كی يخفّفَ رَحْلَه و الزّادَ حتّی نعله ألقاها أو عدم دخوله كما فی قوله (۱۷۳): ۹۲ سَقَی الحياالأرضَ حتّی أمكن عُزِيت لهم فلا زالَ عنها الخيرُ مَجْدُوداً حمل علی الدخول و يحكم فی مثل ذلك لما بعد «إلی» بعدم الدخول حملاً علی الغالب فی البابين. هذا هو الصحيح خلافاً لبعضهم.

87

جاء فی الحديث النبوی: «أنا بك و إليك» (۱۷۵)، و «سرت من البصرة إلی الكوفة» و لايجوز «حتی زيد و حتی عمرو و حتی الكوفة.«

أمّا الأولان فلأن «حتی» موضوعة لإفادة تقضّی الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلی الغاية و «إلی» ليست كذلك.

و أمّا الثالث فلضعف «حتی» فی الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية.

و ممّا انفردت به «حتی»: أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها، نحو: «سرت حتی أدخلها» و ذلك بتقدير: «حتی أن أدخلها»، و «أن» المضمرة و الفعل فی تأويل مصدر مخفوض ب «حتی» و لا يجوز «سرت إلی أدخلها»، و إنما قلنا: إن النصب بعد «حتی» ب «أن» مضمرة لا بنفس «حتی» كما يقول الكوفيون؛ لأنّ «حتی» قد ثبت أنّها تخفض الأسماء و ما يعمل فی الأسماء لا يعمل فی الأفعال و كذا العكس.

و ل «حتّی» الداخلة علی المضارع المنصوب ثلاثة معان:

مرادفة «إلی«

نحو قوله تعالی: (حَتّی يرْجِعَ إلَينا مُوسی)

)طه / ۹۱(

و قول الرسول (صلى الله عليه و آله و سلم): «على مع القرآن و القرآن مع على لا يفترقان حتّى يردا على الحوض»

و مرادفه «كى» التعليلية

نحو: (هُمُ الّذينَ يقُولُونَ لا تُنْفِقُوا عَلى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ الله حتّى ينفَضُّوا)
(المنافقون / ٧)
و يحتملهما (فَقاتِلُوا الّتى تَبْغى حَتّى تَفِىء إلى أمرِالله)
(الحجرات / ٩)

و مرادفة «إلاّ» فى الاستثناء

كقول المقنّع الكندى: ٩٣ ليس العطاءمن الفُضُول سَماحَةً حتّى تجُودَ و ما لَدَيك قليلُ؛ لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها و لا مسبباً عنه.
و لاينتصب الفعل بعد «حتّى» إلاّ إذا كان مستقبلاً، ثمّ إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب واجب، نحو: (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيهِ عاكفِينَ حَتّى يرْجعَ إلَينا مُوسى)
(طه / ٩١)
و إن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان، نحو: (وَ زُلْزِلُوا حَتّى يقُول الرّسُولُ و الّذينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتى نَصْرُالله)
(البقرة / ٢١٤)
فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قصّ ذلك علينا.
و كذلك لايرتفع الفعل بعد «حتّى» إلاّ إذا كان حالاً، ثمّ إن كانت حاليته بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب، كقولك: «سرتُ حتّى أدخُلها» إذا قلت ذلك و أنت فى حالة الدخول، و إن كانت حاليته ليست حقيقيةً، بل كانت محكية، رُفف و جاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية، نحو: (وَزُلْزِلُوا حَتّى يقُول الرّسُولُ)

)البقرة / ٢١٤(

فی قراءة نافع بالرفع بتقدیر: حتی حالتهم حینئذ أن الرسول و الذین آمنوا معه یقولون کذا و کذا.

واعلم أنه لا یرتفع الفعل بعد «حتّی» إلاّ بثلاثة شروط:

أحدها

أن یکون حالا أو مؤولا بالحال کما مثّلنا.

الثانی

أن یکون مسبباً عما قبلها

فلایجوز «سرتُ حتّی تطلعُ الشمس»؛لأنّ طلوع الشمس لایتسبب عن السیر.

الثالث

أن یکون فضلة

فلا یصح فی نحو: «سیری حتی أدخلها»؛ لئلا یبقی

المبتدأ بلا خبر، و لا فی نحو: «کان سیری حتّی أدخلها» إن قدرت «کان» ناقصة، فإن قدرتها تامة أو قلت: «سیری أمس حتی أدخلها» جاز الرفف إلاّ إن علّقت «أمس» بنفس السیر، لا باستقرار محذوف.

الثانی من أوجه «حتی»: أن تکون عاطفة

أن تکون عاطفة بمنزلة الواو فی اللفظ و المعنی، إلاّ أنّ بینهما فرقاً من ثلاثة أوجه:

1الأول

أن لمعطوف «حتی» ثلاثة شروط:

أحدها: أن یکون ظاهراً لا مضمراً کما أن ذلک شرط مجرورها، ذکره ابن هشام الخضراوی.

ثانيها: أن يكون إمّا بعضاً من جمع قبلها ك «قدم الحاجّ حتّى المشاة» أو جزءً من كل، نحو: «أكلت السمكة حتى رأسها» أو كجزء، نحو: «أعجبنى زيد حتّى حديثه» و يمتنع أن تقول: «حتى ولده» و الذى يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء، و تمتنع حيث يمتنع.

ثالثها: أن يكون غاية لما قبلها إمّا فى زيادة أو نقص و قد اجتمعا فى قوله (١٧٨): ٩٤ قَهَرناكم حتّى الكماة، فأنتم تَهابوننا حتّى بَنِينا الأصاغِرا

2الفرق الثانى

أنها لاتعطف الجمل، و ذلك لأن شرط معطوفها أن يكون بعضاً مما قبلها أو جزء أو كجزء منه، كما قدمناه، و لا يتأتى ذلك إلاّ فى المفردات.

3الفرق الثالث

أنها إذا عطفت على مجرور أُعيد الخافض، فرقاً بينها و بين الجارة، فتقول: «مررتُ بالقوم حتى بزيد» ذكر ذلك ابن الخباز و أطلقه، و قيده

ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف، نحو قوله (١٧٩): ٩٥ جُودُيمناك فاضَ فى الخَلق حتّى بائس دانَ بالإساءة دِيناو هو حسن.

تنبيهالعطف ب «حتى» قليل، و أهل الكوفة ينكرونه، و يحملون نحو: «جاء القومُ حتى أبوك، و رأيتهم حتى أباك، و مررت بهم حتى أبيك» على أن «حتى» فيه ابتدائية، و أن ما بعدها على إضمار عامل.

الثالث من أوجه «حتّى»: أن تكون حرف ابتداء

أى: حرفاً تبتدأ بعده الجمل، فتدخل على الجملة الاسمية كقول جرير: ٩٦ فما زالت القَتلى تَمُجُّ دماءها بدجلةَ حتّى ماء دجلة أشكلُ و على الفعلية التى فعلها مضارع كقول حسان: ٩٧ يغْشَونَ حتّى ما تَهِرُّ كلابُهم لا يسألون عن السّوادِ المُقبِلو على الفعلية التى

فعلها ماض، نحو قوله تعالى: (حَتّى عَفَوا و قالُوا)
)الأعراف / ۹۵(
و قول الرسول (صلى الله عليه و آله و سلم): «فلم أزل أنا و على فى شىء واحد حتى افترقنا فى صلب عبدالمطلب) «۱۸۲(
91
و لامحلّ للجملة الواقعة بعد «حتّى» الابتدائية و قد يكون الموضع صالحاً لأقسام «حتى» الثلاثة كقولك: «أكلت السمكة حتى رأسها» فلك أن تخفض على معنى «إلى» و أن تنصب على معنى الواو، و أن ترفع على الابتداء، و أوجب البصريون حينئذ أن تقول: مأكول؛ لأن فى الرفع مع حذف الخبر تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه و قد روى بالأوجه الثلاثة قوله (۱۸۳): ۹۸ عمَمْتَهُم بالنَدى حتّى غُواتهم فَكنتَ مالِك ذى غَى و ذى رَشَدِو إذا قلت: «قام القوم حتى زيد قام» جاز الرفع و الخفض دون النصب و كان لك فى الرفع أوجه، أحدها: الابتداء، و الثانى: العطف، و الثالث: إضمار الفعل، و الجملة التى بعده خبر على الأول، و مؤكدة على الثانى، كما أنها كذلك مع الخفض، و أمّا على الثالث فتكون الجملة مفسّرة.

حيث

حيث وطيئ تقول: «حوث» وفى الثاء فيهما: الضمّ تشبيهاً بالغايات؛ لأنّ الإضافة إلى الجملة كلا إضافة؛ لأنّ أثرها و هو الجرّ لا يظهر (۱۸۴)، و الكسر على أصل التقاء الساكنين، و الفتح، للتخفيف.
92
و من العرب من يعرب «حيث»، و قراءة من قرأ (مِنْ حيث لا يعْلَمُونَ)
)الأعراف / ۱۸۲(
بالكسر تحتملها و تحتمل لغة البناء على الكسر و هى للمكان اتفاقاً، قال الأخفش: و قد ترد للزمان، و الغالب كونها فى محلّ نصب على الظرفية أو خفض ب «من» و قد تخفض

بغيرها كقول زهير بن أبى سلمى: ۹۹ فشَدّ و لم تُفزع بيوتٌ كثيرةٌ لدى حيثُ ألقتْ رحلها أمُّ قشعم

وقد تقع مفعولاً به وفاقاً للفارسى، و حمل عليه: (الله أعلَمُ حَيثُ يجْعَلُ رِسالَتَهُ))الأنعام / ۱۲۴(

؛ إذ المعنى: أنه سبحانه و تعالى يعلم نفس المكان المستحقّ لوضع الرسالة فيه، لا شيئاً فى المكان و ناصبها «يعلم» محذوفاً مدلولاً عليهب «أعلم» لا ب «أعلم» نفسه؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به فإن أوّلتهب «عالم» جاز أن ينصبه فى رأى بعضهم.

و تلزم «حيث» الإضافة إلى الجملة اسمية كانت أو فعلية و إضافتها إلى الفعلية أكثر، نحو قول الرسول (صلى الله عليه و آله و سلم): «اللهم أدرالحقّ مع على حيث دار» و من ثَمّ رُجّح النصب فى نحو: «جلست حيث زيداً أراه» و ندرت إضافتها إلى المفرد كقول فاطمة الزهراء (عليها السلام) فى رثاء النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): ۱۰۰ فأنت و الله خيرُ الخلق كلّهم و أصدقُ الناس حيث الصدقوالكذب و الكسايى يقيسه. قال أبوالفتح فى كتاب التمام: و من أضاف «حيث» إلى المفرد أعربها، انتهى.

93

وروى: ۱۰۱ أما ترى حيث سهيل طالعا نجماً يضىء كالشهاب لامعاًبفتح الثاء من «حيث» و خفض «سهيل» و «حيث» بالضم و «سهيل» بالرفف أى: موجود، فحذف الخبر و إذا اتصلت بها «ما» الكافّة ضمّنت معنى الشرط و جزمت الفعلين كقوله (۱۸۹): ۱۰۲ حيثما تَسْتَقم يقدّر لك الل هُ نَجاحاً فى غابِر الأزمانِو هذا البيت دليل على مجيئها للزمان.

94

حرف الخاء

خلا

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً جارّاً للمستثنى

ثم قيل: موضعها نصب عن تمام الكلام، و قيل: تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر، و الصواب:

الأوّل؛ لأنها لا تعدّى الأفعال إلى الأسماء، أى: لا توصل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها فأشبهت فى عدم التعدية الحروف الزائدة) ١٩٠.(

و الثانى: أن تكون فعلاً متعدياً ناصباً له، و فاعلها على الحد المذكور فى فاعل «حاشا» و الجملة مستأنفة أو حالية، على خلاف فى ذلك و تقول: «قاموا خلا زيداً» و إن شئت خفضت إلاّ فى نحو قول لبيد:

95

103ألا كلُ شىء ما خلاالله باطلُ و كلُ نعيم لا محالة زائلُ

و ذلك لأن «ما» هذه مصدرية، فدخولها يعين الفعلية و موضع «ما خلا» نصب فقال السيرافى: على الحال و قيل: على الظرف على نيابتها وصلتها عن الوقت، فمعنى «قاموا ما خلا زيداً«

على الأول: قاموا خالين زيداً،

و على الثانى: قاموا وقت خلوهم زيداً،

و هذا الخلاف المذكور فى محلها خافضة و ناصبة ثابت فى «حاشا وعدا»، و قال ابن خروف: على الاستثناء كانتصاب «غير» فى «قامواغير زيد.«

96

حرف الرّاء

رُبّ

حرف جرّ

خلافاً للكوفيين فی دعوی اسمیته و قولهم: إنه اُخبر عنه فی قول ثابت بن قطنة: ۱۰۴ إن یقتلوک فإنّ قتلک لم یکن عاراً علیک و رُبّ قتل عارٌممنوف بل «عار» خبر لمحذوف و الجملة صفة للمجرور أو خبر له؛ إذ هو فی موضع مبتدأ کما سیأتی.

ولیس معناه التقلیل دائماً خلافاً للأ کثرین، و لا التکثیر دائماً، خلافاً لابن درستویه و جماعة، بل ترد للتکثیر کثیراً و للتقلیل قلیلاً.

فمن الأوّل

قوله تعالی: (رُبَما یوَدُّالّذینَ کفَرُوا لَوْ کانُوامُسْلِمینَ)

)الحجر / ۲(

و قول النبی (صلی الله علیه و آله و سلم): «یاربّ کاسیة فی الدنیا عاریة فی الآخرة» فإن الآیة و الحدیث مسوقان للتخویف و هو لا یناسبه التقلیل.

97

و من الثانی

قوله (۱۹۴): ۱۰۵ ألا رُبَّ مولود و لیس له أبٌ و ذی وَلَد لَم یلْدَهُ أَبَوانِأراد عیسی و آدم علی نبینا و آله و علیهما الصلاة و السلام.

و تنفرد «ربّ» من سائر حروف الجرّ بوجوب تصدیرها و وجوب تنکیر مجرورها، و نعته إن کان ظاهراً، و إفراده و تذکیره و تمییزه بما یطابق المعنی إن کان ضمیراً، و غلبة حذف معدّاها و مضیه، و إعمالها محذوفة بعد الفاء کثیراً، و بعد الواو أکثر، و بعد «بل» قلیلاً، و بدونهنّ أقل کقول ربیعة بن مقروم الضبی: ۱۰۶ فإن أهلِک فذی لَهَب لَظاهُ علی یکادُ یلتهبُ التهاباوقول کعب بن مالک: ۱۰۷ و سائلة تُسائل ما لقینا ولو شَهِدَتْ أرَتْنا صابریناوقول رؤبة: ۱۰۸ بل بَلد ذی صُعُد و آکام تُخْشی مَرادِیه و هجر ذوّاب رُبّ و قول جمیل: ۱۰۹ رسم دار وقفتُ فی طَلَلِهْ کدتُ أقضِی الحیاةَ من جَلَلِهْ

98

و بأنها زائدة فی الإعراب دون المعنی، فمحل مجرورها فی نحو: «ربّ رجل صالح عندی» رفع علی الابتدائیة، وفی نحو: «رب رجل صالح لقیت» نصب علی المفعولیة، وفی نحو: «ربّ رجل صالح لقیته» رفع أو نصب کما فی قولک: «هذا لقیته» و بجواز مراعاة محلّه کثیراً و إن لم یجز نحو: «مررت بزید و عمراً» إلاّ قلیلاً و إذا زیدت «ما» بعدها، فالغالب أن تکفّها عن العمل و أن تهیئها للدخول علی الجمل الفعلیة و أن یکون الفعل ماضیاً لفظاً و معنی کقول ابن عباس فیعلی (علیه السلام): «فلربّما رأیته یخرج حاسراً بیده السیف إلی الرجل الدّراع فیقتله» (۱۹۹) و من إعمالها قول عدی بن الرعلاء:

۱۱۰ ربّما ضَربَة بسیف صَقیل بَینَ بُصْری و طَعنَة نَجلاءو من دخولها علی الجملة الاسمیة قول أبی دؤاد: ۱۱۱ ربّما الجامِلُ المؤبّلُ فیهم و عناجیجُ بینهنّ المِهارُوقیل: لا تدخل المکفوفة علی الاسمیة أصلاً و إن «ما» فی البیت نکرة موصوفة و «الجامل» خبر ل «هو» محذوفاً و الجملة صفة ل «ما» و من دخولها علی الفعل المستقبل (رُبَما یوَدُّ الّذینَ کفَرُوا))الحجر / ۲(

و فی «ربّ» ستّ عشرة لغة: ضم الراء و فتحها و کلاهما مع التشدید

99

و التخفیف و الأوجه الأربعة مع تاء التأنیث ساکنة أو محرّکة و مع التجرّد منها، فهذه اثنتا عشرة و الضم و الفتح مع إسکان الباء و ضمّ الحرفین مع التشدید و التخفیف.

100

حرف السین

السین المفردة

حرف یختص بالمضارف و یخلّصه للاستقبال کقول حسّان: ۱۱۲ و قال سأُعطی الرایة الیوم صارماً کمِیاً محبّاً للإله موالیاً و معنی قول المعربین فیها: «حرف تنفیس»، حرف

توسیف و ذلک أنها نقلت المضارع من الزمن الضیق و هو الحال إلی الزمن الواسع و هو الاستقبال، و أوضح من عبارتهم قول الزمخشری و غیره: «حرف استقبال.«

سَوْفَ

مرادفة للسین أو أوسع منها، علی خلاف فی ذلک، و کأنّ القائل بذلک نظر إلی أن کثرة الحروف تدل علی کثرة المعنی، و لیس بمطّرد، و یقال فیها: «سف» بحذف الوسط، و «سو» بحذف الأخیر، و «سی» بحذفه و قلب الوسط یاء مبالغة فی التخفیف حکاها صاحب المحکم.

101

تنبیه یخبر ب «سواء» التی بمعنی «مستو» عن الواحد، نحو قول أمیرالمؤمنین (علیه السلام): «فلیکن أمرالناس عندک فی الحق سواء» (۲۰۵) و ما فوقه، نحو قول کعب بن مالک: ۱۱۵ لیسا سواء و شَتّی بین أمرهما حزب الإله و أهل الشرک و النصب و قوله تعالی: (لَیسُوا سَواء)

)آل عمران / ۱۱۳(

؛ لأنها فی الأصل مصدر بمعنی الاستواء، و قد أُجیز فی قوله تعالی: (سَواء عَلَیهِمْ أ أَنْذَرتَهُم أمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ)

)البقرة / ۶(

کونها خبراً عما قبلها أو عما بعدها أو مبتدأ، و ما بعدها فاعل علی الأول و مبتدأ علی الثانی و خبر علی الثالث.

سی

من «لا سیما» اسم بمنزلة «مثل» وزناً و معنی، و عینه فی الأصل واو و تثنیته «سیان»، نحو قول أبو دهبل الجمحی فی مدح الرسول (صلی الله علیه و آله و سلم): ۱۱۶ عَقَمَ النساء فلا یلدن شبیهه إن النساء بمثله عُقْم متهلّل نعم بلا متباعد سیان منه الوَفْر و العدم و

تستغنى حينئذ عن الإضافة كما استغنت عنها «مثل» فى قوله) ٢٠٨:(
102
117مَنْ يفْعلِ الحسنات الله يشكرها و الشرُ بالشر عندالله مثلانِ و استغنوا بتثنيته عن تثنية «سواء» فلم يقولوا: «سواءان» إلاّ شاذاً.

و تشديد يائه و دخول «لا» عليه و دخول الواو على «لا» واجب و ذهب ثعلب إلى أنّ من استعمله على خلاف ذلك فهو مخطئ و ذكر غيره أنّه قد يخفّف، و قد تحذف الواو كقوله (٢٠٩): ١١٨ فهْ بالعقود و بالأيمان لاسيما عَقْدٌ وفاء به من أعظم القُرَب و هى عندالفارسى نصب على الحال، فإذا قيل: «قاموا لاسيما زيد» فالناصب «قام»، ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو، و لوجب تكرار «لا» كما تقول: «رأيت زيداً لا مثلَ عمرو و لا مثلَ خالد» و عند غيره هو اسم ل «لا» التبرئة،

و يجوز فى الاسم الذى بعدها الجر و الرفع مطلقاً، و النصب أيضاً إذا كان نكرة، و الجر أرجحها، و هو على الإضافة، و «ما» زائدة بينهما، و الرفع على أنه خبر لمضمر محذوف و «ما» موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة و يضعفه فى نحو: «ولا سيما زيدٌ» حذفُ العائد المرفوع مع عدم الطول،

و إطلاق «ما» على من يعقل، و على الوجهين ففتحة «سى» إعراب؛ لأنه مضاف، و النصب على التمييز و «ما» كافة عن الإضافة، و الفتحة بناء مثلها فى «لا رجلَ«

و أما انتصاب المعرفة نحو: «ولا سيما زيداً» فمنعه الجمهور، و قال ابن الدهّان: لا أعرف له وجهاً و وجّهه بعضهم بأنّ «ما» كافة و أنّ «لا سيما» نزلت منزلة «إلاّ» فى الاستثناء، و رُدّ بأن المستثنى مخرج، و ما بعدها داخل من باب أولى، و أُجيب بأنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها، و على هذا فيكون استثناء منقطعاً.
103

حرف العين

عدا

مثل «خلا»، فيما ذكرناه من القسمين، وفى حكمها مع «ما» و الخلاف فى ذلك.

عسى

اشارة

فعل معناه التّرجّى فى المحبوب و الإشفاق فى المكروه
نحو قوله تعالى: (فَأُولئك عَسَى الله أنْ يعْفُوَ عَنْهُمْ)
)النساء / ۹۹(
و قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) وقت الشورى: «عسى أن تروا هذا الأمر من بعد هذا اليوم تُنتضى فيه السيوف و تخان فيه العهود) «۲۱۰.(
و تستعمل على أوجه:

أحدها: أن يقال: «عسى زيدٌ أن يقوم«

واختلف فى إعرابه على أقوال:
الأول: و هو قول الجمهور أنّه مثل «كان زيد يقوم» و استشكل بأن الخبر

فى تأويل المصدر، و المخبر عنه ذات، و لا يكون الحدث عين الذات، و أُجيب بأنه من باب «زيد عدل» أو على تقدير مضاف: إمّا قبل الاسم، أى: عسى أمر زيد القيام، أو قبل الخبر أى: عسى زيد صاحب القيام.
الثانى: أنها فعل متعد بمنزلة «قاربَ» معنى و عملاً أو قاصر بمنزلة «قَرُبَ من أن يفعل» و حُذفَ الجارُ توسعاً، و هذا مذهب سيبويه و المبرّد.
الثالث: أنها فعل قاصر بمنزلة «قَرُبَ»، و «أن» و الفعل بدل اشتمال من فاعلها و هو مذهب الكوفيين و يردُّه أنه حينئذ يكون بدلاً لازماً تتوقف عليه فائدة الكلام، و ليس هذا شأن البدل.

الرابع: أنها فعل ناقص و «أنْ» و الفعل بدل اشتمال و أنّ هذا البدل سدّ مسدّ الجزأين كما سد مسد المفعولين فى قراءة حمزة: (وَلاتَحْسَبَنّ الّذينَ كفَرُوا أنّما نُمْلى لَهُمْ خَيرٌ))آل عمران / ١٧٨(

بالخطاب، و اختاره ابن مالك.

الاستعمال الثانى: أن تسند إلى «أنْ» و الفعل

فتكون فعلاً تاماً، و قالابن مالك: عندى أنها ناقصة أبداً، و لكن سدّتْ «أنْ» وصلتها فى هذه الحالة مسدّ الجزأين.

الثالث و الرابع و الخامس: أن يأتى بعدها المضارع المجرد أو المقرون بالسين أو الاسم المفرد

و الأول قليل كقول هدبة بن خشرم: ١١٩ عسى الكربُ الذى أمسيتَ فيه يكون وراءه فَرج قريبُ عسى

و الثالث: أقلُّ كقوله) ٢١٢:(

105

120أكثرتَ فى العذل مُلحّاً دائماً لا تُكثِرَنْ إنّى عسيت صائما كذا قالوا، و الصّواب: أنه مما حذف فيه الخبر، أى: أكون صائماً؛ لأن فى ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلى.

و الثانى: نادرٌ جداً كقول قسام بن رواحة: ١٢١ عسى طيئ من طيئ بعدَ هذه ستُطفِئ غُلاّتِ الكلَى و الجَوانِحِ و «عسى» فيهنّ فعل ناقص بلا إشكال.

السادس: أن يقال: «عساى، و عساك، و عساه» و هو قليل

وفيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها أُجريت مُجرى «لعل» فى نصب الاسم و رفع الخبر، قاله سيبويه.

الثانى: أنها باقية على عملها و لكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفف قاله

الأخفش، و يرده أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت فى المنفصل، نحو: «ما أنا كأنت.« الثالث: أنها باقية على عملها و لكن قلب الكلام، فجعل المخبر عنه خبراًو بالعكس، قاله المبرّد و الفارسى و مدّعاهما أن الإعراب قلب و المعنى بحاله.

السابع: «عسى زيدٌ قائم«

حكاه ثعلب، و يتخرج هذا على أنها ناقصة، و أن اسمها ضمير الشأن، و الجملة الاسمية الخبر.

تنبيه

106

زيد» احتمل الوجهين أيضاً، و لكن يكون الإضمار فى «يقوم» لا فى «عسى» أللهم إلاّ أن تقدر العاملين تنازعا «زيداً» فيحتمل الإضمار فى «عسى» على إعمال الثانى و نظيره: قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «وما عسى أن يكون بقاء من له يوم لايعدوه» (٢١٥) و إذا قلت: «عسى أن يضرب زيدٌ عمراً» فلا يجوز كون «زيد» اسم «عسى» لئلا يلزم الفصل بين صلة «أن» و معمولها و هو «عمراً» بالأجنبى و هو «زيد» و نظيره: قوله تعالى: (عَسى أنْ يبْعَثَك ربُّك مَقاماً مَحْمُوداً)

)الإسراء / ٧٩(

عَلُ

اسمٌ بمعنى «فوق» و التزموا فيه أمرين:

أحدهما

استعماله مجروراً ب «من«

و الثانى

استعماله غيرَ مضاف

فلا يقال: «أخذتُهُ من عل السطح» كما يقال: «من علوه» و أمّا قوله (۲۱۶): ۱۲۲ يارُبَّ يوم لى لا اُظَلِّلُه أرمَضُ من تحتُ و أضحى من عَلُهْ

فالهاء للسكت؛ بدليل أنه مبنى، و لا وجه لبنائه لوكان مضافاً. عَلْ على و متى اُريد به المعرفة كان مبنياً على الضم كما فى هذا البيت؛ إذ المراد فوقية نفسه لافوقية مطلقة، و المعنى: أنه تُصيبه الرّمضاء من تحته و حَرُّالشّمس من فوقه.

107

و مثله: قول حسان: ۱۲۳ شهدتُ بإذن الله أن محمّداً رسول الذى فوق السماوات من علُ

و متى اُريد به النّكرة كان معرباً كقول امرئ القيس: ۱۲۴ مِكرٍّ مِفَرٍّ مقبل مدبر معاً

كجُلمود صَخْرحَطَّهُ السَّيلُ من علِ إذ المراد تشبيه الفرس فى سرعته بجلمود انحطّ من مكان ما عال، لامن علو مخصوص.

عَلّ

بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة

لغة فى «لعلّ»، نحو قول الأضبط بن قريع: ۱۲۵ لاتُهينَ الفقيرَ علّك أن تَركع يوماً و الدّهرُ قد رفعه

على

اشارة

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً، و لها تسعة معان:

أحدها: الاستعلاء

إمّا على المجرور و هوالغالب، نحو: (وَ عَلَيها وَ عَلَى الفُلك تُحْمَلُونَ)

)المؤمنون / ٢٢(

أو على ما يقرب منه، نحو قوله تعالى: (أو أجِدُ عَلَى النّارِ هُدى)

)طه / ١٠(

و قول عبيدالله بن الحرّ الجعفى فى رثاء الإمام الحسين (عليه السلام)

و أصحابه: ١٢٦ وقفتُ على أجداثِهم و محالهم فكادَ الحشى ينقض و العين ساجِمَه و قد يكون الاستعلاء معنوياً، نحو قوله تعالى: (وَلَهُمْ عَلَى ذَنبٌ)

)الشعراء / ١۴(

و قول زينب الكبرى «يا محمداه، يا محمداه، صلّى عليك ملائكة السماء، هذا الحسين بالعراء) «٢٢١.(

الثانى: المصاحبة ك «مع«

نحو: (و آتَى المالَ عَلى حُبِّه)

)البقرة / ١٧٧(

الثالث: المجاوزة ك «عن«

كقول القُحَيف بن خمير العُقيلى: ١٢٧ إذا رَضِيتْ على بنو قُشير لَعمرُالله أعجبنى رِضاها

أى: عنّى، و يحتمل أن «رضى» ضُمّنَ معنى «عطف.«

الرابع: التعليل كاللام

نحو: (وَلِتُكبّرُوا الله عَلى ما هَداكم)

)البقرة / ١٨٥(

أى: لهدايته إياكم.

الخامس: الظرفية ك «فى«

نحو: (وَ دَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلى حِينِ غَفْلَةٍ)

)القصص / ١۵(

السادس: موافقة «من«

نحو: (الّذينَ إذا اكتالُوا عَلَى النّاسِ يسْتَوْفُونَ)

)المطفّفين / ٢(

السابع: موافقة الباء

نحو: (حَقِيقٌ عَلى أنْ لا أقُولَ عَلَى الله إلاّ الحَقّ)

)الأعراف / ١٠٥(

109

الثامن: أن تكون زائدة للتعويض أو لغيره

فالأول

كقوله (٢٢٣): ١٢٨ إنّ الكريم و أبيك يعْتمِلْ إنْ لَمْ يجِدْ يوماً على مَنْ يتّكلْ أى: من يتكل عليه، فحذف «عليه» و زاد «على» قبل الموصول تعويضاً له، قاله ابن جنّى، و قيل: المراد: إن لم يجد يوماً شيئاً، ثم ابتدأ مستفهماً فقال: على من يتّكل و كذا قيل فى قوله (٢٢٤): ١٢٩ و لا يؤاتيك فيما ناب من حَدَث إلاّ أخوثِقَةٍ فانظر بمَن تَثِقُ: إن الأصل فانظر لنفسك ثم ابتدأ الاستفهام و ابن جنّى يقول فى ذلك أيضاً: إن الأصل: فانظر من تثق به؛ فحذف الباء و مجرورها و زاد الباء عوضاً و قيل: بل تمّ الكلام عند قوله: «فانظر» ثم ابتدأ مستفهما فقال: بمن تثق؟

و الثانى

كقول النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): «من حلف على يمين» (٢٢٥) و الأصل: حلف يميناً، قاله ابن مالك (٢٢٦) و فيه نظر؛ لأن اليمين مجاز عما يتعلق بها) ٢٢٧.(

110

أى: على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد.

و تعلّق «على» هذه بما قبلها عند من قال به، كتعلق «حاشا» بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب و الإخراج، أو هى خبر لمبتدأ محذوف،

أى: و التحقيقُ على كذا، و هذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال: و دلّ على ذلك أن الجملة الأُولى وقعت على غير التحقيق، ثم جىء بما هو التحقيقُ فيها.

و الثانى: من وجهى على: أن تكون اسماً بمعنى «فوق» و ذلك إذا دخلت عليها «من» كقوله (٢٢٩): ١٣١ غَدَتْ مِنْ عليهِ بعد ماتمّ ظِمْؤها تَصِلّ و عن قَيض بِبَيداء مَجْهَلِ و زاد الأخفش موضعاً آخر و هو أن يكون مجرورها و فاعل متعلقها ضميرين لمسمّى واحد، نحو: (أَمْسِك عَلَيك زَوْجَك)

)الأحزاب / ٣٧(

؛ لأنه لايتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل فى غير باب «ظنّ و فقدَ و عدِمَ»، لايقال: «ضربتُنى» و لا «فرحت بى». عن

وفيه نظر؛ لأنها لو كانت اسماً فى نحو هذه الآية لصحّ حلول «فوق» محلها، و لأنها لو لزمت اسميتها لما ذُ كر، لزم الحكم باسمية «إلى» فى نحو: (فَصُرْهُنّ إلَيك)

)البقرة / ٢٦٠(

)وَ اضْمُمْ إلَيك(

)القصص / ٣٢(

و هذا كلّه يتخرج إمّا على التعلق بمحذوف كما قيل فى اللام فى «سقياً لك» و إمّا على حذف مضاف، أى: أمسك على نفسك، و اضمم إلى نفسك.

عن

اشارة

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون حرفاً جاراً

و جميع ما ذكر لها عشرةُ معان:

أحدها: المجاوزة

كقول الإمام الحسين (عليه السلام): «يا هذا كفّ عن الغيبة فإنها إدام كلاب أهل النار» (۲۳۰) و قول الكميت: ۱۳۲ و غاب نبى الله عنهم و فقده على الناس رُزْءٌ ما هناك مجلّل

و قولك: «رميت السهم عن القوس» و ذكر لها فى هذا المثال معنى غير هذا، و سيأتى.

الثانى: البدل

نحو: (وَاتَّقُوا يوْماً لا تَجْزى نفسٌ عن نَفْس شَيئاً)

(البقرة / ۴۸)

و فى الحديث النبوى: «فصومى عن اُمّك» «۲۳۲.)

الثالث: الاستعلاء

نحو: (فَإنّما يبْخَلُ عَنْ نَفسه)

(محمد / ۳۸)

الرابع: التعليل

نحو: (وَ ما كانَ استِغفارُ إبراهيمَ لأبِيهِ إلا عَنْ مَوْعِدَة)

(التوبة / ۱۱۴)

(وَ ما نَحْنُ بِتارِكى آلِهَتنا عَنْ قَوْلِك)

(هود / ۵۳)

و يجوز أن يكون حالاً من ضمير «تاركى»، أى: ما نتركها صادرينَ عن قولك، و هو رأى

الزمخشرى.

الخامس: مرادفة «بعد»

كقوله تعالى: (عمّا قَليل لَيصْبِحُنّ نادِمينَ)

)المؤمنون / ۴۰(

)يحَرّفُونَ الْكلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ(

)النساء / ۴۶(

بدليل أنّ فى مكان آخر (مِنْ بَعْدِ مَواضِعِهِ)

)المائدة / ۴۱(

و قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «و كأنك عن قليلقد صِرتَ كأحدهم فأصلح مَثواك و لا تَبعْ آخرتك بدنياك) «۲۳۳.(

السادس: الظرفية

كقول الأعشى: ۱۳۳ وآس سراةَ القوم حيث لقيتَهُم و لا تَك عن حَمْلِ الرِّباعَةِ وَانيا

الرباعة: نجوم الحَمالَة، قيل: لأن «ونى» لا يتعدّى إلاّ ب «فى» بدليل (و لاتَنِيا فى ذِكرى)

)طه / ۴۲(

و الظاهر أن معنى «ونى عن كذا»: جاوزه و لم يدخل فيه، و «ونى فيه»: دخل فيه و فتر.

السابع: مرادفة «مِنْ«

نحو: (اُوْلئك الّذينَ نَتَقَبّلُ عَنْهُمْ أحْسَنَ ما عَمِلُوا)

)الأحقاف / ۱۶(

بدليل: (فَتُقُبّلَ مِنْ أَحَدِهِما و لم يتقَبّلْ مِنْ الآخَرِ)

)المائدة / ۲۷(

)ربّنا تَقَبّلْ مِنّا(

)البقرة / ۱۲۷(

الثامن: مرادفة الباء

نحو: (و ما ينطق عَنِ الهَوى)

)النجم / ۳(

و الظاهر أنها على حقيقتها، و أن المعنى: و ما يصدر قوله عن هوى.

التاسع: الاستعانة

قاله ابن مالك، و مثّله ب «رَمَيتُ عن القوس»؛لأنهم يقولون أيضاً: رميتُ بالقوس.

العاشر: أن تكون زائدة للتعويض من أُخرى محذوفة

كقول زيد بن رزين:

113

134أتَجزَعُ أنْ نفسٌ أتاها حِمامُها فهلاّ التى عن بين جنبيك تَدْفَعُ قال ابن جنى: أراد: فهلا تدفع عن التى بين جنبيك، فحذفت «عن» من أول الموصول، و زيدت بعده.

الوجه الثانى: أن تكون حرفاً مصدرياً

و ذلك أن بنى تميم يقولون فى نحو: «أعجبنى أن تفعلَ»: عن تفعلَ، و كذا يفعلون فى «أنّ» المشددة، فيقولون: أشهد عنّ محمّداً رسولُ الله، و تسمى عنعنة تميم.

الثالث: أن تكون اسماً بمعنى «جانب«

و ذلك يتعين فى ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يدخل عليها «منْ«

و هو كثير كقول قطرى بن الفجاءة: ١٣٥ فَلَقَد أرانى للرّماحِ دَريئةً من عن يمينى مرّةً و أمامى و «من» الداخلةُ على «عن» زائدة عند ابن مالك، و لابتداء الغاية عند غيره، قالوا: فإذا قيل: «قعدتُ عن يمينه» فالمعنى: فى جانب يمينه، و ذلك محتمل للملاصقة و لخلافها، فإن جئت ب «من» تعين كون القعود ملاصقاً لأول الناحية.

الثانى: أن يدخل عليها «على«

و ذلك نادر، و المحفوظ منه بيتٌ واحد و هو قوله (٢٣٧): ١٣٦ على عن يمينى مرّت الطّير سُنّحاً و كيف سُنُوح و اليمين قَطِيعُ

الثالث: أن يكون مجرورها و فاعل متعلّقها ضميرين لمسمّى واحد

قاله الأخفش، و ذلك كقول امرئ القيس:

137دَعْ عنك نَهْباً صِيحَ فی حَجَراتِهِ ولكن حَدِيثاً ما حديثُ الرّواحِلِ و ذلك لئلا يؤدی إلی تعدی فعل المضمر المتصل إلی ضميره المتصل، و قد تقدم الجواب عن هذا.

عند

اسم للحضور الحسّی

نحو: (فَلَمّا رآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ)

)النمل / ۴۰(

و المعنوی، نحو: (قالَ الّذی عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الكتابِ)

)النمل / ۴۰(

وللقرب كذلك، نحو قوله تعالی: (عِنْدَ سِدْرَةِ المُنتَهی عِنْدَها جَنَّةُ المَأوی)

)النجم / ۱۴ و ۱۵(

ونحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) فی ذكر النبی (صلی الله عليه و آله و سلم): «و أكرم لديك نُزُلَه و شَرّف عندك مَنزلَته» (۲۳۹) و كسر فائها أكثر من ضمها و فتحها، و لا تقع إلاّ ظرفاً أو مجرورة ب «من.«

تنبيهان

الأول: قولنا: «عند» اسم للحضور

موافق لعبارة ابن مالك، و الصواب: اسم لمكان الحضور، فإنها ظرف لا مصدر و تأتی أيضاً لزمانه كقول الكميت فی مدح آل البيت: ۱۳۸ لاهُمْ مفاريح عند نوبتهم و لا مَجازيع إن هُم نُكبوا

الثانی: تعاقب «عند» كلمتان:

»لدی» مطلقاً كقوله تعالی: (وَ أنْذِرهُمْ يوْمَ الآزِفَةِ إذالقُلُوبُ لَدَی الْحَناجِرِ كاظِمينَ)

)غافر / ۱۸(

و «لدن» إذا كان المحل، محل ابتداء غايۀ كقولأبی طالب (علیه السلام) فی مدح الرسول (صلی الله علیه و آله و سلم): ۱۳۹ أنت السعید من السعود تکنّفتک الأسعد من لدن آدم لم یزل فیناوصی مرشد و قد اجتمعتا فی قوله تعالی: (آتیناه رَحمَۀً مِنْ عِنْدِنا وَ عَلّمناهُ مِنْ لَدُنّا عِلْماً)

)الکهف / ۶۵(

و یفترقن من وجه ثان، و هو أنّ «لدن» لا تکون إلاّ فضلۀ، بخلافهما، بدلیل: (وَلَدَینا کتابٌ یَنْطِقُ بِالحَقّ)

)المؤمنون / ۶۲(

)وَ عِنْدَنا کتابٌ حَفِیظٌ(

)ق / ۴(

و ثالث، و هو أن جرّها ب «من» أکثر من نصبها، حتی أنها لم تجی فی التنزیل منصوبۀ، و جرٌ «عند» کثیر، و جرٌ «لدی» ممتنعٌ و رابف و هو أنهما معربان و هی مبنیۀ فی لغۀ الأکثرین و خامس، و هو أنها قد تضاف للجملۀ کقوله (۲۴۲): ۱۴۰ لَزِمْنالَدُنْ سَالَمتمونا وِفاقَکم فلا یک منکم للخِلاف جُنُوحُ و سادس، و هو أنها قد لا تضاف، و ذلک أنهم حکوا فی «غدوۀ» الواقعۀ بعدها الجرّ بالإضافۀ، و النصب علی التمییز، و الرفع بإضمار «کان» تامۀ.

ثم اعلم أن «عند» أمکن من «لدی» من وجهین:

و «فاسألونی فإن عندی علم الأولین و الآخرین» (۲۴۴) و یمتنع ذلک فی «لدی» ذکره ابن الشجری فی أمالیه و مبرمان فی حواشیه.

الثانی: أنک تقول: «عندی مال» و إن کان غائباً، و لا تقول: «لدی مال» إلاّ إذا کان حاضراً.

عَوْضُ

ظرفٌ لاستغراق المستقبل مثل «أبداً»، إلا أنه مختص بالنفى، و هو معرب إن أُضيف، كقولهم: «لا أفعلُهُ عوضَ العائضين» مبنى إن لم يضف، و بناؤه إما على الضم ك «قبلُ» أو على الكسر ك «أمسِ» أو على الفتح ك «أينَ.«

117

حرف الغين

غير

اسم ملازم للإضافة فى المعنى، و يجوز أن يقطع عنها لفظاً إن فهم معناه و تقدمت عليها كلمة «ليس» و قولهم: «لا غير» لحن (۲۴۵)، و يقال: «قبضتُ عشرةً ليس غيرُها» برفع «غير» على حذف الخبر، أى: مقبوضاً، و بنصبها على إضمار الاسم، أى: ليس المقبوضُ غيرها و «ليس غيرَ» بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً و حذف المضاف إليه لفظاً و نية ثبوته كقراءة بعضهم: (لله الأمرُ مِنْ قَبْل و مِنْ بَعْد)

)الرّوم / ۴(

بالكسر من غير تنوين، أى: من قبل الغَلَب و من بعده، و «ليس غيرُ» بالضم من غير تنوين، فقال المبرد و المتأخرون: إنها ضمة بناء، لاإعراب، و إن «غير» شبهت بالغايات ك «قبلُ و بعدُ». فعلى هذا يحتمل أن يكون اسماً و أن يكون خبراً،

و قال الأخفش: ضمة إعراب لا بناء؛ لأنه ليس باسم زمان ك «قبل و بعد» و لامكان ك «فوق و تحت» و إنما هو بمنزلة «كل و بعض» و على هذا

118

فهو الاسم، و حذف الخبر و قال ابن خروف: يحتمل الوجهين و «ليس غيراً» بالفتح و التنوين، و «ليس غيرٌ» بالضم و التنوين، و عليهما فالحركة إعرابية؛لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات، و إما للتعويض، فكأنّ المضاف إليه مذكور و لا تتعرف «غير» بالإضافة، لشدة إبهامها.

و تستعمل «غير» المضافة لفظاً على وجهين:

أحدهما: و هو الأصل: أن تكون صفة للنكرة

نحو قوله تعالى: (نَعْمَلْ صالِحاً غَيرَ الّذى كنّا نَعْمَلُ)

)فاطر / ٣٧(

و قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «و كلّ عزيز غيرهُ ذليل» (٢۴۶) أو لمعرفة قريبة منها، نحو: (صِراطَ الّذينَ أنْعَمْتَ عَلَيهِمْ غَيرِالمَغضُوبِ عَلَيهِمْ)

)الفاتحة / ٧(

؛ لأن المعرّفَ الجنسى قريبٌ من النكرة، و لأن «غيراً» إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها، حتى زعم ابن السراج أنها حينئذ تتعرف، و يردُّه الآية الأُولى.

و الثانى: أن تكون استثناء

فتعرب بإعراب الاسم التالى «إلا» فى ذلك الكلام، فتقول: «جاء القومُ غيرَ زيد» بالنصب، و «ما جاءنى أحدٌ غير زيد» بالنصب و الرفف و قال تعالى: (لايسْتَوِى القاعِدُونَ مِنَ المُؤمنينَ غَيرَ أُولى الضّرر)

)النساء / ٩۵(

يقرأ برفع «غير» إما على أنه صفة ل «القاعدون»؛ لأنهم جنس، و إما على أنه استثناء و أُبدل على حدّ (ما فَعَلُوهُ إلاّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ)

)النساء / ۶۶(

و يؤيده قراءة النصب. غير

و انتصابُ «غير» فى الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم

بعد «إلا» عندهم، و على الحالية عندالفارسى، و على التشبيه بظرف المكانعند جماعة و يجوز بناؤها على الفتح إذا أُضيفت إلى مبنى كقول أبى قبيس بن رفاعة: ١۴١ لم يمنع

الشربَ منهاغيرأن نطقت حمامةٌ فى غُصُون ذاتِ أوقالِ
120

حرف الفاء

الفاء المفردة

اشارة

حرف مهمل و يرد على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون عاطفة، و تفيد ثلاثة أُمور:

الأول: الترتيب

و هو نوعان: معنوى كقول حسان: ۱۴۲ هَجَوْتَ محمّداً فأجبتُ عنه و عند الله فى

للتوقع فى الداخلة على المضارع البتة، و هذا هوالحق.

الثانى: تقريب الماضى من الحال

تقول: «قام زيد» فيحتمل الماضى القريب و الماضى البعيد؛ فإن قلت: «قد قام» اختصّ

بالقريب، و ابتنى على إفادتها ذلك أحكام: منها: أنها لا تدخل على «ليس و عسى و نعم

و بئس»؛ لأنهن لايفدن الزمان، و لا يتصرفن؛ فأشبهن الاسم.

منها: وجوب دخولها عندالبصريين إلا الأخفش على الماضى الواقع حالاً إما ظاهرة؛ نحو

قوله تعالى: (وَما لَنا ألاّ نُقاتِلَ فى سَبيلِ الله و قد أُخرِجْنا مِنْ دِيارِنا وَ أبنائنا)

)البقرة / ۲۴۶(

و قول العباس بن عبدالمطلب: ۱۵۴ نصرنا رسول الله فى الحرب سبعة و قد فرّ مَن قد فرّ

منهم و أقْشَعُوا أو مقدّرة، نحو: (هذه بِضاعَتُنا رُدّتْ إلَينا)

)يوسف / ۶۵(

و خالفهم الكوفيون و الأخفش؛ فقالوا: لا يحتاج لذلك؛ لكثرة وقوعها حالاً بدون «قد» و

الأصل عدم التقدير، لا سيما فيما كثر استعماله.

منها: دخول لام الابتداء فى نحو: «إنّ زيداً لقد قام» و ذلك؛ لأن الأصل دخولها على الاسم، نحو: «إنّ زيداً لقائم» و إنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم، نحو: (وَ إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ)

)النحل / ۱۲۴(

فإذا قرُب الماضى من الحال أشبه المضارع الذى هو شبيه بالاسم؛ فجاز دخولها عليه.

المعنى الثالث: التقليل

و هو ضربان: تقليل وقوع الفعل، نحو: «قد يصدق الكذوب»، و تقليل متعلقه، نحو قوله تعالى: (قَد يعْلَمُ ما أنتُمْ عَلَيهِ)

)النور / ۶۴(

أى: ما هم عليه هو أقلُّ معلوماته سبحانه، و زعم بعضهم أنها فى المثالين و نحوهما للتحقيق، و أن التقليل فى المثال الأول لم يستفد من «قد» بل من قولك: «الكذوب يصدق»، فإنه إن لم يحمل على أن صدور ذلك منه قليل كان فاسداً؛ إذ آخر الكلام يناقض أوله و نظيره قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «قد يزهَق الحكيم) «۲۶۷.(

الرابع: التكثير

قاله سيبويه فى قول الهذلى: ۱۵۵ قد أتْرُك القِرْن مصفرّاً أنا ملُه كأنّ أثوابه مُجّت بِفِرْصاد

الخامس: التحقيق

نحو قوله تعالى: (قَدْ أفْلَحَ مَنْ زَكاها)

)الشمس / ۹(

و قول أبى طالب (عليه السلام) فى مدح الرسول (صلى الله عليه و آله و سلم): ۱۵۶ لقد علِموا أنّ ابْننا لا مُكذّبٌ لَدَينا و لا يعنى بقول الأباطلِ و قد مضى أنّ بعضهم حمل عليه قوله تعالى: (قَدْ يعْلَمُ ما أنْتُمْ عَلَيه)

)النور / ۶۴(

و هو الأظهر.

السادس: النفى

حكى ابن سيدة: «قد كنت فى خير فتعرفه» بنصب «تعرف» و هذا غريب، و محمله على خلاف ما ذكر، و هو أن يكون كقولك للكذوب: «هو رجُل صادق» ثم جاء النصب بعدها نظراً إلى المعنى.

132

حرف القاف

قط

اشارة

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى

وهذه بفتح القاف و تشديد الطاء مضمومة فى أفصح اللغات، و تختص بالنفى، كقول الفرزدق فى الإمام على بن الحسين (عليهما السلام): ۱۵۷ ماقال «لا» قطّ إلاّ فى تشهّده لولا التشهد كانت لاؤُه «نعم» و بنيت؛ لتضمنها معنى «مذ و إلى»؛ إذ المعنى: مذ أن خلق إلى الآن، و على حركة؛ لئلا يلتقى ساكنان، و كانت الضمة تشبيهاً بالغايات، و قد تكسر على أصل التقاء الساكنين، و قد تتبع قافه طاءه فى الضم، و قد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها.

و الثانى: أن تكون بمعنى «حسب» و هذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء

يقال: «قطى، و قطْك، و قطْ زيد درهم» كما يقال: «حسبى و حسبك و حسب زيد درهم»، إلا أنها مبنية؛ لأنها موضوعة على حرفين، و «حسب» معربة.

و الثالث: أن تكون اسم فعل بمعنى «يكفى»

فيقال: «قطنى» بنون الوقاية كما يقال: «يكفينى» و يجوز نون الوقاية على الوجه الثانى؛ حفظاً للبناء على السكون، كما يجوز فى «لدنْ و مِنْ و عَنْ» كذلك.

133

حرف الكاف

الكاف المفردة

الكاف المفردة: جارة، و غيرها.

و الجارة: حرف، و اسم

و الحرف له خمسة معان:

أحدها: التشبيه

كقول الكميت: ١٥٨ لا ابنَ عمٍّ يرى كهذا و لا ع مّ كهذاك سيدُ الأعمامِ

و الثانى: التعليل

أثبت ذلك قوم، و نفاه الأكثرون، و الحق ثبوته كقوله تعالى: (وَى كأنّهُ لا يفْلِحُ الكافِرُونَ)

)القصص / ٨٢(

الثالث: الاستعلاء

ذكره الأخفش و الكوفيون، و أن بعضهم قيل له: «كيف أصبحت؟» فقال: «كخير» أى: على خير و قيل: هى للتشبيه على حذف مضاف، أى: كصاحب خير و قيل فى «كنْ كما أنت»: إنّ المعنى على ما أنت عليه، و للنحويين فى هذا المثال أعاريب:

134

أحدها: هذا، و هو أن «ما» موصولة، و «أنت» مبتدأ حذف خبره.

الثانی: أنها موصولة، و «أنت» خبرٌ حُذفَ مبتدؤه، أی: کالذی هو أنت و قد قیل بذلک فی قوله تعالی: (اجعَلْ لَنا إلهاً کما لهم آلِهَةٌ)

)الأعراف / ۱۳۸(

أی: کالذی هو لهم آلهة.

الثالث: أن «ما» زائدة ملغاة، و «الکاف» أیضاً جارة، و «أنت» ضمیر مرفوع اُنیب عن المجرور، کما فی قولهم: «ما أنا کأنت» و المعنی: کن فیما یستقبل مماثلاً لنفسک فیما مضی.

الرابع: أن «ما» کافة

و «أنت» مبتدأ حُذف خبره، أی: علیه أو کائن.

الخامس: أن «ما» کافة أیضاً

و «أنت» فاعل، و الأصل: کما کنت، ثم حُذف «کان» فانفصل الضمیر، و هذا بعید، بل الظاهر أن «ما» علی هذا التقدیر مصدریة.

تنبیه تقع «کما» بعد الجمل کثیراً صفة فی المعنی؛ فتکون نعتاً لمصدر أو حالاً، و یحتملهما قوله تعالی: (یوْمَ نَطْوِی السّماء کطَی السّجِلِ لِلکُتُب کما بَدَأنا أوّلَ خَلْق نُعیدُهُ)

)الأنبیاء / ۱۰۴(

فإن قدّرته نعتاً لمصدر فهو إما معمول ل «نُعِیدُهُ» أی: نُعیدُ أولَ خلق إعادةً مثل ما بدأناه، أو ل «نَطوِی» أی: نفعل هذا الفعل العظیم کفعلنا هذا الفعل، و إن قدرته حالاً فذو الحال مفعول «نُعِیدُهُ» أی: نعیده مماثلاً للذی بدأنا و تقع کلمة «کذلک» أیضاً کذلک.

المعنی الرابع: المبادرة

و ذلک إذا اتصلت ب «ما» فی نحو: «سلّم کما تدخل» و «صلِّ کما یدخل الوقت» ذکر جماعة، و هو غریب جدّاً.

الخامس: التوکید

وهى الزائدة، نحو: (لَيسَ كمِثْلِهِ شَىء)
)الشورى / ١١(
135
قال جماعة: التقدير: ليس شىء مثله: إذ لو لم تُقدّر زائدةً صار المعنى: ليس شىء مثل مثله؛ فيلزم المحال، و هو إثبات المثل، و إنما زيدت لتوكيد نفى المثل؛لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، قاله ابن جنّى و قيل: الكاف فى الآية غير زائدة، ثم اختلف؛ فقيل: الزائد «مثل»، و القول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت و قيل: إن الكاف و «مثلاً» لا زائد منهما، ثم اختلف؛ فقيل: «مثل» بمعنى الذات، و قيل: بمعنى الصّفة، و قيل: الكاف اسم مؤكد ب «مثل» و أما الكاف الاسمية الجارة: فمرادفة ل «مثل» و لا تقع كذلك عند سيبويه و المحققين إلاّ فى الضرورة و قال كثير منهم الأخفش و الفارسى: يجوز فى الاختيار، فجوزوا فى نحو: «زيد كالأسد» (٢٧٢) أن تكون الكاف فى موضع رفف و «الأسد» مخفوضاً بالإضافة و يقع مثل هذا فى كتب المعربين كثيراً، قال الزمخشرى فى (فَأنْفُخُ فِيهِ)
)آل عمران / ۴۹(
إن الضمير راجع للكاف من (كهَيئةِ الطّيرِ)
)آل عمران / ۴۹(
أى: فأنفخ فى ذلك الشىء المماثل فيصير كسائر الطيور، انتهى و وقع مثل ذلك فى كلام غيره، ولو كان كما زعموا لسمع فى الكلام مثل: «مررت بكالأسد.«
و أما الكاف غير الجارة: فنوعان: مضمر منصوب أو مجرور، نحو: (ما وَدّعَك ربُّك)
)الضحى / ٣(
136
و حرف معنى لا محل له و معناه الخطاب، و هى اللاحقة لاسم الإشارة، نحو: «ذلك، و تلك» و للضمير المنفصل المنصوب فى قولهم: «إياك و إياكما» و نحوهما، و لبعض

أسماء الأفعال، نحو: «حيهلك، و رُوَ يدَك، و النّجاءَك»، ول «أرأيت» بمعنى «أخبرنى»، نحو: (أرَأيتَك هذَا الّذى كرّمْتَ عَلَى)

)الإسراء / ۶۲(

فالتاء فاعل و الكاف حرف خطاب.

كأنّ

كأنّ حرفٌ مركب عند أكثرهم، قالوا: و الأصل فى «كأنّ زيداً أسد»: إنّ زيداً كأسد، ثم قدم حرف التشبيه اهتماماً به، ففتحت همزة «إنّ»؛ لدخول الجار عليه و الصحيح: أن يدّعى أنها بسيطة، و هو قول بعضهم و ذكروا لها أربعة معان:

أحدها: و هو الغالب عليها و المتّفق عليه التشبيه كقول أبى الأسود فى رثاء أميرالمؤمنين (عليه السلام): ۱۵۹ كأنّ الناس إذ فَقَدوا علياً نعامٌ جال فى بلد سنينا و هذا المعنى أطلقه الجمهور ل «كأنّ» و زعم جماعة منهم ابن السيد البطليوسى أنه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسماً جامداً، نحو: «كأنّ زيداً أسدٌ» بخلاف «كأنّ زيداً قائمٌ، أو فى الدار، أو عندك، أو يقوم»، فإنها فى ذلك كله للظّنّ.

الثانى: الشك و الظن، و ذلك فيما ذكرنا، و حمل ابن الأنبارى عليه: «كأنّك

بالشتاء مُقبلٌ» أى: أظنه مقبلاً.

الثالث: التحقيق، ذكره الكوفيون و الزجاجى، و أنشدوا عليه (۲۷۴): ۱۶۰ فأصبحَ بطن مكةَ مُقشعِرّاً كأنّ الأرضَ ليس بها هشام أى: لأنّ الأرض: إذ لا يكون تشبيهاً؛ لأنّه ليس فى الأرض حقيقة. فإن قيل: فإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل؟ قلنا: من جهة أن كلام معها فى المعنى جوابٌ عن سؤال عن العلة مقدرو أُجيب بأُمور: أحدها: أن المراد بالظرفية الكونُ فى بطنها، لا الكونُ على ظهرها فالمعنى: أنه كان ينبغى ألاّ يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه؛ لأنه لها كالغيث.

الثانى: أنّه يحتمل أنّ هشاماً قد خلّف من يسدُّ مسدّه، فكأنه لم يمت.
الثالث: أنّ الكاف للتعليل، و «أن» للتوكيد؛ فهما كلمتان لا كلمة.
المعنى الرابع: التقريب، قاله الكوفيون و حملوا عليه: «كأنك بالشتاء مقبل» و «كأنك بالفرج آت» و «كأنك بالدنيا لم تكن و بالآخرة لم تزلْ» و قد اختلف فى إعراب ذلك؛ فقال الفارسى: الكاف حرف خطاب، و الباء زائدة فى اسم «كأنّ» و قال بعضهم: الكافُ اسم «كأنّ» وفى المثال الأول حذف مضاف، أى: كأن زمانك مقبل بالشتاء، و لا حذف فى «كأنك بالدنيا لم تكن» بل الجملة الفعلية خبر، و الباء بمعنى «فى» و هى متعلقة ب «تكن» و فاعل «تكن» ضمير المخاطب، و قال ابن عصفور: الكاف فى «كأنك» زائدة كافة ل «كأن«

عن العمل، و الباء زائدة فى المبتدأ.

كأين

كأين كذا اسم مركب من كاف التشبيه و «أى» المنونة؛ و لذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل فى التركيب أشبه النون الأصلية؛ و لهذا رسم فى المصحف نوناً، و من وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه فى الأصل و هو الحذف فى الوقف.
و توافق «كأينْ» «كم» (٢٧٥) فى خمسة أُمور: الإبهام، و الافتقار إلى التمييز، و البناء، و لزوم التصدير، و إفادة التكثير تارةً و هو الغالب، نحو قوله تعالى: (وَ كأينْ مِنْ نَبى قاتَلَ مَعَهُ رِبّيون كثيرٌ)
)آل عمران / ١۴۶(
و قول عمرو بن معديكرِب: ١۶١ و كائنْ كان قبلك مِن نعيم و مُلك ثابت فى الناس راسى و الاستفهام أُخرى، و هو نادر و لم يثبته إلاّ ابن قتيبة و ابن عصفور و ابن مالك، و استدل عليه بقول أُبى بن كعب لابن مسعود: «كأينْ تقرأ سُورةَ الأحزاب آيةً؟» فقال: ثلاثاً

و سبعين.
139
و تخالفها فى خمسة اُمور:
أحدها: أنها مركبة، و «كم» بسيطة على الصحيح، خلافاً لمن زعم أنها مركبة من الكاف و «ما» الاستفهامية، ثم حذفت ألفها؛ لدخول الجار و سكنت ميمها؛ للتخفيف؛ لثقل الكلمة بالتركيب.
الثانى: أن مميزها مجرور ب «من» غالباً، نحو (كأينْ مِنْ آية)
)يوسف / ١٠٥(
و قد ينصب، نحو قوله (٢٧٧): ١٦٢ اطْرُد اليأس بالرّجا فكأينْ آلماً حُمّ يسرُهُ بعد عُسر
الثالث: أنها لا تقع استفهاميةً عندالجمهور، و قد مضى.
الرابع: أنها لا تقع مجرورة، خلافاً لابن قتيبة و ابن عصفور، أجازا «بكأينْ تبيع هذا الثوب؟.«
الخامس: أن خبرها لا يقع مفرداً.

كذا

ترد على ثلاثة أوجه:
أحدها: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما، و هما كاف التشبيه و «ذا» الإشارية (٢٧٨) كقولك: «رأيتُ زيداً فاضلاً و رأيتُ عمراً كذا»، و تدخل عليها «ها» التنبيه، كقوله تعالى: (أهكذا عَرْشُك)
)النمل / ۴۲(
140
الثانى: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنياً بها عن غير عدد كقول النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): «فَيقال: عَمِلتَ يوم كذا و كذا، كذا و كذا و عَمِلتَ يوم كذا و كذا، كذا و كذا) «٢٧٩.(

الثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنياً بها عن العدد، فتوافق «كأينْ» فى أربعة أُمور: التركيب، و البناء، و الإبهام، و الافتقار إلى التمييز.

و تخالفها

تكريرها، نحو: «كلاى و كلاك مُحسنان»، و أجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصّة، نحو: «كلا رجلينِ عندك مُحسنان»؛ فإن «رجلين» قد تخصصا بوصفهما بالظرف، و حَكوا: «كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدُها» أى: تاركة للغَزل و يجوز مراعاة لفظ «كلا و كلتا» فى الإفراد، نحو: (كلْتا الجَنّتينِ آتَتْ أُكلَها)

)الكهف / ٣٣(

و مراعاة معناهما، و هو قليل، و قد اجتمعا فى قول الفرزدق: ١٧٨ كلاهما حين جدّ الجَرى بينهما قدْ أقلعا، و كلا أنفيهما رابى

فإذا قيل: «زيد و عمرو كلاهما» فإن قدر «كلاهما» توكيداً، قيل: «قائمان» لا «قائم»: لأنه خبر عن «زيد و عمرو» و إن قدر مبتدأ فالوجهان، و المختار الإفراد، و على هذا فإذا قيل: «إنّ زيداً و عمراً» فإن قيل: «كليهما» قيل: «قائمان» أو «كلاهما» فالوجهان و يتعين مراعاة اللفظ فى نحو: «كلاهما محب لصاحبه»؛ لأن معناه: «كلّ منهما»، و قول عبدالله بن جعفر: ١٧٩ كلانا غنى عن أخيهِ حياتَهُ و نحنُ إذا متنا أشدُّ تَغانيا

كم

كم على وجهين: خبرية بمعنى «كثير» كقول الكميت فى الإمام على (عليه السلام): ١٨٠ كم له ثُم كم له من قتيل و صَريح تحت السَنابك دامى و استفهامية بمعنى «أى عدد» كقولك: «كم مالك؟.«

و يشتركان فى خمسة أُمور: الاسمية، و الإبهام، و الافتقار إلى التمييز، و البناء و لزوم التصدير، و أما قول بعضهم فى (أَلَمْ يرَواكمْ أَهْلَكنا قَبْلَهُمْ مِنَ القُرُونِ أَنّهُمْ إلَيهِم لا

يرجِعُونَ)
)يس / ٣١(
أُبدلت «أنّ» وصلتها من «كم» فمردود بأن عامل البدل هو عامل المبدل منه؛ فإن قدّر عامل المبدل منه «يروا» ف «كم» لها الصدرُ فلايعمل فيها ما قبلها، و إن قدّره «أهلكنا» فلا تسلط له فى المعنى على البدل، و الصواب: أن «كم» مفعول ل «أهلكنا» و الجملة إما معمولة ل «يروا» على أنه عُلّق عن العمل فى اللف ١ و «أنّ» وصلتها مفعول لأجله، و إما معترضة بين «يروا» و ما سدّ مسدّ مفعوليه و هو «أنّ» وصلتها.
و يفترقان فى خمسة أُمور:
أحدها: أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق و التكذيب، بخلافه مع الاستفهامية.
الثانى: أن المتكلم بالخبرية لا يستدعى من مخاطبه جواباً؛ لأنه مخبر، و المتكلم بالاستفهامية يستدعيه؛ لأنه مستخبر.
الثالث: أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة، بخلاف المُبدل من الاستفهامية، يقال فى الخبرية: «كم عبيد لى خمسون بل ستون» وفى الاستفهامية: «كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟.«
الرابع: أن تمييز «كم» الخبرية مفرد أو مجموف تقول: «كم عبد ملكت و كم عبيد ملكت» و قال الإمام على بن الحسين (عليهما السلام): «يا إلهى فلك الحمد فكم من عائبَة ستَرتَها على فلم تفضحنى» (٣٠٦) و «فَكم قد رأيت يا إلهى مِن أُناس طلبوا

العِزّ بغيرك فذلّوا و راموا الثَرْوَةَ مِنْ سِواك فافْتَقَروا» (٣٠٧) و لايكون تمييز الاستفهامية إلاّ مفرداً، خلافاً للكوفيين.
الخامس: أن تمييز الخبرية واجب الخفض، و تمييز الاستفهامية منصوب، و لايجوز جره مطلقاً خلافاً للفراء و الزجاج و ابن السراج، و آخرين بل يشترط أن تجر «كم» بحرف جر؛ فحينئذ يجوز فى التمييز و جهان: النصب و هو الكثير، و الجر خلافاً لبعضهم، و هو

ب «من» مضمرة وجوباً، لا بالإضافة خلافاً للزجاج و تلخص أنّ فی جر تمییزها أقوالاً: الجواز، و المنف و التفصیل فإن جُرّتْ هی بحرف جرّ نحو: «بکم درهم اشتریت؟» جاز، و إلاّ فلا و زعم قوم أن لغة تمیم جواز نصب تمییز «کم» الخبریة إذا کان مفرداً.

کی

کی علی ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تکون اسماً مختصراً من «کیف» کقوله (۳۰۸): ۱۸۱ کی تَجنَحُونَ إلی سِلْم و ما ثُئرَتْ قَتلاکمْ، و لَظَی الهیجاء تَضطَرِمُ؟ أراد «کیف» فحذف الفاء.

الثانی: أن تکون بمنزلة لام التعلیل معنی و عملاً، و هی الداخلة علی «ما» الاستفهامیة فی قولهم فی السؤال عن العلة: «کیمه؟» بمعنی «لمه» و علی «ما«

المصدریة فی قوله: ۱۸۲ إذا أنت لم تنفع فضُرّ فإنّما یرجّی الفتی کیما یضرُّ و ینفع و قیل: «ما» کافة و علی «أن» المصدریة مضمرة، نحو: «جئتُک کی تُکرمنی» إذا قدّرت النّصب ب «أنْ.«

الثالث: أن تکون بمنزلة «أن» المصدریة معنی و عملاً و ذلک فی نحو: (لکیلا تأسَوْا)الحدید / ۲۳(

و یؤیده صحةُ حلول «أنْ» محلها، و لأنها لو کانت حرف تعلیل لم یدخل علیها حرف تعلیل و من ذلک: «جئتک کی تُکرمنی» و قوله تعالی: (کیلا یکونَ دُولَةً)الحَشر / ۷(

إذا قدّرت اللام قبلها، فإن لم تقدر فهی تعلیلیة جارة، و یجب حینئذ إضمار «أن» بعدها و عن الأخفش: أن «کی» جارة دائماً، و أن النصب بعدها ب «أنْ» ظاهرة أو مضمرة، و یرده نحو: (لِکیلا تأسَوْا)

)الحدید / ۲۳(

و عن الكوفيين: أنها ناصبة دائماً، و يرده قولهم: «كيمه» كما يقولون: «لمه». تنبيه إذا قيل: «جئت لتكرمنى» بالنصب، فالنصب ب «أنْ» مضمرة، وجوز أبوسعيد كون المضمر «كى» و الأول أولى؛ لأنّ «أنْ» أمكنُ فى عمل النصب

من غيرها؛ فهى أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة.

كيف

و يقال فيها: «كى» كما مرّوهو اسم؛ لدخول الجار عليه بلاتأويل فى قولهم: «على كيفَ تبيعُ؟» و لإبدال الاسم الصريح منه، نحو: «كيفَ أنتَ؟ أصحيحٌ أم سقيم؟» و للإخبار به مع مباشرته الفعلَ فى نحو: «كيف كنت؟» فبالإخبار به انتفتِ الحرفية، و بمباشرة الفعل انتفت الفعلية.

و تستعمل على وجهين:

أحدهما: أن تكون شرطاً؛ فتقتضى فعلين متفقى اللّفظ و المعنى غير مجزومين، نحو: «كيف تصنع أصنع» و لا يجوز «كيف تجلس أذهب» باتفاق، و لا «كيف تجلسْ أجلسْ» بالجزم عندالبصريين إلاّ قُطرُباً؛ لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مرّ و قيل: يجوز مطلقاً، و إليه ذهب قطرب و الكوفيون و قيل: يجوز بشرط اقترانها ب «ما». قالوا: و من ورودها شرطاً (يَنْفِقُ كيفَ يشاء)

)المائدة / ۶۴(

و جوابها محذوف لدلالة ما قبلها، و هذا يشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها.

كيف الثانى: و هو الغالب فيها أن تكون استفهاماً، إما حقيقياً، نحو: «كيف زيد؟» أو غيره، نحو (كيفَ تَكفُرُونَ بِالله)

)البقرة / ۲۸(

الآیة؛ فإنه أُخرج مخرج التعجب.

و تقع خبراً قبل مالا یستغنی، نحو قول الکمیت فی آل البیت:

155

183فمِن أینَ أو أنّی و کیف ضلالُهم هُدی و الهوی شتّی بهم مُتَشَعّب و قول

أمیرالمؤمنین (علیه السلام): «کیف یکون حال مَنْ یفنی ببقائه و یسقَم بصحّته و یؤتی من مَأمَنه؟» (۳۱۱) و منه: «کیف ظننت زیداً؟» و: کیفَ أعلمته فرسک؟»؛ لأن ثانی مفعولی «ظن» و ثالث مفعولات «أعلم» خبران فی الأصل، و حالاً قبل ما یستغنی، نحو: «کیفَ جاء زیدٌ؟» أی: علی أی حالة جاء زید؟، و الصواب: أنها تأتی فی هذا النوع مفعولاً مطلقاً أیضاً، و أن منه (کیفَ فَعَلَ رَبُّک)

)الفیل / ۱(

؛ إذ المعنی: أی فعل فَعَلَ ربک و لا یتجه (۳۱۲) فیه أن یکون حالاً من الفاعل.

و عن سیبویه: أن «کیف» ظرف، و عن السیرافی و الأخفش: أنها اسمٌغیر ظرف، و هو حسن، و یؤیده الإجماع علی أنه یقال فی البدل: «کیف أنت؟ أصحیح أم سقیم؟» بالرفف و لا یبدل المرفوع من المنصوب.

تنبیه قوله تعالی: (أفَلا ینْظُرُونَ إلَی الإبِلِ کیفَ خُلِقَتْ)

)الغاشیة / ۱۷(

لاتکون «کیف» بدلاً من «الإبل»، لأن دخول الجار علی «کیف» شاذ، علی أنه لم یسمع فی «إلی»، بل فی «علی» و لأن «إلی» متعلقة بما قبلها؛ فیلزم أن یعمل فی الاستفهام فعل متقدم علیه، و لأن الجملة التی بعدها تصیر حینئذ غیر مرتبطة، و إنما

156

هی منصوبة بما بعدها علی الحال، و فعل النظر مُعلّق، و هی و ما بعدها بدل من «الإبل» بدل اشتمال، و المعنی «إلی الإبل کیفیةِ خلقها» و مثله: (ألَمْ تَرَ إلی ربّک کیفَ مَدَّ الظِّلَّ)

)الفرقان / ۴۵(

و مثلها فی إبدال جملهٔ فیها «کیف» من اسم مفرد قوله (۳۱۳): ۱۸۴ إلی الله أشکو بالمدینهٔ حاجهً و بالشّام اُخری کیفَ یلتقیان أی: أشکو هاتین الحاجتین تعذر التقائهما.
157

حرف اللام

اللام المفردهٔ

اللام المفردهٔ: ثلاثهٔ أقسام

عاملهٔ للجر، و عاملهٔ للجزم، و غیر عاملهٔ، و لیس فی القسمهٔ أن تکون عاملهٔ للنصب، خلافاً للکوفیین، و سیأتی. فالعاملهٔ للجر مکسورهٔ مع کل ظاهر، نحو: «لزید» إلا مع المستغاث المباشر ل «یا» فمفتوحهٔ، نحو: «یا لله» و أما قراءهٔ بعضهم: (الْحَمْدُ لله)
)فاتحهٔ الکتاب / ۲(

بضمها فهو عارض للإتباف و مفتوحهٔ مع کل مضمر، نحو: «لنا، و لکم، و لهم» إلا مع یاء المتکلم فمکسورهٔ و اذا قیل: «یا لک، و یا لی» احتمل کل منهما أن یکون مستغاثاً به و أن یکون مستغاثاً من أجله.

وللام الجارهٔ اثنان و عشرون معنی:

أحدها: الاستحقاق، و هی الواقعهٔ بین معنی و ذات، نحو قوله تعالی: (الحَمْدُ لله)
)فاتحهٔ الکتاب / ۲(

و قول النبی (صلی الله علیه و آله و سلم): «الویل لظالمی أهل بیتی) «۳۱۴(،
158
و منه: «وللکافرین النار» أی: عذابها.

الثانی: الاختصاص، نحو قوله تعالی (إنّ لَهُ أباً)
)یوسف / ۷۸(

و قولک: «المنبر للخطیب» و قول الفضل بن عباس: ۱۸۵ فسوف یری أعداؤُنا حین تلتقی

لأى الفريقين النبى المطهّر

الثالث: الملك، نحو: (لَهُ ما فى السّمواتِ وَ ما فى الأرض)

)البقرة / ۲۵۵(

و بعضهم يستغنى بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين، و يمثل له بالأمثلة المذكورة و نحوها، و يرجحه أن فيه تقليلاً للاشتراك، و أنه إذا قيل: «هذا المال لزيد و المسجد» لزم القول بأنها للاختصاص مع كون «زيد» قابلاً للملك؛ لئلا يلزم استعمال المشترك فى معنييه دفعةً، و أكثرهم يمنعه.

الرابع: التمليك، نحو: «وهبت لزيد ديناراً.«

الخامس: شبه التمليك، نحو: (جَعَلَ لَكمْ مِنْ أنْفسِكمْ أزواجاً)

)النحل / ۷۲(

السادس: التعليل، كقول النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): «و أحِبّوا أهلَ بيتى لِحُبّى» (۳۱۶) و قولأبى طالب خطاباً إلى أميرالمؤمنين (عليهما السلام): ۱۸۶ قد بذلناك و البلاء شديد لفداء الحبيب و ابن الحبيب

وقوله تعالى: (لايلافِ قُرَيش)

)قريش / ۱(

و تعلقها ب (فَلْيعْبُدُوا)

)قريش / ۳(

و قيل: بما قبله، أى: (فَجَعَلَهُمْ كعَصْف مأكول لإيلافِ قُرَيش)

)الفيل / ۵ و قريش / ۱(

و رُجّح بأنهما فى مصحف اُبى سورةٌ واحدةٌ، و ضعّف بأنّ جعلهم

كعصف إنّما كان لكفرهم و جرأتهم على البيت، و قيل: متعلقة بمحذوف، تقديره: إعجبوا.

و منها: اللام الثانية

فى نحو: «يا لزيد لعمرو» و تعلّقها بمحذوف، و هو فعلٌ من جملة مستقلة، أى: أدعوك لعمرو، أو اسمٌ هو حال من المنادى، أى: مدعوّاً لعمرو، قولان.

و منها: اللام الداخلة لفظاً على المضارع

فى نحو قوله تعالى: (و أَنْزلنا إلَيك الذِّكرَ لِتُبَينَ لِلنّاسِ)

)النحل / ۴۴(

و قول الإمام على بن الحسين (عليهما السلام): «ثُم أمَرَنا ليختبر طاعتنا و نَهانا ليبتلى شكرنا» (۳۱۸) و انتصابُ الفعل بعدها ب «أنْ» مضمرةً بعينها وفاقاً للجمهور، لا ب «أنْ» مضمرة أو ب «كى» المصدرية مضمرة خلافاً للسيرافى و ابن كيسان، و لا باللام بطريق الأصالة خلافاً لأكثر الكوفيين، و لا بها لنيابتها عن «أن» خلافاً لثعلب، ولك إظهار «أن» فتقول: «جئتُك لأن تُكرمنى» بل قد يجب، و ذلك إذا اقترن الفعل ب «لا» نحو: (لِئلا يكونَ لِلنّاسِ عَلَيكمْ حُجّةٌ)

)البقرة / ۱۵۰(

لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين.

السابع: توكيد النفى،

وهى الداخلة فى اللفظ على الفعل مسبوقة ب «ما كان» أو ب «لم يكن» ناقصتين مسندتين لما أُسند إليه الفعل المقرون باللام، نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «ما كان الله سبحانه ليفتَح على أحد باب الشكر و يغلِق عنه باب المزيد» (۳۱۹) و قوله تعالى: (لَمْ يكنِ الله لِيغْفِر لَهُم)

)النساء / ۱۳۸(

و يسميها أكثرهم: لام الجحود؛ لملازمتها للجحد أى: النفى. قال النحاس: و الصواب:

تسميتها لام النفى لأن الجحد فى اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار، انتهى.

و وجه التوكيد فيها عند الكوفيين: أن أصل «ما كان ليفعل»: ما كان يفعل، ثم أُدخلت اللام زيادة لتقوية النفى، كما أُدخلت الباء فى «مازيد بقائم» لذلك، فعندهم أنها حرف زائد مؤكد غير جارّ، و لكنه ناصب، و لو كان جاراً لم يتعلق عندهم بشىء؛ لزيادته، فكيف به و هو غير جار و وجهه عند البصريين: أن الأصل: ما كان قاصداً للفعل، و نفى القصد أبلغ من نفيه، و على هذا فهى عندهم حرف جر مُعدّ متعلق بخبر «كان» المحذوف، و النصب ب «أن» مضمرةً وجوباً و قد تحذف «كان» قبل لام الجحود كقول الثانى: بعد «إنّ» و تدخل فى هذا الباب على ثلاثة باتفاق: الاسم، نحو قول كعب بن زهير: ٢٠١ إنّ الرسول لَسيف يستَضاء به مُهَنّد مِن سيوف الله مسلول و المضارع؛ لشبهه به، نحو قوله تعالى: (وَ إنّ ربّك لَيحْكمُ بَينَهُمْ)

)النحل / ١٢۴(

و الظرف، نحوقوله تعالى: (وإنّك لَعَلى خُلُق عظِيم)

)القلم / ۴(

و قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «و إنّ الكتاب لَمعى ما فارقتُهُ مذ صَحِبتُه«

(343)و على ثلاثة باختلاف:

أحدها: الماضى الجامد، نحو: «إنّ زيداً لعَسى أنْ يقوم» قاله أبوالحسن، و وجهه أن الجامد يشبه الاسم، و خالفه الجمهور.

الثانى: الماضى المقرون ب «قد» قاله الجمهور، و وجهه أن «قد» تقرب الماضى من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم، و خالف فى ذلك خطّاب و محمّد بن مسعود الغزنى، و قالا: إذا قيل: «إنّ زيداً لقد قامَ» فهو جوابٌ لقسم مقدر.

الثالث: الماضى المتصرف المجرد من «قد» أجازه الكسايى و هشام على إضمار «قد» و منعه الجمهور، و قالوا: إنما هذه لام القسم، فمتى تقدّم فعلُ القلب فتحت همزة «انّ» ك «علمت أنّ زيداً لقامَ» و الصواب عندهما: الكسر.

واختلف فى دخولها فى غير باب «إنّ» على شيئين:

أحدهما: خبرالمبتدأ المتقدم، نحو: «لقائمٌ زيدٌ» فمقتضى كلام جماعة الجواز، وفى أمالى ابن الحاجب: لام الابتداء يجب معها المبتدأ.

171

الثانى: الفعل، نحو: «ليقومُ زيد» فأجاز ذلك ابن مالك و المالقى و غيرهماو زاد المالقى، الماضى الجامد، نحو: (لَبِئسَ ما كانُوا يعْمَلُونَ)

)المائدة / ۶۲(

و بعضهم المتصرف المقرون ب «قد»، نحو قول أبى الأسود الدؤلى فى رثاء على (عليه السلام): ۲۰۲ لقدعَلِمتْ قريش حيث كانت بأنك خيرها حَسَباً و ديناً

و المشهور: أنّ هذه لام القسم و نص جماعة على منع ذلك كلّه. قال ابن الخباز فى شرح الإيضاح: لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا فى باب «إن» انتهى و هو مقتضى ما قدّمناه عن ابن الحاجب، و هو أيضاً قول الزمخشرى، قال فى تفسير: (وَلَسَوْفَ يعْطِيك ربُّك)

)الضحى / ۵(

لام الابتداءلا تدخل إلا على المبتدأ و الخبر، و قال فى (لأُقسِمُ بِيومِ القِيامة)

)القيامة / ۱(

هى لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف و لم يقدرها لام القسم؛ لأنه عنده ملازمة للنون، و كذا زعم فى «وَلَسَوفَ يعْطيك ربّك» أن المبتدأ مقدر، أى: و لأَنتَ سَوْفَ يعْطيك ربّك.

و يضعف قوله أن فيه تكلّفين لغير ضرورة، و هما تقدير محذوف و خلع اللام عن معنى الحال؛ لئلا يجتمع دليلا الحال و الاستقبال و قد صرّح بذلك فى تفسير (لَسَوفَ أُخْرَجُ حَياً)

)مريم / ۶۶(

و قوله: «إنّ لام القسم مع المضارع لاتفارق النون» ممنوف بل تارة تجب اللامو تمتنع

النون و ذلک مع التنفیس کالآیهٔ و مع تقدم المعمول بین اللام و الفعل، نحو: (وَلَئنْ مُتُّم أوْ قُتِلْتُمْ لإلَی الله تُحْشَرونَ)

)آل عمران / ۱۵۸(

و مع کون الفعل للحال، نحو: «لأُقْسِمُ» و إنّما قدر البصریون هنا مبتدأ؛ لأنهم لا یجیزون لمن قصد الحال أن یقسم إلا علی الجملهٔ الاسمیهٔ، و تارهٔ یمتنعان، و ذلک مع الفعل المنفی، نحو:

)تَالله تَفْتَوا(

)یوسف / ۸۵(

وتارهٔ یجبان، و ذلک فیمابقی، نحو: (وتَالله لأکیدَنّ أصنامَکمْ)

)الأنبیاء / ۵۷(

مسألهٔ للام الابتداء الصّدریهٔ؛ و لهذا علقت العامل فی نحو: «علمت لزیدٌ منطلق» و منعت من النصب علی الاشتغال فی نحو: «زیدٌ لأنا اُکرمه» و من أن یتقدم علیها الخبر فی نحو: «لزیدٌ قائمٌ» و المبتدأ فی نحو: «لقائمٌ زیدٌ.«

و لیس لها الصّدریهٔ فی باب «إن»؛ لأنها فیه مؤخرهٔ من تقدیم؛ و لهذا تسمی اللام المزحْلفهٔ، و المزحْلقهٔ أیضاً، و ذلک لأن أصل «إنّ زیداً لقائم»: «لإنّ زیداً قائم» فکرهوا افتتاح الکلام بتوکیدین فأخّروا اللام دون «إنّ»؛ لئلا یتقدّم معمولُ الحرف علیه، و إنما لم ندّع أن الأصل: «إنّ لزیداً قائم»؛ لئلا یحول ماله الصدر بین العامل و المعمول و لاعتبارهم حکم صدریتها فیما قبل «إن» دون ما بعدها. دلیل الأول: أنها تمتنع من تسلط فعل القلب علی «إن» و معمولیها و لذلک کسرت فی نحو: (وَالله یعْلَمُ إنّک لَرَسُولُهُ)

)المنافقون / ۱(

و دلیل الثانی: أن عمل «إن» یتخطاها، تقول: «إنّ فی الدار لزیداً» و کذلک یتخطاها عمل العامل بعدها نحو: «إنّ زیداً طعامَک لآکل.«

تنبيه «إنَ زيداً لقام» أو «ليقومنّ» اللام جوابُ قسم مقدر، لا لام الابتداء؛ فإذا دخلت عليها «علمت» مثلاً فتحت همزتها؛ فإن قلت: «لقد قام» فقالوا: هى لام الابتداء، و حينئذ يجب كسر الهمزة، و الصواب: أن الأمرين محتملان

173

فصل و إذا خفّفت «إنّ«

نحو (وَ إنْ كانَتْ لَكبِيرةً)

)البقرة / ١۴٣(

فاللام عند سيبويه و الأكثرين لام الابتداء أفادت مع إفادتها توكيد النسبة و تخليص المضارع للحال الفرق بين «إن» المخففة من الثقيلة و «إن» النافية؛ و لهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة، اللّهم إلاّ أن يدل دليل على قصد الإثبات كقراءة أبى رجاء: (و إن كلٌ ذلِك لما مَتاعُ الحَياة الدُّنيا)

)الزخرف / ٣۵(

بكسر اللام أى: للّذى و يجب تركها مع نفى الخبر كقوله (٣۴۵): ٢٠٣ إن الحقٌ لايخفى على ذى بصيرة وَ إنْ هوَ لمْ يعْدَمْ خِلافَ مُعانِد و زعم أبو على و أبوالفتح و جماعةٌ أنّها لامٌ غير لام الابتداء، اُجتلبت للفرق، و حجة أبى على دخولها على الماضى المتصرف، نحو: «إن زيدٌ لقامَ» و على منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه فى نحو: (وَ إنْ وَجَدْنا أكثَرَهُمْ لَفاسقينَ)

)الأعراف / ١٠٢(

و كلاهما لايجوز مع المشددة.

و زعم الكوفيون أن اللام فى ذلك كلّه بمعنى «إلاّ» و أنّ «إنْ» قبلها نافية، و استدلوا على مجىء اللام للاستثناء بقوله (٣۴۶): ٢٠۴ أمسى أبانُ ذليلاً بعدَ عَزّته و ما أبانُ لَمِنْ أعْلاجِ سُودانِ و قيل: اللام للابتداء على أنّ «ما» استفهام و تم الكلام عند «أبان» ثم ابتدأ: لمن أعلاج، أى بتقدير: لهو من أعلاج، و قيل: هى لام زيدت فى خبر «ما» النافية

و هذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين و على قول الكوفيين يقال: «قد علمنا إنْ كنتَ لمُؤمناً» بكسر الهمزة؛ لأن النافية مكسورة دائماً، و كذا على قول سيبويه؛ لأنّ لام الابتداء تُعلق العامل عن العمل، و أمّا على قول أبى على و أبى الفتح فتفتح.

القسم الثانى: اللام الزائدة

وهى الداخلة فى خبرالمبتدأ، وفى خبر «أنّ» المفتوحة، وفى خبر «لكن» و ليس دخول اللام مقيساً بعد «أنّ» المفتوحة خلافاً للمبرد، و لا بعد «لكن» خلافاً للكوفيين، و لا اللام بعدهما لام الابتداء خلافاً له و لهم، و زيدت أيضاً فى خبر «زال»، وفى المفعول الثانى لِ «أرى» فى قول بعضهم: «أراك لشاتِمى» و نحو ذلك.

الثالث: لام الجواب

وهى ثلاثة أقسام:

لام جواب «لو» نحو قول أُم البنين فى رثاء العباس (عليه السلام): ٢٠٥ لوكان سيفُك فى يدى كَ لَما دَنى منهُ أحدٌ و لام جواب «لولا»، نحو قوله تعالى: (وَلَولا دفْعُ الله النّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعض لَفَسَدَتِ الأرضُ)

)البقرة / ٢٥١(

ولام جواب القسم، نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «والله لَدنياكم هذه أهونُ فى عَينى مِنْ عِراقِ خنزير فى يد مَجذُوم) «٣۴٨.(

الرابع: اللام الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها، لاعلى الشرط، و من ثمّ تسمّى اللام المؤذنة، و تسمى الموطئة أيضاً؛

لأنّها و طأت الجواب للقسم، أى: مهدته له، نحو: (لئن أُخرِجُوا لا يخْرُجونَ مَعَهُمْ وَ لئن قُوتلُوا لا ينصُرُونَهُمْ)

)الحشر / ١٢(

و أكثرما تدخل على «إن» و قد تدخل على غيرها كقوله (۳۴۹): ۲۰۶ لَمتى صَلَحْتَ لَيقْضَينْ لكَ صالحٌ و لَتُجْزَينّ إذا جُزِيتَ جميلاً و قد تحذف مع كون القسم مقدراً قبل الشرط، نحو (وَإن أَطَعْتُمُوهُمْ إنّكمْ لَمُشْرِكونَ)

)الأنعام / ۱۲۱(

و قول بعضهم: ليس هنا قسم مقدر و إن الجملة الاسمية جواب الشرط على إضمار الفاء كقوله (۳۵۰): ۲۰۷ مَنْ يفعل الحسنات الله يشكرها و الشرُّ بالشرّ عندالله مِثلانِ مردودٌ؛ لأن ذلك خاص بالشعر.

الخامس: لام «أل» ك «الرجل و الحارث» و قد مضى شرحها.

السادس: اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدلالة على البعد أو على توكيده، على خلاف فى ذلك، و أصلها السكون كما فى «تلك» و إنما كسرت فى «ذلِك»؛ لالتقاء الساكنين.

السابع: لام التعجب غير الجارة، نحو: «لَظَرُفَ زيدٌ» و «لَكرُمَ عمرو» بمعنى «ما أظرفه و ما أكرمه» ذكره ابن خالويه فى كتابه المسمى بالجمل، و الصواب: أنها إما لام الابتداء دخلت على الماضى؛ لشبهه لجموده بالاسم، و إما لام جواب قسم مقدر.

176

لا

على ثلاثة أوجه: الأول: أن تكون نافية

و هذه على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون عاملة عمل «إنّ» و ذلك إنْ أُريد بها نفى الجنس على سبيل التنصيص، و تسمى حينئذ تبرئة، و إنما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضاً، نحو: «لا صاحبَ جُود ممقوتٌ»، أو رافعاً، نحو: «لا حسناً فِعلُه مذموم»، أو ناصباً، نحو: «لا طالعاً جبلاً حاضر» و منه «لا خيراً من زيد عندنا.«

و تخالف «لا» هذه «إنّ» من سبعة أوجه:

أحدها: أنها لا تعمل إلا فى النكرات.

الثانى: أن اسمها إذا لم يكن عاملاً فإنه يبنى، قيل: لتضمنه معنى «مِن» الاستغراقيۀ، و قيل: لتركيبه مع «لا» تركيبَ خمسۀ عشر، و بناؤه على ما ينصب به لو كان معرباً، فيبنى على الفتح فى نحو قول النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): «لا فقرَ أشدّ من الجهل» (۳۵۱)، و منه قوله تعالى: (لاتَثْرِيبَ عَلَيكمُ اليومَ)

)يوسف / ۹۲(

و قول بشير بن جذلم: ۲۰۸ ياأهلَ يثربَ لا مُقامَ لكم بها قُتِلَ الحسين (عليه السلام) فأدْمُعى مدرارُ و على الياء فى نحو: «لا رجُلينِ» و «لا قائمين»، و على الكسرۀ فى نحو: «لا مُسلماتِ» و كان القياس وجوبها، و لكنه جاء بالفتح، و هو الأرجح؛ لأنها الحركۀ التى يستحقها المركب.

177

الثالث: أن ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «لاشرف أعلى من الإسلام و لا عزّ أعزّ من التقوى» (۳۵۳) بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، لابها، و هذا القول لسيبويه، و خالفه الأخفش و الأكثرون و لا خلاف بين البصريين فى أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملاً.

الرابع: أن خبرها لا يتقدم على اسمها و لوكان ظرفاً أو مجروراً.

الخامس: أنه يجوز مراعاۀ محلها مع اسمها قبل مضى الخبر و بعده، فيجوز رفع النعت و المعطوف عليه، نحو: «لا رجُلَ ظريفٌ فيها، و لا رجُلَ و امرأۀٌ فيها.«

السادس: أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت، نحو: «لا حولٌ و لا قُوّۀٌ إلا بالله» ولك فتح الاسمين، و رفعهما، و المغايرۀ بينهما، بخلاف نحو قول الأعشى: ۲۰۹ إنّ مَحَلاّ و إنّ مُرتَحَلا وَ إنّ فى السَفر إذ مضَوا مَهَلا فلا محيدَ عن النصب و السابع: أنه يكثر حذف خبرها إذا علم، نحو: (قالُوا لا ضَيرَ)

)الشعراء / ۵۰(

)فَلا فَوْتَ(

)السبأ / ٥١(

وتميم لا تذكره حينئذ.

الثانى: أن تكون عاملة عمل «ليس»

كقول سعد بن مالك: ٢١٠ مَن صَدّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيس لا بَراحُ و إنما لم يقدروها مهملة و الرفع بالابتداء؛ لأنها حينئذ واجبة التكرار و فيه

178

نظر؛ لجواز تركه فى الشعر و «لا» هذه تخالف «ليس» من ثلاث جهات:

إحداها: أن عملها قليل، حتى ادّعى أنه ليس بموجود.

الثانية: أن ذكر خبرها قليل، حتى إن الزجاج لم يظفر به؛ فادّعى أنها تعمل فى الاسم خاصة، و أن خبرها مرفوف و يرده قوله (٣٥٦): ٢١١ تَعَزَّفلاشىءعلى الأرض باقيا و لا وَزَرٌ ممّا قَضَى الله واقيا

الثالثة: أنها لا تعمل إلا فى النكرات

خلافاً لابن جنى و ابن الشجرى و عليه بنى المتنبى قوله: ٢١٢ إذا الجودُ لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسُوباً و لا المالُ باقياً

تنبيه إذا قيل: «لا رجُلَ فى الدار» بالفتح، تعين كونها نافية للجنس، و يقال فى توكيده: «بل امرأة» و إن قيل بالرفف تعين كونها عاملة عمل «ليس» و امتنع أن تكون مهملة، و إلا تكررت، و احتمل أن تكون لنفى الجنس و أن تكون لنفى الوحدة، و يقال فى توكيده على الأول: «بل امرأة» و على الثانى: «بل رجلانأو رجال» و غلط كثير من النّاس، و زعموا أن العاملة عمل «ليس» لا تكون إلاّ نافية

179

للوحدة لا غير، و يرد عليهم نحو قوله (٣٥٨): ٢١٣ تَعَزَّ فلا شىء على الأرضِ باقيا و لا وَزَرٌ ممّا قَضى الله واقِيا

و إذا قيل: «لا رجلٌ و لا امرأةٌ فى الدار» برفعهما احتمل كون «لا» الأُولى عاملة فى الأصل عمل «إنّ» ثم أُلغيت لتكرارها، فيكون ما بعدها مرفوعاً بالابتداء، و أن تكون عاملة عمل «ليس» فيكون ما بعدها مرفوعاً بها، و على الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين إن قدرت «لا» الثانية تكراراً للأُولى و ما بعدها معطوفاً؛ فإن قدرت الأُولى مهملة و الثانية عاملة عمل «ليس» أو بالعكس فالظرف خبر عن أحدهما، و خبر الآخر محذوف كما فى قولك: «زيد و عمرو قائم» و لا يكون خبراً عنهما؛ لئلا يلزم محذوران: كونُ الخبر الواحد مرفوعاً و منصوباً، و توارد عاملين على معمول واحد.

الوجه الثالث: أن تكون عاطفة، و لها ثلاثة شروط:

أحدها: أن يتقدمها إثبات ك «جاء زيد لا عمرو»، أو أمر ك «اضربْ زيداً لا عمراً»، قال سيبويه: أو نداء، نحو: «يابن أخى لا ابن عمى»، و زعم ابن سعدان أن هذا ليس من كلامهم.

الثانى: ألاّ تقترن بعاطف، فإذا قيل: «جاءنى زيد لا بل عمرو» فالعاطفُ «بل» و «لا» ردٌّ لما قبلها، و ليست عاطفة، و إذا قلت: «ما جاءنى زيد و لا عمرو» فالعاطف الواو، و «لا» توكيد للنفى، وفى هذا المثال مانع آخر من العطف ب «لا» و هو تقدّم النفى، و قد اجتمعا أيضاً فى (ولا الضّالّين)

(الفاتحة / ٧)

الثالث: أن يتعاند متعاطفاها، فلا يجوز «جاءنى رجل لا زيد»؛ لأنه يصدق

على زيد اسم الرجل، بخلاف «جاءنى رجل لا امرأة.»

الوجه الرابع: أن تكون جواباً مناقضاً ل «نعم»

و هذه تُحذف الجملُ بعدها كثيراً كقول رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم): «لا» فى جواب من قال: «إنّى رجل ضَرير شاسِع الدار، و ليس لى قائد يلازمنى فلى رخصة أن لا آتى المسجد؟» (۳۵۹) و الأصل: «لا، لم يكن رخصة.«

الخامس: أن تكون على غير ذلك

فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرُها معرفة أو نكرة و لم تعمل فيها، أو فعلاً ماضياً لفظاً و تقديراً، وجب تكرارها. مثالُ المعرفة: (لا الشَّمْسُ ينْبَغِى لَها أنْ تُدْرِك القَمَرَ، و لا الّيلُ سابِقُ النّهارِ)

)يس / ۴۰(

ومثال النكرة التى لم تعمل فيها «لا»: (لا فِيها غَوْلٌ و لاهُمْ عَنْها ينْزَفُونَ)

)الصافات / ۴۷(

فالتكرارهنا واجب بخلافه فى (لا لَغْوٌ فيها و لا تَأثِيمٌ)

)الطور / ۲۳(

و مثالُ الفعل الماضى: (فَلا صَدّقَ و لا صَلّى)

)القيامة / ۳۱(

و إنما ترك التكرار فى نحو قول أبى الأسود الدؤلى: ۲۱۴ ألا أبلغ معاوية بن حرب فلا قَرّتْ عُيون الشامِتينا لأنّ المراد الدعاء فالفعل مستقبل فى المعنى و مثله فى عدم وجوب التكرار بعدم قصد المضى إلاّ أنه ليس دعاء؛ قولك: «والله لا فعلت كذا»، و شذّ ترك التكرار فى قول أبى خراش الهذلى و هو يطوف بالبيت:

181

215إنْ تَغفرِ اللّهمّ تغفر جَمّا و أى عبدلك لا ألمّا و كذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفرد خبر أو حال أو صفة، نحو: «زيدٌ لا شاعر و لا كاتب» و «جاء زيد لا ضاحكاً و لا باكياً» و نحو قوله تعالى: (مِنْ شَجَرة مُبارَكة زَيتُونَة لاشَرقَية و لاغربية)

)النور / ۳۵(

و إن كان ما دخلت عليه فعلاً مضارعاً لم يجب تكرارها، نحو قوله تعالى: (قُل لا أسألُكمْ عَلَيهِ أجْراً إلاّ المَوَدّةَ فى القُربى)

)الشورى / ۲۳(

و قول الرباب زوجة الحسين (عليه السلام) فى رثائه: ۲۱۶ و الله لا أبتغى صِهراً بصِهرِكم حتى أُغَيبَ بين اللحد و الطين

و يتخلص المضارعُ بها للاستقبال عند الأكثرين، و خالفهم ابن مالك؛ لصحة قولك: «جاء زيدٌ لا يتكلم» بالاتفاق، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لاتُصدّر بدليل استقبال.

تنبيه من أقسام «لا» النافية

المعترضةُ بين الخافض و المخفوض، نحو: «جئتُ بلازاد» و «غضبتُ من لا شىء» و عن الكوفيين: أنها اسم، و أن الجار دخل عليها نفسها، و أن ما بعدها خفض بالإضافة و غيرهم يراها حرفاً، و يسميها زائدة كما يسمون «كان» فى نحو: «زيدٌ كانَ فاضلٌ» زائدة و إن كانت مفيدة لمعنى و هو المضى و الانقطاع؛ فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين و إن لم يصح أصلُ المعنى بإسقاطه

كما فى مسألة «لا» فى نحو: «غضبتُ من لا شىء»، و كذلك إذا كان يفوت بفواته معنى كما فى مسألة «كان»، و كذلك «لا» المقترنة بالعاطف فى نحو: «ما جاءنى زيد و لا عمرو» و يسمونها زائدة، و ليست بزائدة البتة،

ألا ترى أنه إذا قيل: «ما جاءنى زيد و عمرو» احتمل أن المراد نفى مجىء كل منهما على كل حال، و أن يراد نفى اجتماعهما فى وقت المجىء، فإذا جىء ب «لا» صار الكلام نصّاً فى المعنى الأول، نعم هى فى قوله سبحانه: (وَ ما يسْتَوِى الأحياء و لا الأمواتُ)

)فاطر / ۲۲(

لمجرد التوكيد.

تنبيه اعتراضُ «لا» بين الجار و المجرور فى نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «الداعى بلا عَمَل كالرّامى بلا وَتَر» (۳۶۳) و بين الناصب و المنصوب فى نحو: (لِئلاّ يكونَ لِلنّاسِ)البقرة / ۱۵۰(

و بين الجازم و المجزوم فى نحو: (إنْ لا تَفْعَلُوهُ)

)الأنفال / ۷۳(

و تقدُّمُ معمول ما بعدها عليها فى نحو (يوْمَ يأتِى بَعْضُ آياتِ ربّك لا يَنْفَعُ نَفْساً إيمانُها لمْ تَكنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أو كسَبَتْ فى إيمانِها خَيراً)

)الأنعام / ۱۵۸(

دليلٌ على أنّها ليس لها الصّدر، بخلاف «ما»، اللهم إلاّ أن تقع فى جواب القسم؛ فإن الحروف التى يتلقى بها القسم كلها لها الصّدر، و قيل: لها الصدر مطلقاً، و قيل: لا مطلقاً و الصواب: الأول.

الثانى: من أوجه «لا» أن تكون موضوعة لطلب الترك، و تختص بالدخول على المضارف و تقتضى جزمه و استقباله، سواء كان المطلوبُ منه مخاطباً، نحو قوله تعالى (لاتَتّخِذُوا عَدُوّى وَ عَدوّكمْ أولِياء)

)الممتحنة / ۱(

أو غائباً، نحو:

)لايتّخِذِ المُؤمِنُونَ الكافِرينَ أولياء(

)آل عمران / ۲۸(

أو متكلماً، نحو «لا أرَيّنكهاهنا»، و هذا النوع مما أُقيم فيه المسبب مُقام السبب، و الأصل: لاتكن هاهنا فأراك و لافرق فى اقتضاء «لا» الطلبيةُ للجزم بين كونها مفيدةً للنهى سواء كان للتحريم كما تقدم، أو للتنزيه نحو: (وَلا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَينَكمْ)

)البقرة / ۲۳۷(

و كونها للدعاء كقوله تعالى: (ربّنا لا تُؤاخِذْنا)

)البقرة / ۲۸۶(

و قال مالك بن الريب: ۲۱۷ يقولونَ لا تَبْعَدْ وهم يدفنُوننى و أينَ مكانُ البعدِ إلاّ مكانيا و كونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مُستعل عليه: «لا تفعل كذا» و كذا الحكم إذا خرجتْ عن الطلب إلى غيره كالتهديد فى قولك لولدك أو عبدك: «لاتُطعنى.«

الثالث: «لا» الزائدة الداخلة فى الكلام لمجرد تقويته و توكيده، نحو: (ما مَنَعَك إذْ رَأيتَهُمْ ضَلّوا ألاّ تَتّبِعَنِ)

)طه / ۹۲ و ۹۳(

)ما مَنَعَك ألاّ تَسْجُدَ(

)الأعراف / ۱۲(

و يوضحه الآية الأُخرى: (ما مَنَعَك أنْ تَسْجُدَ)

)ص / ۷۵(

و منه: (لئلاّ يعْلَمَ أهْلُ الكتابِ)

)الحديد / ۲۹(

أى: ليعلموا و اختلف فيها من قوله تعالى: (لا أُقسِمُ بِيومِ القيامَةِ)

)القيامة / ۱(

أنافيةأم زائدة؟، فقيل: هى نافية، و اختلف هؤلاء فى منفيها على قولين: أحدهما: أنه شىء تقدم، و هو ما حكى عنهم كثيراً من إنكار البعث: فقيل لهم: ليس الأمر كذلك: ثم استؤنف القسم، قالوا: و إنما صح ذلك؛ لأن القرآن كله كالسورة الواحدة، و لهذا يذكر الشىء فى سورة و جوابه فى سورة أُخرى، نحو:

)وَ قالُوا يا أيها الّذى نُزّلَ عَلَيهِ الذّكرُ إنّك لَمَجْنُونٌ(

)الحجر / ۶(

و جوابه: (ما أنتَ بِنِعْمَةِ ربّک بِمَجْنُونٍ)

)القلم / ۲(

و الثانی: أن منفیها «أُقسِمُ» و ذلک علی أن یکون إخباراً لا إنشاء، و اختاره الزمخشری، قال: و المعنی فی ذلک أنه لا یقسم بالشیء إلاّ إعظاماً له؛ بدلیل: (فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النّجُومِ وَ إنّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِیمٌ)

)الواقعة / ۷۵ و ۷۶(

فکأنّه قیل: إنّ إعظامه بالإقسام به کلا إعظام، أی: إنّه یستحق إعظاماً فوق ذلک.

وقیل: هی زائدة و اختلف هؤلاء فی فائدتها علی قولین: أحدهما: أنّها زیدت توطئة و تمهیداً لنفی الجواب، و التقدیر: لا، أُقسم بیوم القیامة لا یترکون سُدی و رُدّ بقوله تعالی: (لا أُقْسِمُ بِهذَا الْبَلَدِ)

)البَلَد / ۴(

و مثله: (فَلا أُقسِمُ بِمَواقِعِ النُّجومِ)

)الواقعة / ۷۵(

الآیة.

و الثانی: أنها زیدت لمجرد التوکید و تقویة الکلام، کما فی (لِئلا یعْلَمَ أهْلُ الکتابِ)

)الحدید / ۲۹(

و رُدّ بأنها لا تزاد لذلک صدراً، بل حشواً، کما أن زیادة «ما» و «کان» کذلک، نحو: (فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ الله))

آل عمران / ۱۵۹(

)أینَما تُکونُوا یدْرِککمُ المَوْتُ(

)النساء / ۷۸(

و نحو: «زیدٌ کانَ فاضلٌ» و ذلک لأن زیادة الشیء تفید اطّراحه، و کونه أول الکلام یفید

الاعتناء به، قالوا: و لهذا نقول بزيادتها فى نحو: (فَلا أُقْسِمُ بِرَبِّ المَشارِقِ وَ المغارِبِ)
)المعارج / ۴۰(
)فلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ(
)الواقعة / ۷۵(
لوقوعها بين الفاء و معطوفها، بخلاف هذه، و أجاب أبو على بما تقدم من أن القرآن كالسورة الواحدة.

لات

لات اختلف فيها فى أمرين:
185
الأوّل: فى حقيقتها، وفى ذلك ثلاثة مذاهب:
أحدها: أنها كلمة واحدة فعل ماض، ثم اختلف هؤلاء على قولين:
أحدهما: أنها فى الأصل بمعنى «نَقَصَ» من قوله تعالى: (لايلِتْكمْ مِنْ أعمالِكمْ شَيئاً)
)الحجرات / ۱۴(
؛ فإنه يقال: لاتَ يليتُ، ثم استعملت للنفى كما أن «قلّ» كذلك، قاله أبوذر الخشنى.
الثانى: أن أصلها: «لَيسَ» بكسر الياء، فقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها و انفتاحما قبلها، و أُبدلت السين تاء.
المذهب الثانى: أنها كلمتان: «لا» النافية، و التاء لتأنيث اللفظة كما فى «ثُمَّتَ و رُبَّتَ» و إنما وجب تحريكها؛ لالتقاء الساكنين، قاله الجمهور.
الثالث: أنها كلمة و بعض كلمة، و ذلك أنها «لا» النافية و التاء زائدة فى أول الحين، قاله أبو عبيدة و ابن الطراوة و استدل أبو عبيدة بأنه وجدها فى مصحف عثمان مختلطة ب «حين» فى الخط، و لا دليل فيه، فكم فى خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس.
و يشهد للجمهور أنه يوقف عليها بالتاء و الهاء، و أنها رسمت منفصلة عن الحين، و أن

التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين، و هو معنى قول الزمخشرى: و قرئ بالكسر على البناء ك «جير» انتهى. ولو كان فعلاً ماضياً لم يكن للكسر وجه.

الأمرالثانى: فى عملها، وفى ذلك أيضاً ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها لا تعمل شيئاً؛ فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف، و هذا قول للأخفش، و التقدير عنده فى قوله تعالى:

186

)وَلاتَ حِينَ مَناص(

)ص / ٣(

لا أرى حينَ مناص، و على قراءة الرفع: و لا حينُ مناص كائنٌ لهم.

الثانى: أنها تعمل عملَ «إنّ»؛ فتنصب الاسم و ترفع الخبر، و هذا قول آخر للأخفش.

الثالث: أنها تعمل عمل «ليس» و هو قول الجمهور و على كل قول فلا يذكر بعدها إلاّ أحد المعمولين، و الغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع كقول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «وقد أدْبَرَتِ الحِيلةُ و أقْبَلَتِ الغيلَةُ وَ لات حينَ مناص» (٣۶۵) و اختلف فى معمولها؛ فنصّ الفراء على أنها لا تعمل إلاّ فى لفظة الحين، و هو ظاهر قول سيبويه، و ذهب الفارسى و جماعة إلى أنها تعمل فى الحين و فيما رادَفَهُ، قال الزمخشرى: زيدت التاء على «لا» و خُصّت بنفى الأحيان.

لعلّ

لعلّ حرف ينصب الاسم و يرفع الخبر، قال بعض أصحاب الفرّاء: و قد ينصبهما، و زعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب و حكى: «لعل أباك منطلقا» و تأويله عندنا على إضمار «يوجد» لا «يكون» خلافاً للكسائى؛ لعدم تقدّم «إنْ و لَوْ» الشرطيتين و عقيل يخفضون بها المبتدأ كقوله) ٣۶۶:(

187

218فقلت ادْعُ أُخرى و ارفع الصوت دعوة لعل أبى المغوار منك قريب

و تتصل بها «ما» الحرفيۀ، فتكفها عن العمل؛ لزوال اختصاصها حينئذ و جوّز قومٌ إعمالها حينئذ حملاً على «ليت»؛ لاشتراكهما فى أنهما يغيران معنى الابتداء، و كذا قالوا فى «كأنّ»، و بعضهم خصّ «لعلّ» بذلك؛ لأشديۀ التشابه؛لأنها و «ليت» للإنشاء، و أما «كأن» فللخبر.

وفيها عشر لغات مشهورۀ و لها معان:

أحدها: التوقّف و هو ترجّى المحبوب و الإشفاق من المكروه، كقول حسان فى رثاء النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): ۲۱۹ و ليس هوايى نازعاً عن ثنائه لعلّى به فى جَنّۀِ الخُلد أخلُد و قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «وَلا تَأمَنْ على نفسك صَغيرَ معصيۀ فلعلك معذّب عليه» (۳۶۸) و تختص بالممكن و قول فرعون: (لَعَلّى أَبْلُغُ الأسْبابَ أسْبابَ السّمواتِ)

)غافر / ۳۶ و ۳۷(

إنما قاله جهلاً أو مخرقۀ و إفكاً.

الثانى: التعليل، أثبته جماعۀ، منهم الأخفش و الكسايى، و حملوا عليه: (فَقُولا لَهُ قَوْلاً ليناً لَعَلّهُ يتَذَكرُ أو يخشى)

)طه / ۴۴(

و من لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء و يصرفه للمخاطبين، أى: اذهبا على رجائكما.

الثالث: الاستفهام، أثبته الكوفيون؛ و لهذا عُلّقَ بها الفعل فى نحو:

)لاتَدْرى لَعَلّ الله يحْدِثُ بَعْدَ ذلك أمراً(

)الطلاق / ۱(

قال الزمخشرى: و قد أشربها معنى «ليت» مَن قرأ: (فَأطّلِعَ)

)غافر / ۳۷(

انتهى.

و يقترن خبرها ب «أنْ» كثيراً حملاً على «عسى» كقول متمم بن نويرة: ۲۲۰ لعلّك يوماً أنْ تُلِمّ مُلِمّةٌ عليك مِن اللايى يدَعْنك أجدَعا و بحرف التنفيس قليلاً كقول النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): «لعلكم ستَفْتَحون بعدى مدائن عِظاماً و تَتّخِذون فى أسواقها مجالسَ» (۳۷۰) و خرّج بعضهم نصب (فَأطّلِع)

)غافر / ۳۷(

على تقدير «أن» مع «أبْلُغ» كما خفض المعطوف من بيت زهير: ۲۲۱ بدالى، أنّى لستُ مدرك ما مضى و لا سابق شيئاً، إذا كان جائياً على تقدير الباء مع «مدرك» و يحتمل أنه عطف على «الأسباب» على حد قول ميسون: ۲۲۲ و لبسُ عَباءَة و تَقَرّ عينى أحَبُّ إلى مِن لبس الشُفوف لكنْ و مع هذين الاحتمالين فيندفع القول: بأن فى قراءة النصب حجة على جواز النصب فى جواب الترجى حملاً له على التمنى.

189

لكنْ

ضربان: مخففة من الثقيلة، و هى حرف ابتداء، لا يعمل خلافاً للأخفش و يونس؛ لدخولها بعد التخفيف على الجملتين و خفيفة بأصل الوضع؛ فإن وليها كلامٌ فهى حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك، و ليست عاطفة و يجوز أن تستعمل بالواو، نحو قوله تعالى: (وَلكنْ كانُوا هُمُ الظّالمينَ)

)الزخرف / ۷۶(

و قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «ألا و إنكم لا تقدِرونَ على ذلك و لكن أعينونى بوَرَع و اجتهاد و عِفّة و سَداد» (۳۷۳) و بدونها، نحو قول زهير: ۲۲۳

إنّ ابنَ ورقاء لا تُخشى بَوادِرهُ

لكنْ و قائعهُ فى الحربِ تُنتظَرُ

و إن وليها مفرد فهى عاطفة بشرطين:

أحدهما: أن يتقدمها نفى أو نهى، نحو: «ما قام زيد لكن عمرو» و «لايقم زيد لكن عمرو» فإن قلت: قام زيد، ثم جئت ب «لكن» جعلتها حرف ابتداء؛ فجئت بالجملة فقلت: «لكن عمرو لم يقم» و أجاز الكوفيون «لكن عمرو» على العطف، و ليس بمسموع.

الشرط الثانى: الاّ تقترن بالواو، قاله الفارسى و أكثر النحويين، و قال قوم: لاتستعمل مع المفرد إلاّ بالواو و اختلف فى نحو: «ما قام زيد ولكن عمرو» على أربعة أقوال: أحدها ليونس: أنّ «لكن» غير عاطفة، و الواو عاطفة مفرداً على مفرد، الثانى لابن مالك: أنّ «لكن» غير عاطفة، و الواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة

صرح بجميعها، قال: فالتقدير فى نحو: «ما قام زيد و لكن عمرو»: و لكن قام عمرو، وفى (ما كانَ مُحمّدٌ أبا أحَد مِنْ رِجالِكمْ ولكنْ رَسُولَ الله و خاتَمَ النّبِيينَ)

)الأحزاب / ۴۰(

ولكن كان رسول الله و علة ذلك أنّ الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالف له فى الإيجاب و السلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه، نحو: «قام زيد و لم يقم عمرو»، و الثالث لابن عصفور: أنّ «لكن» عاطفة، و الواو زائدة لازمة، الرابع لابن كيسان: أنّ «لكن» عاطفة، و الواو زائدة غير لازمة.

لكنّ

لكنّ لم حرف ينصب الاسم و يرفع الخبر، وفى معناه ثلاثة أقوال:

أحدها: و هو المشهور: أنّه واحد، و هو الاستدراك، و فُسّرَ بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها، و لذلك لابد أن يتقدمها كلامٌ مُناقض لما بعدها، نحو: «ما هذا ساكناً لكنّه متحرك» أو ضد له، نحو: «ما هذا أبيضَ لكنه أسود» قيل: أو خلاف، نحو: «ما زيد قائماً لكنه شارب» و قيل: لا يجوز ذلك.

الثانى: أنها ترد تارة للاستدراك و تارة للتوكيد، قاله جماعة منهم صاحب البسيط، و

فسروا الاستدراك برفع ما يتوّهم ثبوتُه، نحو: «ما قام زيد، لكنّ عمراً قام» و ذلك إذا كان بين الرجلين تلابس أو تماثل فى الطريقة، و مثلوا للتوكيد بنحو «لو جاءنى أكرمته لكنه لم يجىء» فأكدت ما أفادته «لو» من الامتناع.

الثالث: أنها للتوكيد دائماً مثل «إنّ»، و يصحب التوكيدَ معنى الاستدراك، و هو قول ابن عصفور و البصريون على أنها بسيطة، و قال الفراء: أصلها «لكنْ أنّ» فطرحت الهمزة للتخفيف، و نون «لكنْ» للساكنين، كقول النجاشى الحارثى:

191

224فلست بآتيه و لا أستطيعه ولاك اسقِنى إن كانَ ماؤك ذا فضلِ و قال باقى

الكوفيين: مركبة من «لا» و «إنّ»، و الكاف الزائدة لا التشبيهية، و حذفت الهمزة تخفيفاً و قد يحذف اسمها كقول الفرزدق: ٢٢٥ فلوكنتَ ضَبّياً عَرِفْتَ قَرابتى ولكنّ زنجى عظيمُ المشافرِ أى: ولكنّك زنجى و لا تدخل اللام فى خبرها خلافاً للكوفيين.

لم

حرف جزم لنفى المضارع و قلبه ماضياً، نحو قوله تعالى: (لَمْ يلِدْ و لم يولَدْ)

)الإخلاص / ٣(

الآية و قول الكميت: ٢٢٦ ألَمْ تَرَنى من حُبّ آل محمّد (صلى الله عليه و آله) أروحُ و أغْدُو خائفاً أتَرَقّبُ و قد يرتفع الفعل المضارع بعدها كقوله (٣٧٨): ٢٢٧ لولا فوارسُ مِنْ نُعْم و أُسرتُهم يوم الصُّليفاء لم يوفون بالجار

192

فقيل: ضرورة، و قال ابن مالك: لغة و زعم اللحيانى أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم: (أَلَمْ نَشْرَحَ)

)الشرح / ١(

و خرّج على أن الأصل: «نشرحن» ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة و بقيت الفتحة دليلاً عليها، وفى هذا شذوذان: توكيد المنفى ب «لَمْ» و حذف النون لغير وقف و لا ساكنين و

قد تفصل من مجزومها فی الضرورة بالظرف کقوله (۳۷۹): ۲۲۸ فذاک ولم، إذا نحنُ امترینا تکنْ فی الناس یدرکک المِراء و قد یلیها الاسمُ معمولاً لفعل محذوف یفسره ما بعده کقوله (۳۸۰): ۲۲۹ ظُنِنتُ فقیراً ذا غنی ثمّ نِلتُهُ فَلَمْ ذا رَجاء ألقَهُ غیرَ واهبِ

لمّا

لمّا علی ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تختص بالمضارع فتجزمه، و تنفیه و تقلبه ماضیاً ک «لمْ» إلاّ أنها تفارقها فی خمسة اُمور:

الأوّل: أنها لا تقترن بأداة الشرط، لا یقال: «إنْ لمّا تقم» وفی التنزیل: (وَ إنْ لَمْ تَفْعَلْ))المائدة / ۶۷(

)وَ إنْ لَمْ ینْتَهُوا(

)المائدة / ۷۳(

الثانی: أن منفیها مستمر النفی إلی الحال کقول شأس بن نهار:

193

230فإنْ کنتُ مأکولاًفکنْ خیرَ آکل و إلاّ فأدرکنی و لمّا اُمزّقِ و منفی «لم» یحتمل الاتصال، نحو قول أمیرالمؤمنین (علیه السلام): «لم یخلُقِ الله سبحانه الخلقَ لوَحشته و لم یستَعملْهم لمنفعته» (۳۸۲)، و الانقطاعَ مثل قوله تعالی: (لَمْ یکنْ شَیئاً مَذْکوراً))الإنسان / ۱(

و لهذا جاز: «لم یکن ثم کان» و لم یجز: «لما یکن ثم کان» بل یقال: «لما یکن و قد یکون» و لامتداد النفی بعد «لما» لم یجز اقترانها بحرف التعقیب، بخلاف «لم» تقول: «قمت فلم تقم»؛ لأن معناه: و ما قمت عقیب قیامی، و لا یجوز «قمت فلما تقم»؛ لأن معناه: و ما قمت إلی الآن.

الثالث: أن منفی «لما» لا یکون إلاّ قریباً من الحال، و لا یشترط ذلک فی منفی «لَمْ»

تقول: لم يكن زيد فى العام الماضى مقيماً، و لا يجوز «لما يكن» و قال ابن مالك: لايشترط كون منفى «لما» قريباً من الحال، مثل: «عصى إبليسُ ربّه و لما يندمْ» بل ذلك غالب لا لازم.

الرابع: أن منفى «لمّا» مُتوقّع ثبوتُه، بخلاف منفى «لم» ألا ترى أن معنى (بَلْ لَمّا يذُوقوا عَذاب)

)ص / ٨(

أنهم لم يذوقوه إلى الآن و أن ذوقهم له متوقفو لهذا أجازوا: «لم يقض مالا يكون» و مَنَعُوه فى «لما» و هذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، فأما بالنسبة إلى الماضى فهما سيان فى نفى المتوقع و غيره، و مثالُ المتوقع أن تقول: «مالى قمتُ و لم تقم، أو و لما تقم»، و مثال غير المتوقع أن تقول ابتداء: «لم تقم، أو لما تقم.«

194

الخامس: أن منفى «لما» جائز الحذف لدليل، كقوله (٣٨٣): ٢٣١ فَجِئْتُ قُبُورَهُم بَدْأ و لما فنادَيتُ القبورَ فلم يجِبْنَه‌ای: و لما أكن بدأ قبل ذلك، أى: سيداً، و لا يجوز: «وصلت إلى بغداد ولم» تريد و لم أدخلها و علة هذه الأحكام كلها أن «لم» لنفى «فَعَلَ»، و «لما» لنفى «قد فَعَلَ.«

لن الثانى: من أوجه «لما»: أن تختصّ بالماضى؛ فتقتضى جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أُولاهما، نحو قول النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): «لما عرج بى إلى السماء رأيتُ مكتوباً على ساق العرش بالنور لا إله إلاّ الله محمد رسول الله، أيدتُه بعلى» (٣٨۴) و يقال فيها: حرف وجود لوجود، و بعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب، و زعم ابن السراج و تبعه الفارسى و تبعهما ابن جنى و تبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى «حين» و قال ابن مالك: بمعنى «إذ» و هو حسن؛ لأنها مختصة بالماضى و بالإضافة إلى الجملة و ردّ ابن خروف على مُدّعى الاسمية بجواز أن يقال: «لما أكرمتنى أمس أكرمتك اليوم»؛ لأنها إذا قُدّرت ظرفاً كان عاملها الجواب و الواقع فى اليوم لايكون فى الأمس و

الجواب: أن هذا مثلُ (إنْ كنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ)

(المائدة / ۱۱۶)

و الشرط لايكون إلاّ مستقبلاً، ولكن المعنى: إن ثبت أنى كنت قلته، و كذا هنا المعنى: لما ثبت اليومَ إكرامُك لى أمس أكرمتك.

195

و يكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً، و جملة اسمية مقرونة ب «إذا» الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك، و فعلاً مضارعاً عند ابن عصفور، دليل الأول: (فَلَمّا نَجّاكمْ إلى البَرِّ أعْرَضْتُم)

(الإسراء / ۶۷)

و الثانى: (فَلَمّا نَجّاهُمْ إلَى البَرّ إذاهُم يشْركونَ)

(العنكبوت / ۶۵)

و الثالث: (فَلَمّا نَجّاهُمْ إلى البَرّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ)

(لقمان / ۳۲)

و الرابع: (فَلَمّا ذَهَبَ عَنْ إبراهيمَ الرّوعُ وَ جاءتْهُ البُشرى يجادِلُنا)

(هود / ۷۴)

و هو مؤول ب «جادلَنا» و قيل فى آية الفاء: إن الجواب محذوف، أى: انقسموا قسمين: فمنهم مقتصد، وفى آية المضارع إن الجواب: «جاءتْهُ الْبُشْرى» على زيادة الواو، أو محذوف، أى: أقبل يجادلنا.

الثالث: أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الجملة الاسمية، نحو: (اِن كلُّ نَفْس لَمّا عَلَيها حافِظٌ)

(الطارق / ۴)

فيمن شدد الميم، و على الماضى لفظاً لامعنى، نحو: «أنشدُك الله لمّا فعلتَ» أى: ما أسألك إلا فعلك.

لن

حرف نفی و نصب و استقبال کقول الرسول (صلی الله علیه و آله و سلم) حین سأله علی (علیه السلام): «ما یبکیک؟: ضغائنُ فی صدور أقوام لن یبدُوها حتی یفقدونی أو یفارقونی» (۳۸۵) و لا تفید توکید النفی خلافاً للزمخشری فی کشّافه، و لا تأبیده خلافاً له فی أُنموذجه و کلاهما دعوی بلا دلیل، قیل: و لو کانت للتأبید لم یقید منفیها ب «الیوم» فی (فَلَنْ اُکلِّمَ الْیومَ إنسیاً)

)مریم / ۲۶(

ولکان ذکر الأبد فی قوله: (وَلَنْ یتَمَنّوْهُ أبداً)

)البقرة / ۹۵(

و قول الکمیت: ۲۳۲ لا اُبالی و لن اُبالی فیهم أبداً رَغْمَ ساخِطین رغامِ تکراراً و الأصل عدمه و تأتی للدعاء کما أتت «لا» کذلک و فاقاً لجماعة منهم ابن عصفور، و الحجّة فی قول الأعشی: ۲۳۳ لنْ تزالُوا کذلِکم ثمّ لا زل تُ لکم خالداً خُلُودَ الجبالِ و تلقّی القسم بها و ب «لَمْ» نادر جداً کقول أبی طالب (علیه السلام) فی النبی (صلی الله علیه و آله و سلم): ۲۳۴ و الله لنْ یصلُوا إلیک بجمعِهِمْ حتی اُوَسّدَ فی التُّراب دَفینا و قیل لبعضهم: ألک بنُونَ؟ فقال: نعم، و خالقهم لم تقُمْ عن مثلهم مُنجِبة، و یحتمل هذا أن یکون علی حذف الجواب، أی: إنّ لی لبنینَ، ثم استأنف جملة النفی و زعم بعضهم أنها قد تجزم کقول أعرابی یمدح الإمام الحسین (علیه السلام): ۲۳۵ لن یخَبِ الآن مِن رجائک مَن حرّک من دُونِ بابک الحلقهْ

لو

اشارة

علی خمسة أوجه:

أحدها: «لو» المستعملة

فی نحو قول أمیرالمؤمنین (علیه السلام): «واعلم یا بُنی، أنّهُ
197
لو کان لربّک شریک لأتَتک رسُلُه» (۳۹۰) و هذه تفید ثلاثهٔ اُمور:

أحدها: الشرطیهٔ، و المراد بها عقد السببیهٔ و المسببیهٔ بین الجملتین بعدها.

الثانی: تقیید الشرطیهٔ بالزمن الماضی، و بهذا الوجه و ما یذکر بعده فارقت «إنْ» فإنّ تلک لعقد السببیهٔ و المسببیهٔ فی المستقبل.

الثالث: الامتناف و قد اختلف النحاهٔ فی إفادتها له و کیفیهٔ إفادتها إیاه علی ثلاثهٔ أقوال:

أحدها: أنها لا تفیده بوجه، و هو قول الشلوبین، زعم أنها لا تدل علی امتناع الشرط و لا علی امتناع الجواب، بل علی التعلیق فی الماضی، کما دلّتْ «إنْ» علی التعلیق فی المستقبل، و لم تدل بالإجماع علی امتناع و لا ثبوت، و تبعه علی هذا القول ابن هشام الخضراوی و هذا الذی قالاه کإنکار الضروریات؛ إذ فَهْمُ الامتناع منها کالبدیهی، فإنّ کل من سمع: «لو فَعَلَ» فهم عدم وقوع الفعل من غیر تردد.

الثانی: أنها تفید امتناع الشرط و امتناع الجواب جمیعاً

و هذا هو القول الجاری علی ألسنهٔ المعربین، و نص علیه جماعهٔ من النحویین، و هو باطل بمواضع کثیرهٔ، منها قوله تعالی: (وَلَوْ أنّنا نَزّلْنا إلَیهِمُ المَلائکهَٔ وَ کلّمَهُمُ المَوتیوَ حَشَرْنا عَلَیهِم کلّ شَیء قُبُلاً ما کانُوا لِیؤمِنُوا)

)الأنعام / ۱۱۱(

)وَلَوْ أنّ ما فی الأرضِ مِنْ شَجَرَهٔ أقْلامٌ وَ الْبَحرُ یمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَهُٔ أبْحُر ما نَفِدتْ کلِماتُ الله(

)لقمان / ۲۷(

و قول النبی (صلی الله علیه و آله و سلم) فی بنت أبی سلمهٔ: «فإنها لولم تکن ربیبتی فی
198
حجری ما حلت لی إنها لابنهٔ أخی من الرضاعهٔ» (۳۹۱) و بیانه: أن کل شیء امتنع ثبت

نقيضه فإذا امتنع «ما قام» ثبت «قام» و بالعكس، و على هذا، فيلزم على هذا القول فى الآية الأُولى ثبوتُ إيمانهم مع عدم نزول الملائكة و تكليم الموتى لهم و حشر كل شىء عليهم، وفى الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون مافى الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات و كون البحر الأعظم بمنزلة الدواة و كون السبعة الأبحر مملوءة مداداً و هى تمدّ ذلك البحر، و يلزم فى الحديث ثبوت الحلية مع كونها ربيبته (صلى الله عليه و آله و سلم)، و كلّ ذلك عكس المراد.

الثالث: أنها تفيد امتناع الشرط خاصة

ولا دلالة لها على امتناع الجواب، و لاعلى ثبوته، و لكنه إن كان مساوياً للشرط فى العموم كما فى قولك: «لو كانت الشّمسُ طالعةً كان النّهارُ موجوداً» لزم انتفاؤه؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوى انتفاء مسببه، و إن كان أعم كما فى قولك: «لو كانتِ الشّمسُ طالعة كان الضوء مُوجوداً» فلا يلزم انتفاؤه، و إنما يلزم انتفاء القدر المساوى منه للشرط و هذا قول المحققين و يتلخص على هذا أن يقال: إنّ «لو» تدل على ثلاثة أُمور: عَقد السببية و المسببية و كونهما فى الماضى و امتناع السبب. ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب و تارة لا يعقل، فالنوع الأول على ثلاثة أقسام: ما يوجب فيه الشرع أو العقل انحصار مسببية الثانى فى سببية الأول، نحو: (وَلَوْ شِئنا لَرَفَعْناهُ بِها)

)الأعراف / ١٧۶(

و نحو: «لوكانتِ الشّمسُ طالعة كان النّهارُ موجوداً» و هذا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثانى قطعاً.

199

وما يوجب أحدهما فيه عدم الانحصار المذكور، نحو: «لو نام لانتقض و ضوؤه» و نحو: «لو كانت الشّمسُ طالعةً كان الضّوء موجوداً» و هذا لايلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثانى كما قدمنا و ما يجوّز فيه العقل ذلك، نحو: «لو جاءنى أكرمته»؛ فإن العقل يجوّز

انحصار سبب الإكرام فى المجيء و يرجحه أن ذلك هوالظاهر من ترتيب الثانى على الأول، و أنه المتبادر إلى الذهن، و هذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء المسبب المساوى لانتفاء السبب، لا على الانتفاء مطلقاً، و يدل الاستعمال و العرف على الانتفاء المطلق.

و النوع الثانى قسمان:

الأول: ما يراد فيه تقرير الجواب وُجِدَ الشرطُ أو فُقِدَ، و لكنه مع فَقْده أولى، و ذلك كقول النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): «إنّها لو لم تكن ربيبتى فى حجرى ما حلّت لى، إنّها لابنةُ أخى من الرضاعة» (٣٩٢) فإنّه يدلُّ على تقرير عدم حليتها فى الحالين و على أنّ انتفاء الحلّيةِ مع ثبوت كونها ربيبته أولى، و إنما لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين:

أحدهما: أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة، وفى هذا الحديث دلّ مفهومُ الموافقة على عدم الحلية؛ لانه إذا انتفت الحلية عند عدم كونها ربيبته (صلى الله عليه و آله و سلم)، فعند كونها ربيته أولى، و إذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة. ثانيهما: أنّه لما فقدت المناسبة انتفت العلية، فلم يجعل عدم كونها ربيبة علة عدم الحلية، فعلمنا أن عدم الحلية معلل بأمر آخر، و هو أنها ابنة أخيه (صلى الله عليه و آله و سلم) من

الرضاعة و ذلك مستمر مع كونها ربيبته (صلى الله عليه و آله و سلم) فيكون عدم الحلية عند عدم كونها ربيبته (صلى الله عليه و آله و سلم) مستنداً إلى ذلك السبب وحده، و عند كونها ربيبته (صلى الله عليه و آله و سلم) مستنداً إليه فقط أو إليه و إلى كونها ربيبته (صلى الله عليه و آله و سلم) معاً، و على ذلك تتخرج آية لقمان؛ لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تنفد مع كثرة هذه الأُمور فلأنْ لاتنفد مع قلتها و عدم بعضها أولى.

الثانى: أن يكون الجوابُ مقرراً على كل حال من غير تعرض لأولوية نحو: (وَلَوْ رُدّوا لَعادُوا)

)الأنعام / ۲۸(

فهذا و أمثاله يعرف ثبوته بعلة أُخرى مستمرة على التقديرين، و المقصود فى هذا القسم تحقيق ثبوت الثانى، و أما الامتناع فى الأول فإنه و إن كان حاصلاً لكنه ليس المقصود.

الثانى من أقسام «لو»: أن تكون حرف شرط فى المستقبل، إلا أنها لا تجزم كقول النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): «لو يقول أحدكم إذا غضب: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ذهب عنه غضبُه» (۳۹۳) و قوله تعالى: (وَلْيخْشَ الّذينَ لَوْ تَرَكوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُريةً ضِعافا خافُوا عَلَيهِمْ)

)النساء / ۹(

أى: و ليخش الذين إن شارفوا و قاربوا أن يتركوا، و إنما أوّلنا الترك بمشارفة الترك؛ لأن الخطاب للأوصياء، و إنما يتوجه إليهم قبل الترك؛ لأنهم بعده أموات، و مثله: (كتِبَ عَلَيكمْ إذا حَضَرَ أحَدَكمْ المَوتَ)

)البقرة / ۱۸۰(

أى: إذا قارب حضوره (وَ إذا طَلّقْتُمُ النّساء فَبَلَغْنَ أجَلَهُنّ فَأمْسِكوهُنّ)

)البقرة / ۲۳۱(

لأن بلوغ الأجل انقضاء العدة، و إنما الإمساك قبله و هذا المعنى قاله كثير من النحويين فى نحو قوله تعالى: (و ما أنْتَ بِمُؤمِن لَنا وَ لَو كنّا صادِقينَ)

)يوسف / ۱۷(

)لِيظْهِرَهُ عَلَى الدّينِ كلّهِ وَ لَوْ كرِهَ المُشرِكونَ(

)التوبة / ۳۳(

وفى الحديث النبوى: «أعطها ولو خاتماً من حديد) «۳۹۴.(

و أما نحو: (وَلَوْ تَرى إذ وُقِفُوا عَلَى النّار)

)الأنعام / ۲۷(

)أنْ لَوْ نَشاء أصَبْناهُمْ(
)الأعراف / ۱۰۰(
و قول كعب: ۲۳۶ لقد أقوم مقاما لو يقوم به أرى و أسمعُ ما لو يسمعُ الفيلُ فمن القسم الأول، لا من هذا القسم؛ لأن المضارع فى ذلك مراد به المضى، و تقرير ذلك: أن تعلم أن خاصيۀ «لو» فرض ما ليس بواقع واقعاً، و من ثم انتفى شرطها فى الماضى و الحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقف و خاصيۀ «إنْ» تعليق أمر بأمر مستقبل محتمل، و لا دلالۀ لها على حكم شرطها فى الماضى و الحال؛ فعلى هذا قوله تعالى: (وَلَو كنّا صادِقِينَ)
)يوسف / ۱۷(
يتعين فيه معنى «إن»؛ لأنه خبر عن أمر مستقبل محتمل، و لا يمكن جعلها امتناعيۀ؛ للاستقبال و الاحتمال، و لأن المقصود تحقق ثبوت الصدق لا امتناعه، و أما قوله (۳۹۶). ۲۳۷ لا يلفِك الراجيك إلا مظهراً خُلُقَ الكرامِ ولو تكون عديما فيحتمل أن «لو» فيه بمعنى «إنْ» على أن المراد مجرد الإخبار به وجود الجزاء عند وجود الشرط فى المستقبل، و يحتمل أنها على بابها و أن المقصود فرض الشرط واقعاً و الحكم عليه مع العلم بعدم وقوعه و الحاصل: أن الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً، و ليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهى بمعنى «إنْ» و متى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، و لكن قُصدَ فرضه الآن أو فيما مضى فهى الامتناعيۀ.
الثالث: أن تكون حرفاً مصدرياً بمنزلۀ «أن» إلا أنها لا تنصب، و أكثر وقوع

هذه بعد «ودَّ أو يودُّ»، نحو قوله تعالى: (وَدّوا لَوْ تُدْهِنُ)
)القلم / ۹(
)يوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يعَمّرُ ألفَ سَنَةٍ(
)البقرۀ / ۹۶(
و من وقوعها بدونهما قول الأعشى (۳۹۷): ۲۳۸ و ربما فاتَ قوماً جُلُّ أمرِهم مِن التّأنّى، و

كانَ الحزمُ لو عجلُوا و أكثرهم لم يثبت ورود «لو» مصدريۀ، و الذى أثبته، الفراء و أبو على و أبو البقاء و التبريزى و ابن مالك و يقول المانعون فى نحو: (يوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يعَمَّرُ أَلْفَ سَنَۀ)

)البقرۀ / ۹۶(

إنها شرطيۀ، و إن مفعول «يود» و جواب «لو» محذوفان، و التقدير: يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنۀ لسرّه ذلك، و لا خفاء بما فى ذلك من التكلف و يشهد للمُثبتين قراءۀ بعضهم: (ودّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيدْهِنُوا)

)القلم / ۹(

بحذف النون، فعطف «يدْهِنوا» بالنصب على «تُدهِنُ» لما كان معناه أن تدهن و يشكل عليهم دخولها على «أنّ» فى نحو قوله تعالى: (وَ ما عَمِلَتْ مِنْ سُوء تَوَدُّ لَوْ أنّ بَينَها وَ بَينَهُ أمَداً بَعيداً)

آل عمران / ۳۰(

و قول الرسول (صلى الله عليه و آله و سلم): «يود أهل العافيۀ يوم القيامۀ حين يعطى أهل البلاء الثوابَ لو أنّ جلودهم كانت قرضت فى الدنيا بالمقاريض» (۳۹۸) و جوابه: أن «لو» إنما دخلت على فعل عام مقدر بعد «لو.«

الرابع: أن تكون للتمنى

نحو: «لو تأتينى فَتُحَدّثَنى» و لهذا نصب «تحدثنى.«

واختلف فيها؛ فقال ابن الضائع و ابن هشام: هى قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب «ليت» و قال بعضهم: هى «لو» الشرطيۀ أُشربت معنى التمنى؛ بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين: جواب منصوب بعد الفاء، و جواب باللام كقول مهلهل: ۲۳۹ فلو نُبشَ المقابرُ عن كلَيب فيخبَرَ بالذّنائبِ أى

زِير بيوم الشَعثمين لقرّعيناً و كيف لِقاء من تحت القبور و قال ابن مالك: هى «لو» المصدرية أغنت عن فعل التمنى، و ذلك أنه أورد قول الزمخشرى: و قد تجىء «لو» فى معنى التمنى فى نحو: «لو تأتينى فتحدثنى» فقال: إن أراد أن الأصل: «وددت لو تأتينى فتحدثنى» فحذف فعل التمنى؛لدلالة «لو» عليه فأشبهت «ليت» فى الإشعار بمعنى التمنى فكان لها جواب كجوابها فصحيح أو أنها حرفٌ وضع للتمنى ك «ليت» فممنوع؛ لاستلزامه منع الجمع بينهاو بين فعل التمنى كما لا يجمع بينه و بين «ليت». انتهى.

الخامس: أن يكون للعرض

نحو: «لو تنزلُ عندنا فَتُصيب خيراً»، ذكره فى التسهيل.

و هنا مسائل

إحداها: أنّ «لو» خاصة بالفعل، و قد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده، أو اسم منصوب كذلك، أو خبر ل «كان» محذوفة، أو اسم هو فى الظاهر مبتدأ و ما بعده خبر.

204

فالأول كقول المتلمس: ٢٤٠ ولو غيرُ أخوالى أرادوا نقيصتى جَعَلتُ لهم فوق العَرانينَ ميسَما و الثانى نحو: «لو زيداً رأيتُه أكرمته» و الثالث كقوله (٤٠١): ٢٤١ لا يأمَن الدّهرَ ذوبَغى ولو مَلكاً جُنودُهُ ضاق عنها السهلُ و الجبلُ و الرابع نحو قول عدى بن زيد: ٢٤٢ لو بِغيرِالماء حَلْقى شَرِقٌ كنتُ كالغصّان بالماء اعتصارى و اختلف فيه؛ فقيل: محمول على ظاهره، و إن الجملة الاسمية و ليتها شذوذاً و قال الفارسى: هو من النوع الأول، و الأصل: لو شَرِقَ حلقى هو شَرِقٌ، فحذف الفعل أولاً و المبتدأ آخراً.

المسألة الثانية: تقع «أنّ» بعدها كثيراً، نحو قوله تعالى: (وَلَو أَنَّهُمْ آمَنُوا)

)البقرة / ١٠٣(

و قول النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): «لو أنّ الرياض أقلام و البحر مداد و الجنّ

حسّاب و الإنس كتّاب ما أحصوا فضائل أميرالمؤمنين على بن أبى طالب» و قول أبى الأسود الدؤلى فى رثاء اميرالمؤمنين (عليه السلام): ۲۴۳ ولو أنّا سُئلنا المالَ فيه بَذَلنا المال فيه و البنينا

205

و موضعها عندالجميع رفف فقال سيبويه: بالابتداء و لا تحتاج إلى خبر؛ لاشتمال صلتها على المسند و المسند إليه، و اختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد «لو» كما اختصت «غُدوة» بالنصب بعد «لدُنْ» و الحين بالنصب بعد «لات» و قيل: على الابتداء، و الخبر محذوف، ثم قيل: يقدر مقدما، أى: ولو ثابتٌ إيمانهم، على حد: (وَ آيةٌ لَهُمْ أنّا حَمَلْنا)

)يس / ۴۱(

و قال ابن عصفور: بل يقدر هنا مؤخراً، و ذلك لأنّ «لعل» لا تقع هنا؛ فلا تشتبه «أن» المؤكدة إذا قدّمت، بالتى بمعنى «لعل» فالأولى حينئذ أن يقدر مؤخراً على الأصل، أى: ولو إيمانهم ثابت و ذهب المبرّد و الزجاج و الكوفيون إلى أنه على الفاعلية، و الفعل مقدر بعدها، أى: ولو ثبتَ أنهم آمنوا، و رُجّح بأن فيه إبقاء «لو» على الاختصاص بالفعل. المسألة الثالثة: لغلبة دخول «لو» على الماضى لم تجزم ولو أُريد بها معنى «إن» الشرطية، و زعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة، و أجازه جماعة فى الشعر منهم ابن الشجرى كقوله (۴۰۵): ۲۴۴ لو يشأ طارَبِه ذو مَيعة لاحق الآطال نَهْدٌ ذُو خُصَلْ و قد خرّج على لغة من يقول: «شا، يشا» بألف، ثم أُبدلت همزة ساكنة، كما قيل: «العألم و الخأتم.«

206

أو ماض مثبت أو منفى ب «ما»، و الغالب على المثبت دخول اللام عليه، نحو قول النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): «لو أنّ هذا الدين فى الثريا لَنالَتْهُ رجالٌ من فارس» (۴۰۷)، و من تجرده منها قوله تعالى: (لَوْ نَشاء جَعَلْناهُ أُجاجاً)

)الواقعة / ۷۰(

و الغالب على المنفى تجرده منها، نحو: (وَلَوْ شاء ربُّك ما فَعَلُوهُ)
)الأنعام / ١١٢(
و من اقترانه بها قوله (۴۰۸): ۲۴۵ ولو نُعطى الخيارَ لما افترقنا ولكن لاخيار مع الليالى و قد ورد جواب «لو» الماضى مقروناً ب «قد»، و هو غريب. قيل: و قد يكونُ جوابُ «لو» جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء كقوله تعالى: (وَلَوْ أنّهُمْ آمَنُوا و اتّقوا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِندالله خَيرٌ)
)البقرة / ١٠٣(
و قيل: هى جواب قسم مقدر.

لولا

على أربعة أوجه:
أحدها: أن تدخل على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية به وجود الأُولى، كقول الكميت: ۲۴۶ يقولون لَمْ يورث و لولا تُراثُه لَقَد شَرِكتْ فيه بَكيل و أرحَب و ليس المرفوع بعد «لولا» فاعلاً بفعل محذوف، و لا ب «لولا» لنيابتها عنه،
207
ولابها أصالة، خلافاً لزاعمى ذلك، بل رفعه بالابتداء، ثم قال أكثرهم: يجب كونُ الخبر كوناً مُطلقاً محذوفاً؛ فإذا أُريد الكون المقيد لم يجز أن تقول: «لولا زيد قائم» و لا أن تحذفه، بل تجعل مصدَره هو المبتدأ، فتقول: «لولا قيام زيد لأتيتك» أو تدخل «أنّ» على المبتدأ فتقول: «لولا أنّ زيداً قائم» و تصير «أنّ» وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلاً ب «ثبت» محذوفاً، على الخلاف السابق فى فصل «لو» و ذهب الرمانى و ابن الشجرى و الشلوبين و ابن مالك إلى أنّه يكون كوناً مطلقاً ك «الوجود و الحصول» فيجب حذفه، و كوناً مقيداً ك «القيام و القعود» فيجب ذكره إن لم يعلم و يجوز الأمران إن علم و زعم ابن الطراوة أن جواب «لولا» أبداً هو خبر المبتدأ، و يرده أنه

لا رابط بينهما و إذا ولى «لولا» مضمرٌ فحقه أن يكون ضميرَ رفف نحو: (لَوْلا أَنْتمْ لَكنّا مُؤمنينَ)

)سبأ / ۳۱(

وسمع قليلاً: «لولاى و لولاك و لولاه» خلافاً للمبرد، قال النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): «لولاك يا على ما عُرِف المؤمنون مِنْ بعدى) «۴۱۰.(

ثم قال سيبويه و الجمهور: هى جارة للضمير مختصة به، كما اختصت «حتى» و الكاف بالظاهر و لا تتعلق «لولا» بشىء، و موضع المجرور بها رفع بالابتداء، و الخبر محذوف و قال الأخفش: الضمير مبتدأ و «لولا» غير جارة، و لكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوف كما عكسوا، إذ قالوا: «ما أنا كأنت»، «ولا أنت كأنا«

وقد أسلفنا أن النيابة إنما وقعت فى الضمائر المنفصلة؛ لشبهها فى استقلالها بالأسماء الظاهرة، فإذا عطف عليه اسم ظاهر، نحو: «لولاك و زيد» تعين رفعه؛ لأنها تخفض الظاهر.

الثانى: أن تكون للتحضيض و العرض؛ فتختص بالمضارع أو ما فى تأويله، نحو: (لَوْلا تَسْتَغْفِرُونَ الله)

)النمل / ۴۶(

و نحو (لَوْلا أخّرْتَنى إلى أجَل قَرِيب)

)المنافقون / ۱۰(

الثالث: أن تكون للتوبيخ و التنديم فتختص بالماضى، نحو: (لَوْلا جاؤُوا عَلَيهِ بِأرْبَعَةِ شُهداء)

)النور / ۱۳(

و منه: (وَلَولا إذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ ما يكونُ لَنا أنْ نَتَكلّم بِهذا)

)النور / ۱۶(

إلا أن الفعل أُخّر و قد فصلت من الفعل ب «إذ و إذا» معمولين له، و بجملة شرطية معترضة؛ فالأول كما تقدّم، و الثانى و الثالث، نحو: (فَلولا إذا بَلَغَتِ الحُلْقُومَ و أنتُمْ حِينَئذ تَنْظُرُونَ و نَحْنُ أقْرَبُ إلَيهِ مِنْكمْ وَلكنْ لا تُبصِرُونَ فَلَولا إنْ كنْتُمْ غَيرَ مَدِينينَ تَرْجِعُونها)

)الواقعة / ٨٣ ٨٧(

المعنى: فهلا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدينين، و حالتكم أنكم تشاهدون ذلك، و نحن أقرب إلى المحتضر منكم، و لكنكم لاتشاهدون ذلك، و «لولا» الثانية تكرار للأُولى. الرابع: الاستفهام، نحو (لَوْلا أخّرتَنى إلى أجَل قَرِيب)

)المنافقون / ١٠(

)لَوْلا أُنزِلَ عَلَيهِ مَلَك(

)الأنعام / ٨(

قال الهروى: و أكثرهم لا يذكره و الظاهر أن الأُولى للعرض، و أن الثانية مثل: (لَوْلا جاؤا عَلَيهِ بأرْبَعَة شُهَداء)

)النور / ١٣(

لو ما ليت و ذكر الهروى أنها تكون نافية بمنزلة «لَم»، و جعل منه: (فَلَوْلا كانَتْ قَرْيةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَها إيمانُها إلا قَوْمَ يونُسَ)

)يونس / ٩٨(

و الظاهر أن المعنى على التوبيخ، أى: فهلا كانت قَرية واحدة من القرى المُهلكة تابت عن الكفر قبل مجىء

العذاب فنفعها ذلك، و هو تفسير الأخفش و الكسايى و الفراء و على بن عيسى و النَحّاس، و يؤيده قراءة أُبى و عبدالله: «فَهَلا كانَت» و يلزم من هذا المعنى النفى، لأن التوبيخ يقتضى عدم الوقوف فإن احتج محتج للهروى بأنه قرئ بنصب «قوم» على أصل الاستثناء، و رفعه على الإبدال، فالجواب: أنّ الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفى كقول

الأخطل: ۲۴۷ و بالصّريمة منهم مَنزل خَلَقٌ عاف تغير إلاّ النّؤى و الوَتدُ فرفع لما كان «تغير» بمعنى «لم يبق على حاله»؛ و يوضح لك ذلك أن البدل فى غير الموجب أرجح من النصب، و قد اجتمعت السبعة على النصب فى (إلاّ قَوْمَ يونُسَ)
)يونس / ۹۸(
فدل على أن الكلام موجب، ولكن فيه رائحة غير الإيجاب.

لو ما

بمنزلة «لولا» تقول: «لوما زيد لأكرمتك» وفى التنزيل: (لَوْما تأتِينا بِالْمَلائكةِ إن كنتَ مِنَ الصادِقين)
)الحجر / ۷(

ليت

حرف تمنّ يتعلق بالمستحيل غالباً كقول أبى العتاهية: ۲۴۸ فياليتَ الشبابَ يعودُ يوماً فأُخبرَهُ بما فعلَ المشيبُ و بالممكن قليلاً.
210
و حكمه أن ينصب الاسم و يرفع الخبر، قال الفراء و بعض أصحابه: و قد ينصبهما كقوله (۴۱۳): ۲۴۹ ... ياليتَ أيام الصّبا رواجعا و هو محمول على حذف الخبر، و تقديره: «أقبلتْ» لا «تكون» خلافاً للكسائى؛ لعدم تقدم «إنْ و لوْ» الشرطيتين و تقترن بها «ما» الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لايقال: «ليتما قام زيد» خلافاً لابن أبى الربيع و طاهر القزوينى، و يجوز حينئذ إعمالها؛ لبقاء الاختصاص و إهمالها حملاً على أخواتها.

ليس

ليس كلمة دالة على نفى الحال، و تنفى غيره بالقرينة، نحو: «ليسَ خَلَقَ الله مثله» و قول الأعشى فى النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): ۲۵۰ لهُ نافلاتٌ ما يغِبُّ نَوالُها و ليسَ

عطاءُ اليومِ مانِعَهُ غدا و هى فعل لايتصرف، وزنه «فعِل» بالكسر، ثم التزم تخفيفه، و لم نقدره «فعَلَ» بالتفح؛ لأنه لا يخفف، و لا «فَعُلَ» بالضم؛ لأنه لم يوجد فى يايى العين إلا فى «هَيؤ» و سمع: «لُستُ» بضم اللام، فيكون على هذه اللغة ك «هَيؤ» و زعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة «ما» و تابعه الفارسى فى الحلَبيات و ابن شقير و جماعة، و الصواب: الأول؛ بدليل: و لستُما و لستنّ و ليسا و ليسوا

211

و لَيست و لسنَ. قال أبو الأسود الدؤلى فى رثاء الإمام الحسين (عليه السلام) و مَن اُصيبمعه من بنى هاشم: ۲۵۱ ألستِ ترين بنى هاشم قد أفنَتْهُمُو الفئةُ الظالمةُ و تلازم رفع الاسم و نصب الخبر، كقول الإمام الحسين (عليه السلام): «أوَليس حمزة سيدالشهداء عمّ أبى؟«

(416)و قيل: قد تخرج عن ذلك فى مواضع:

أحدها: أن تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمنزلة «إلا»، نحو: «أتونى ليس زيداً»، و الصحيح: أنها الناسخة، و أن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم، و استتاره واجب؛ فلا يليها فى اللفظ إلا المنصوب.

الثانى: أن يقترن الخبر بعدها ب «إلاّ»، نحو: «ليس الطيبُ إلا المسك» بالرفف فإن بنى تميم يرفعونه حملاً لها على «ما» فى الإهمال عند انتقاض النفى، كما حمل أهلُ الحجاز «ما» على «ليس» فى الإعمال عند استيفاء شروطها.

الثالث: أن تدخل على الجملة الفعلية، أو على المبتدأ و الخبر مرفوعين كقول النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): «ليس يتحسّر أهل الجنّة على شىء إلاّ على ساعة مرّت بهم لم يذكروا الله عزّوجلّ فيها» (۴۱۷) و قوله) ۴۱۸:(

212

و خرّج على أن «الغالب» اسمها و الخبر محذوف، قال ابن مالك: و هو فى الأصل ضمير متصل عائد على «الأشرم»، أى: ليسهُ الغالبُ كما تقول: «الصديق كانهُ زيد» ثم حذف؛

لاتّصاله و مقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلاً لم يجز حذفه، و فيه نظر.
213

حرف الميم

ما

تأتى على وجهين: اسمية، و حرفية، وكل منهماثلاثة أقسام. فأما أوجه الاسمية: فأحدها: أن تكون معرفة، و هى نوعان: ناقصة، و هى الموصولة، نحو قوله تعالى: (ما عِنْدَكمْ يَنْفَدُ و ما عِنْدالله باق)
)النحل / ۹۶(
و قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «عبادَالله إنكم و ما تَأمُلون من هذه الدنيا أثوياءُ مُؤجّلونَ» (۴۲۰) و تامة، و هى نوعان: و عامة أى مقدرة بقولك: الشىء، و هى التى لم يتقدمها اسمٌ تكون هى و عاملها صفة له فى المعنى، نحو: (إنْ تُبْدُوا الصّدقاتِ فَنِعِمّا هِى)
)البقرة / ۲۷۱(
أى: فنعم الشىء هى، و الأصل: فنعم الشىء إبداؤها؛ لأن الكلام فى الإبداء لا فى
214
الصدقات، ثم حذف المضاف و أُنيب عنه المضاف إليه، فانفصل و ارتفع و خاصة و هى التى تقدمها ذلك، و تقدر من لفظ ذلك الاسم، نحو: «غسَلتُه غسلاً نعمّا» و «دققته دقاً نعمّا» أى: نعم الغسل و نعم الدق، و أكثرهم لايثبت مجىء «ما» معرفة تامة، و أثبته جماعة منهم ابن خروف و نقله عن سيبويه.
الثانى: أن تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف، و هى أيضاً نوعان: ناقصة و تامة: فالناقصة هى الموصوفة، و تقدر بقولك: شىء كقولهم: «مررت بما معجب لك» أى: بشىء مُعجب لك، و قوله (۴۲۱): ۲۵۴ ربّما تكره النفوس من الأم رله فُرجة كحلّ العقال أى: رب شىء تكرهه النفوس و التامّة: تقع فى ثلاثة أبواب:

أحدها: التعجب كقول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «ما أحسنَ تواضعَ الأغنياء للفقراء طلباً لما عندالله» (۴۲۲) المعنى: شيء حسّن تواضع الأغنياء، جزم بذلك جميع البصريين إلا الأخفش فجوّزه، و جوّز أن تكون معرفة موصولة و الجملة بعدها صلة لامحل لها، و أن تكون نكرة موصوفة و الجملة بعدها فى موضع رفع نعتاً لها و عليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوباً، تقديره: شيء عظيم و نحوه. ثانيها: باب «نعم و بئس»، نحو: «غسلته غسلاً نعمّا» و «دققتُه دقّاً نعمّا» أى:

215

نعم شيئاً، ف «ما» نصبٌ على التمييز عند جماعة من المتأخرين منهم الزمخشرى، و ظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامة كما مرّ. ثالثها: قولهم إذا أرادوا المبالغة فى الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة: «إنّ زيداً ممّا أن يكتبَ» أى: إنه من أمر كتابة، أى إنه مخلوق من أمر و ذلك الأمر هو الكتابة ف «ما» بمعنى «شيء» و «أنْ» وصلتها فى موضع خفض بدلاً منها، و المعنى بمنزلته فى (خُلِقَ الإنْسانُ مِنْ عَجَل)

)الأنبياء / ۳۷(

جعل؛ لكثرة عجلته كأنه خلق منها، و زعم السيرافى و ابن خروف و تبعهما ابن مالك و نقله عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى الشيء أو الأمر، و «أنْ» وصلتها مبتدأ، و الظرف خبره، و الجملة خبر ل «إنّ» و لا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير.

الثالث: أن تكون نكرة مضمنة معنى الحرف، و هى نوعان:

أحدهما: الاستفهامية، و معناها: أى شيء، نحو قوله تعالى: (ما لَوْنُها)

)البقرة / ۶۹(

و قول حسّان فى رثاء النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): ۲۵۵ ما بال عينى لا تنام؟ كأنّما كحِلَتْ مآقيها بكحل الأرمَد و يجب حذف ألف «ما» هذه إذا جُرّتْ و إبقاء الفتحة دليلاً عليها، كقول الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) خطاباً لأبيه: «مم حمدتَ و استرجَعتَ» و قول الكميت:

256فتلك ولاءُ السّوء قدْ طالَ مكثُهم فحتّام حتّام العناءُ المُطوّلُ و ربما تبعت الفتحةُ الألف فى الحذف، و هو مخصوص بالشعر، كقوله (۴۲۶): ۲۵۷ يا أبا الأسود لِمْ خلّفْتَنى لِهُموم طارقات و ذِكرْ و علة حذف الألف، الفرق بين الاستفهام و الخبر؛ فلهذا حذفت فى نحو: (فَناظِرةٌ بِمَ يرجعُ المُرْسَلونَ)

)النمل / ۳۵(

)لِمَ تَقُولُونَ مالا تَفْعَلُونَ(

)الصف / ۲(

و ثبتت فى نحو (يؤمِنُونَ بما أُنزِلَ إليك)

)البقرة / ۴(

)ما مَنَعَك أن تسجُدَ لِما خلقتُ بِيدَى(

)ص / ۷۵(

و كما لاتحذف الألف فى الخبر لاتثبت فى الاستفهام، و أمّا قراءة عكرمة و عيسى: (عَمّا يتَساءلُونَ)

)النبأ / ۱(

فنادر و إذا ركبت «ما» الاستفهامية مع «ذا» لم تحذف ألفها، نحو: «لما ذا جئت؛ لأن ألفها قد صارت حشواً.

ماذا

اعلم أنها تأتى فى العربية على أوجه

منها: أن تكون «ما» استفهامية و «ذا» إشارة

نحو: «ما ذا التّوانى؟»، و: ۲۵۸ ماذاالوقوف على ناروقد خَمَدَتْ يا طالَما أُوقدَت فى الحرب نِيرانُ و منها: ان تكون «ما» استفهامية و «ذا» موصولة كقول لبيد:

259ألاتسألان المرء ماذا يحاولُ أنَحْبٌ فيقْضى أم ضلالٌ و باطلٌ؟ ف «ما» مبتدأ؛ بدليل إبداله المرفوع منها، و «ذا» موصول؛ بدليل افتقاره للجملة بعده، و هو أرجح الوجهين فى (وَ يسْأَلُونَك ماذا ينْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ)

)البقرة / ٢١٩(

فيمن رفع «العفو» أى: الذى ينفقونه، العفو؛ إذ الأصل: أن تجاب الاسمية بالاسمية و الفعلية بالفعلية و منها: أن يكون «ماذا» كله استفهاما على التركيب كقولك: «لماذا جئت؟» و هو أرجح الوجهين فى الآية فى قراءة غير أبى عمرو: (قُلِ العَفْوَ)

)البقرة / ٢١٩(

بالنصب، أى: ينفقون العفو و منها: أن تكون «ما» استفهاماً و «ذا» زائدة، أجازه جماعة منهم ابن مالك فى نحو: «ماذا صنعت؟» و على هذا التقدير فينبغى وجوب حذف الألف فى نحو: «لم ذا جئت؟» و التحقيق: أن الأسماء لا تزاد.

النوع الثانى: الشرطية و هى نوعان: غير زمانية، نحو: (وما تَفْعَلُوا مِن خَير يعْلَمْهُ الله)

)البقرة / ١٩٧(

و زمانية، أثبت ذلك الفارسى و أبوالبقاء و أبو شامة و ابن برى و ابن مالك، و هو ظاهر فى قوله تعالى: (فَمَا اسْتَقامُوا لَكمْ فَاسْتَقيمُوا لَهُمْ)

)التوبة / ٧(

أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم، و محتمل فى (فما اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ)

)النساء / ٢٤(

إلا أن «ما» هذه مبتدأ لا ظرفية، و الهاء من «به» راجعة إليها، و يجوز فيها الموصولية و «فاتُوهُنَّ» الخبر، و العائد محذوف أى: ل ٠ أجله.

و أما أوجه الحرفية

فأحدها: أن تكون نافية، فإن دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون و التهاميون و النجديون عمل «ليس» بشروط معروفة، نحو (ما هذا بَشَراً)

)يوسف / ٣١(

)ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ(

)المجادلة / ٢(

و عن عاصم: أنه رفع «أُمهاتهم» على التميمية، و ندر تركيبها مع النكرة تشبيهاً لها ب «لا» كقوله: ٢٦٠ و مابأسَ لو رَدَّتْ علينا تحيةً قليلٌ على مَنْ يعرفُ الحقّ عابُها و إن دخلت على الفعلية لم تعمل، نحو قوله تعالى: (و ما تُنْفِقُونَ إلاّ ٱبتِغاء وَجْهِ الله)

)البقرة / ٢٧٢(

و قول حسان: ٢٦١ بالله ما حَمَلت أُنثى و لا وَضَعت مثلَ النبى رسولِ الرحمة الهادى و إذا نفت المضارع تخلّص عندالجمهور للحال، و ردّ عليهم ابن مالك بنحو: (قُلْ ما يكونُ لِى أنْ أُبَدِّلَهُ)

)يونس / ١٥(

و أُجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه.

الثانى: أن تكون مصدرية، و هى نوعان: زمانية، و غيرها. فغير الزمانية، نحو: (ضاقَتْ عَلَيهِمُ الأرضُ بِما رَحُبَتْ)

)التوبة / ١١٨(

و الزمانية، نحو قوله تعالى: (ما دُمْتُ حَياً)

)مريم / ٣١(

أصله: مُدّةَ دوامى حياً فحذف الظرف و خلفته «ما» وصلتها كما جاء فى المصدر الصريح، نحو: «جئتُك صلاة العصر» و «آتيك قدوم الحاج» و قال أميرالمؤمنين (عليه

السلام): «والله
219
لا أطورُبه ما سَمَرَ سَميرٌ و ما أمّ نجمٌ فی السّماء نجماً» (۴۳۱). ولو كان معنی كونها زمانیهٔ أنها تدل علی الزمان بذاتها لا بالنیابهٔ لكانت اسماً و لم تكن مصدریهٔ و إنّما عبّر هنا ب «الزمانیهٔ» دون الظرفیهٔ؛ لیشمل نحو: (كلّما أضاء لَهُمْ مَشَوْا فِیهِ)
)البقرهٔ / ۲۰(
فإن الزمان المقدر هنا مخفوض، أی: كل وقت إضاءهٔ، و المخفوض لایسمی ظرفاً و لا تشارك «ما» فی النیابهٔ عن الزمان «أن» خلافاً لابن جنی، و حمل علیه قوله ساعدهٔ بن جؤیهٔ: ۲۶۲ و تَالله ما إنْ شَهْلَهٌ أُمٌ واحد بأوجدَ منّی أن یهانَ صغیرُها و تبعه الزمخشری، و حمل علیه قوله تعالی: (أنْ آتاهُ الله المُلْك)
)البقرهٔ / ۲۵۸(
)إلاّ أنْ یصّدّقُوا(
)النساء / ۹۲(
)أتَقْتُلُونَ رَجُلاً أنْ یقُولَ ربّی الله(
)غافر / ۲۸(
و معنی التعلیل فی البیت و الآیات ممكن، و هو متفق علیه؛ فلا معدل عنه.
الوجه الثالث: أن تكون زائدهٔ، و هی نوعان: كافهٔ و غیر كافهٔ و الكافهٔ: ثلاثهٔ أنواع:
أحدها: الكافهٔ عن عمل الرفف و لا تتصل إلا بثلاثهٔ أفعال: «قلّ و كُثُرَ و طال» و علهٔ ذلك شبههن ب «رب» و لا یدخلن حینئذ إلا علی جملهٔ فعلیه صُرّحَ
220
بفعلها كقوله (۴۳۳): ۲۶۳ قلمّا یبرَحُ اللبیبُ إلی ما یورث المجدَ داعیاً أو مُجیبا و زعم بعضهم أن «ما» مع هذه الأفعال مصدریهٔ لاكافهٔ.
الثانی: الكافهٔ عن عمل النصب و الرفف و هی المتصلهٔ ب «إن» و أخواتها، نحو قوله

تعالى: (إنّما الله إلهٌ واحِدٌ)

)النساء / ۱۷۱(

و قول الكميت: ۲۶۴ كأنّى جان محدِث و كأنّما بهم أتّقى من خشيهٔ العار أجْرَب و تسمّى المتلوهٔ بفعل مُهيئهٔ، و زعم ابن دُرُستَويه و بعض الكوفيين أنّ «ما» مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلهٔ ضمير الشأن فى التفخيم و الإبهام وفى أن الجملهٔ بعده مفسرهٔ له، و مخبرٌ بها عنه و يرده أنها لا تصلح للابتداء بها، ولا لدخول ناسخ غير «إنّ» و أخواتها و رده ابن الخباز فى شرح الإيضاحبامتناع «إنما أينَ زيدٌ؟» مع صحهٔ تفسير ضمير الشأن بجملهٔ الاستفهام، و هذا سهو منه؛ إذ لا يفسر ضميرالشأن بالجمل غير الخبريهٔ، اللهم إلا مع «أن» المخفّفهٔ من الثقيلهٔ فإنه قد يفسر بالدعاء، نحو: «أما أن جزاك الله خيراً» و قراءهٔ بعض السبعهٔ: (والخامِسَهَ أنْ غَضِبَ الله عَلَيها)

)النور / ۹(

على أنّا لا نسلم أن اسم «أنْ» المخففهٔ يتعين كونه ضمير شأن؛ إذ يجوز هنا أن يقدر ضمير المخاطب فى الأول و الغائبهٔ فى الثانى و قد قال سيبويه فى قوله تعالى: (أن يا إبراهيمُ قَدْ صَدّقْتَ الرُّويا)

)الصافّات / ۱۰۴ و ۱۰۵(

إن التقدير: أنك قد صدقت.

و أما نحو: (إنّ ما تَوعَدُونَ لآت)

)الأنعام / ۱۳۴(

)و أنّ ما يدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الباطِلُ(

)الحج / ۶۲(

ف «ما» فيه اسم باتفاق، و الحرف عامل، و أما (إنّما حَرّمَ عَلَيكمُ المَيتَهٔ)

)البقرهٔ / ۱۷۳(

فيمن نصب «الميتة» ف «ما» كافة، و من رفعها و هو أبو رجاء العطاردى ف «ما» اسم موصول، و العائد محذوف، و جزم النحويون بأن «ما» كافة فى (إنّما يخْشَى اللهَ مِنْ عِبادِهِ العُلَماء)

)فاطر / ٢٨(

و لا يمتنع أن تكون بمعنى «الذى» و «العلماء» خبر، و العائد مستترفى «يخشى» و أُطلقت «ما» على جماعة العقلاء، كما فى قوله تعالى: (أوْ ما مَلَكتْ أيمانُكمْ)

)النساء / ٣(

)فَانكحُوا ما طاب لَكمْ مِنَ النّساء(

)النساء / ٣(

الثالث: الكافة عن عمل الجر، و تتصل بأحرف و ظروف. فالأحرف أحدها: «ربّ» و أكثر ما تدخل حينئذ على الماضى كقول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «ربّما عَزّ المطلبُ و الاكتسابُ» (۴۳۵) و قول الأبرش: ۲۶۵ رُبّما أوفَيتُ فى عَلَم تَرفَعَنْ ثوبى شمالاتُ لأن التكثير و التقليل إنما يكونان فيما عرف حدّه، و المستقبل مجهول، و من ثَمّ قال الرّمانى فى (رُبَما يوَدُّ الّذينَ كفَرُوا)

)الحجر / ٢(

إنما جاز؛ لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضى، و قيل: هو على حكايةِ حال ماضيةِ مجازاً مثل (وَ نُفِخَ فى الصّورِ)

)الكهف / ٩٩(

و لايمتنع دخولها على الجملة الاسميةِ خلافاً للفارسى، و لهذا قال فى قول

أبى دؤاد: ۲۶۶ رُبّما الجامِلُ المؤبّلُ فيهم و عناجيجُ بَينَهُنّ المِهارُ: «ما» نكرةِ موصوفةِ بجملةِ حذف مبتدؤها، أى: رُبّ شىء هوالجامل.

الثانى: الكاف، نحو: «كنْ كما أنتَ» و قول نهشل بن حُرّى: ۲۶۷ أخ ما جدُّلم يخْزِنى يومَ

مشهد كما سيفُ عمرو لم تَخُنهُ مَضاربهْ قيل: و منه: (اجْعَلْ لَنا إلهاً كما لَهُمْ آلِهَةٌ)
)الأعراف / ۱۳۸(
و قيل: «ما» موصولة، و التقدير: كالذى هو آلهة لهم، و قيل: لا تكف الكاف ب «ما» و إنّ «ما» فى ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية.
الثالث: الباء كقوله (۴۳۹): ۲۶۸ فلئن صِرتَ لاتُحيرُ جواباً فَبِما قدْ تُرَى و أنتَ خطيبُ
ذكره ابن مالك، و أن «ما» الكافة أحدثتْ مع الباء معنى التقليل، كما أحدثت مع الكاف معنى التعليل فى نحو: (واذْكرُوهُ كما هَداكمْ)
)البقرة / ۱۹۸(
و الظاهر: أن الباء و الكاف للتعليل، و أن «ما» معهما مصدرية، و قد سُلّم أن كلاً من الكاف و الباء يأتى للتعليل مع عدم «ما» كقوله تعالى: (فَبِظُلْم مِنَ الّذينَ

هادُوا حَرّمْنا عَلَيهِمْ طَيبات أُحلّتْ لَهُم(
)النساء / ۱۶۰(
)ويكأنّهُ لايفْلحُ الكافِرُونَ(
)القصص / ۸۲(
و أن التقدير: أعجب؛ لعدم فلاح الكافرين. ثم المناسب فى البيت معنى التكثير لا التقليل.
الرابع: «من» كقول أبى حية: ۲۶۹ و إنّا لممّا نَضربُ الكبشَ ضربةً على رأسه تُلقى اللسانَ من الفَمِ قاله ابن الشجرى، و الظاهر: أن «ما» مصدرية، و أن المعنى مثله فى (خُلِقَ الإنسانُ مِنْ عَجَل)
)الأنبياء / ۳۷(
فجعل «الإنسان» مخلوقاً من العجل مبالغة.
و أما الظروف

فأحدها: «بين» كقول جميل: ۲۷۰ بينما نحنُ بالأراك معاً إذ أتى راكبٌ على جَمَلهْ و قيل: «ما» زائدة، و «بين» مضافة إلى الجملة، و قيل: زائدة، و «بين» مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة، أى: بين أوقات نحن بالأراك.

الثانى و الثالث: «حيث و إذ» و يضمنان حينئذ معنى «إن» الشرطية فيجزمان فعلين.

و غير الكافة نوعان: عوض، و غير عوض. فالعوض فى موضعين:

أحدهما: فى نحو قولهم: «أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ» و الأصل: انطلقتُ لأن كنتَ منطلقاً؛ فقدم «لأن كنت منطلقاً» للاختصاص، و حذف الجار و «كان» للاختصار، و جى ب «ما» للتعويض، و أُدغمت النون للتقارب، و العملُ عند

الفارسى و ابن جنى ل «ما»، لا ل «كان.«

الثانى: فى نحو قولهم: «افعلْ هذا إمّا لا» و أصله: إن كنتَ لا تفعل غيره و غير العوض: يقع بعد الرافع كقولك: «شتّان ما زيد و عمرو» و بعد الناصب الرافع نحو: «ليتما زيداً قائم» و بعد الجازم، نحو: (وَ إمّا ينْزَغَنّك مِنَ الشّيطانِ نَزْغٌ)

)الأعراف / ۲۰۰(

و قول الأعشى فى النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): ما ۲۷۱ متى ماتناخى عندباب ابن هاشم تُراحى و تَلقَى مِنْ فَواضلِه ندا و بعد الخافض، حرفاً كان، نحو: (فبِما رَحْمَةٍ مِنَ الله لِنْتَ لَهُم)

)آل عمران / ۱۵۹(

و قول عدى بن الرعلاء: ۲۷۲ رُبّما ضربةٍ بِسَيف صَقيل بَين بُصرى و طَعْنةٍ نَجلاء أو اسماً كقوله تعالى: (أيما الأجَلَينِ)

)القصص / ۲۸(

و قول النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): «أيما امرئ وَلى مِن أمرالمسلمين و لم يحُطْهم بما يحوط به نفسَه لم يرَح رائحة الجنّة» (۴۴۴) و زيدت قبل الخافض، كما فى قول

بعضهم: «ما خلا زيد، و ما عدا عمرو» بالخفض، و هو نادر و تزاد بعد أداة الشرط، جازمةً كانت، نحو: (أينَما تَكونُوا يدْرِككم الْمَوتُ)

)النساء / ٧٨(

)وَ إمّا تَخافَنّ(

)الأنفال / ٥٨(

أو غير جازمة، نحو قوله

تعالى: (حَتّى إذا ما جاءُوها شَهِدَ عَلَيهِمْ سَمْعُهُم)

)فصّلت / ٢٠(

و بين المتبوع و تابعه فى نحو: (مثلاً مّا بَعُوضَةً)

)البقرة / ٢٦(

قال الزجاج: «ما» حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين، انتهى و يؤيده سقوطها فى قراءة ابن مسعود و «بعوضة» بدل و قيل: «ما» اسم نكرة صفة ل «مثلاً» أو بدل منه، و «بعوضة» عطف بيان على «ما.«

و هذا فصل عقد للتدريب فى «ما» قوله تعالى: (ما أغْنى عَنْهُ مالُهُ وَ ما كسَبَ)

)المسد / ٢(

تحتمل «ما» الأُولى: النافية أى: لم يغنِ، و الاستفهامية فتكون مفعولاً مطلقاً، و التقدير: أى إغناء أغنى عنه ماله و يضعف كونه مبتدأ لحذف المفعول المضمر حينئذ؛ إذ تقديره: أى إغناء أغناهُ عنه ماله، و هو نظير: «زيد ضربتُ» إلا أن الهاء المحذوفة فى الآية مفعول مطلق، وفى المثال مفعول به، و أما «ما» الثانية فموصول اسمى أو حرفى أى: «والذى كسبه، أو و كسْبه»، و قد يضعف الاسمى بأنه إذا قُدّر «والذى كسبه» لزم التكرار؛ لتقدم ذكر المال و يجاب بأنه يجوز أن يراد بها الولد، ففى الحديث النبوى: «أطيب ما أكلَ الرّجلُ مِن كسبِهِ، و ولدهُ مِن كسبه» (۴۴۵) و أما قوله تعالى (فَقَلِيلاً ما يؤْمِنُونَ)

)البقرة / ٨٨(

ف «ما» محتملة لثلاثة أوجه:

أحدها: الزيادة، فتكون إما لمجرد تقوية الكلام مثلها فى (فَبِما رَحمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ)

)آل عمران / ١٥٩(

فتكون حرفاً باتفاق، و «قليلاً» فى معنى النفى

226

مثلها فى قول ذى الرّمة: ٢٧٣ أُنيخَتْ فألقتْ بلدةً فوق بلدة قليلٌ بها الأصوات إلاّ بُغامُها و إما لإفادة التقليل، مثلها فى «أكلتُ أكلاًّما» و على هذا فيكون تقليلاً بعد تقليل، و يكون التقليل على معناه، و يزعم قوم أن «ما» هذه اسمٌ كما قدمناه فى (مثلاً مّا بَعُوضَةً)

)البقرة / ٢٦(

ثانيها: النفى، و «قليلاً» نعت لمصدر محذوف، أو لظرف محذوف، أى: «إيماناً قليلاً أو زماناً قليلاً» أجاز ذلك بعضهم، و يرده أمران:

أحدهما: أن «ما» النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، و يسهل ذلك شيئاً ما على تقدير «قليلاً» نعتاً للظرف؛ لأنهم يتّسعون فى الظروف (۴۴۷)، و قد قال (۴۴۸): ٢٧٤ و نحن عن فضلك ما استغنينا متى

و الثانى: أنهم لا يجمعون بين مجازين، و لهذا لم يجيزوا «دخلتُ الأمرَ»: لئلا يجمعوا بين حذف «فى» و تعليق الدخول باسم المعنى، بخلاف «دخلت فى الأمر» و «دخلت الدار» و استقبحوا «سِيرَ عليه طويلٌ»؛ لئلا يجمعوا بين جعل الحدث أو الزمان مسيراً و بين حذف الموصوف؛ بخلاف: «سير عليه طويلاً» و «سير عليه سَيرٌ طويل، أو زمن طويل.«

ثالثها: أن تكون مصدرية، و هى وصلتها فاعل ب «قليلاً» و «قليلاً«

227

حال معمول لمحذوف دل عليه المعنى، أى: لعنهم الله، فأخروا «قليلاً إيمانهم»، أجازه ابن الحاجب، و رجح معناه على غيره و قوله تعالى: (أَلَمْ تَعْلَموا أنَّ أباكمْ قَدْ أخَذَ عَلَيكمْ

مَوْثِقاً مِنَ اللهِ وَ مِنْ قَبْلُ ما فَرَّطْتُمْ فی یوسُفَ)
)یوسف / ۸۰(
»ما» إما زائدهٔ، ف «من» متعلقهٔ ب «فَرَّطْتُمْ» و إما مصدریهٔ فقیل: موضعها هی وصلتها رفع بالابتداء، و خبره «مِنْ قَبْل» و ردّ بأن الغایات لا تقع أخباراً و لا صلات و لا صفات و لا أحوالاً، نص علی ذلک سیبویه و جماعهٔ من المحققین و یشکل علیهم (کیفَ کانَ عاقِبَهُ الّذینَ مِنْ قَبلُ)
)الروم / ۴۲(
و قیل: نصب عطفاً علی «أن» وصلتها، أی: ألم تعلموا أخذ أبیکم الموثق و تفریطکم، و یلزم علی هذا الإعراب، الفصل بین العاطف و المعطوف بالظرف و هو ممتنف فإن قیل: قد جاء (وَ جَعَلْنا مِنْ بَینِ أیدیهِمْ سَدّاً وَ مِنْ خَلْفِهِمْ سَدّاً)
)یس / ۹(
قلنا: لیس هذا من ذلک کما توهم ابن مالک، بل المعطوف شیئان علی شیئین.

متی

علی خمسهٔ أوجه: اسم استفهام، نحو قوله تعالی: (مَتی نَصْرُ اللهِ)
)البقرهٔ / ۲۱۴(
واسم شرط، کقول سُحیم بن وَثیل الرّیاحی: ۲۷۵ أنا ابنُ جلا و طلاّعُ الثنایا مَتی أضع العِمامهَ تَعْرِفُونی و قال الإمام علی بن الحسین (علیهما السلام): «اللّهمّ و متی وَقَفْنا بین نَقصین فی

دین أو دنیا، فَأوقِع النقصَ بأسرعهما فناءً» (۴۵۰) و اسم مرادف للوسط و حرف بمعنی «من» أو «فی» و ذلک فی لغهٔ هذیل، یقولون: «أخرجها متی کمّهِ» أی: منه و اختلف فی قول بعضهم: «وضعته متی کمی»؛ فقال ابن سیدهٔ: بمعنی «فی» و قال غیره: بمعنی «وسط»

و كذلك اختلف فى قول أبى ذؤيب يصف السحاب: ۲۷۶ شربن بماء البحر ثم ترفّعت متى لُجج خُضر لهنّ نئيج فقيل: بمعنى «من» و قال ابن سيدة: بمعنى «وسط.«

مُذ و مُنذُ

لهما ثلاث حالات:

إحداها: أن يليهما اسمٌ مجرور، فقيل: هما اسمان مضافان، و الصحيح: أنهما حرفا جر بمعنى «من» إن كان الزمان ماضياً، و بمعنى «فى» إن كان حاضراً، و بمعنى «من» و «إلى» جميعاً إن كان معدوداً، نحو: «ما رأيته مُذ يوم الخميس، أو مذ يومنا، أو عامنا، أو مذ ثلاثة أيام» و أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، و على ترجيح جر «منذ» للماضى على رفعه، و ترجيح رفع «مذ» للماضى على جره. مُذ و مُنذُ مع الثانية: أن يليهما اسم مرفوف نحو: «مُذ يومُ الخميس، و مُنذُ يومان«،

229

فقال المبرد و ابن السراج و الفارسى: مبتدأ ان، و ما بعدهما خبر، و معناهما: الأمدُ، إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً، و أولُ المدة إن كان ماضياً، و قال أكثر الكوفيين: ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها و بقى فاعلها، و الأصل: مذكان يومان، و اختاره السهيلى و ابن مالك، و قال بعض الكوفيين: خبرٌ لمحذوف، أى: ما رأيته من الزمان الذى هو يومان، بناء على أن «مُنذُ» مركبة من كلمتين: «مِن» و «ذُو» الطائية.

الثالثة: أن يليهما الجملُ الفعلية أو الاسمية كقول أبى طالب خطاباً لعلى (عليهما السلام): «يا ولدى تعلم أنّ محمداً و الله أمين منذكان، امض و اتبعه ترشد و تفلح و تشهد» (۴۵۲) و قول الأعشى: ۲۷۷ و ما زلتُ أبغى المالَ مُذْأنا يافعٌ وليداً و كهلاً حين شبت و أمردا و المشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، و قيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة، و قيل: مبتدأ ان؛ فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر.

مع

اسم بدليل التنوين فى قول حسان: ۲۷۸ يا ربّ فاجمعنا معاً و نبينا فى جنّة تنبى عيون الحُسّدِ و دخول الجار فى حكايهٔ سيبويه: «ذهبت مِنْ معه» و قراءهٔ بعضهم:

230

)هذا ذِكرٌ مِنْ مَعى(

)الأنبياء / ۲۴(

و تسكينُ عينه لغهٔ غَنم و ربيعهٔ، لاضرورهٔ خلافاً لسيبويه، و اسميتها حينئذ باقيهٔ، و قولُ النحّاس: «إنها حينئذ حرف بالإجماع» مردودٌ و تستعمل مضافهٔ، فتكون ظرفاً، و لها حينئذ ثلاثهٔ معان:

أحدها: موضع الاجتماع و لهذا يخبر بها عن الذوات، نحو قوله تعالى: (والله مَعَكمْ)

)محمّد / ۳۵(

و قول النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): «على مع القرآن و القرآن معهلن يفترقا حتى يردا عَلَى الحوضَ) «۴۵۵.(

الثانى: زمانه نحو: «جِئتُك معَ العصر.«

الثالث: مرادفهٔ «عندَ» و عليه القراءهٔ و حكايهٔ سيبويه السابقتان و مفردهٔ، فتنّون، و تكون حالاً، و قد جاءت ظرفاً مخبراً به فى نحو قوله: ۲۷۹ أفيقُوا بنى حرب و أهواؤنا معاً و أرْحامُنا موصولهٌ لم تَقَضّبِ و قيل: هى حال، و الخبر محذوف، و هى فى الإفراد بمعنى «جميعاً» و تستعمل للاثنين و الجماعهٔ، نحو قول مطيع بن إياس: ۲۸۰ كنتُ وَ يحْيى كيدَى واحِد نَرْمى جميعاً و نرامى معا مَنْ و قول متمم بن نويرهٔ اليربوعى:

231

281يذكرنَ ذا البَثّ الحزين بِبَثّه إذا حَنّتِ الأُولى سَجَعْنَ لها معا

مَنْ

على أربعهٔ أوجه:

الأول: الشرطيهٔ، نحو قوله تعالى: (مَنْ يعْمَلْ سَوءً يجْزَبِه)

)النساء / ۱۲۳(

و قول النبی (صلی الله علیه و آله و سلم): «من یرد الله به خیراً یفقّهه فی الدین) «۴۵۹.(

الثانی: الاستفهامیهٔ، نحو قوله تعالی: (فَمَنْ رَبُّکما یا مُوسی)

)طه / ۴۹(

و قول حسان فی علی (علیه السلام): ۲۸۲ من کان فی القرآن سمّی مؤمناً فی تسع آیات تُلینَ غزارا و إذا قیل: «من یفعل هذا إلاّ زید؟» فهی «مَن» الاستفهامیهٔ اُشربت معنی النفی، و منه: (وَ مَنْ یغْفِرُ الذُّنُوبَ إلاّ الله)

)آل عمران / ۱۳۵(

و لایتقید جواز ذلک بأن یتقدمها الواو خلافاً لابن مالک؛ بدلیل: (مَنْ ذَا الّذی یشْفَعُ عِنْدَهُ إلاّ بِإذنه)

)البقرهٔ / ۲۵۵(

و إذا قیل: «من ذا لقیتَ؟» ف «من» مبتدأ و «ذا» خبرٌ موصول، و العائد محذوف، و یجوز علی قول الکوفیین فی زیادهٔ الأسماء، کونُ «ذا» زائدهٔ، و «من» مفعولاً و ظاهر کلام جماعهٔ أنه یجوز فی «من ذا لقیت؟» أن تکون «من» و «ذا» مرکبتین کما فی قولک: «ما ذا صنعت؟» و منع ذلک ابوالبقاء فی مواضع من إعرابه و ثعلب فی أمالیه و غیرها، و خصوا جواز ذلک ب «ماذا»؛ لأن «ما» أکثر إبهاماً،

فحسن أن تجعل مع غیرها کشیء واحد؛ لیکون ذلک أظهر لمعناها، و لأن الترکیب خلافُ الأصل، و إنما دل علیه الدلیل مع «ما» و هو قولهم: «لماذا جِئتَ؟» بإثبات الألف.

الثالث: الموصولهٔ فی نحو قوله تعالی: (ألمْ تَرَ أنّ الله یسْجُدُ لَهُ مَنْ فی السّمواتِ وَ مَنْ فی الأرضِ)

)الحج / ۱۸(

و قول أمیرالمؤمنین (علیه السلام): «و إنّما الناس مع الملوک و الدنیا إلاّ مَنْ عَصَمَ الله «

).۴۶۱(

الرابع: النكرة الموصوفة، و لهذا دخلت عليها «رُبَّ» فى قول سويد بن أبى كاهل اليشكرى: ۲۸۳ رُبَّ مَنْ أنضجتُ غيظاً قلبَهُ قدْ تمنّى لِى موتاً لم يطَعْ و وصفت بالنكرة فى نحو قولهم: «مَررتُ بمن مُعجب لك» و قول حسان: ۲۸۴ فكفى بنافضلاً على من غيرِنا حُبُّ النّبى محمد إيانا و يروى برفع «غير» فيحتمل أن «من» على حالها، و يحتمل الموصولية، و عليهما فالتقدير: على مَن هو غيرُنا، و الجملة صفة أو صلة.

تنبيهان

مِنْ الأول: تقول: «مَن يكرمنى أُكرمه» فتحتمل «من» الأوجه الأربعة، فإن قدرتها شرطية جزمت الفعلين، أو موصولة أو موصوفة رفعتهما، أو استفهامية رفعت الأول و جزمت الثانى؛ لأنه جواب بغير الفاء، و «مَن» فيهن

مبتدأ، و خبر الاستفهامية الجملة الأُولى، و الموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية، و الشرطية، الأُولى أو الثانية على خلاف فى ذلك، و تقول: «من زارنى زرته» فلا تحسن الاستفهامية، و يحسن ما عداها.

الثانى: زيد فى أقسام «من» قسمان آخران:

أحدهما: أن تأتى نكرة تامة و ذلك عند أبى على قاله فى قوله (۴۶۴): ۲۸۵ ... و نِعمَ من هو فى سرٍّ و إعلانِ فزعم أن الفاعل مستتر و «من» تمييز، و قوله: «هو» مخصوص بالمدحف «هو» مبتدأ خبره ما قبله، أو خبر لمبتدأ محذوف و قال غيره: «من» موصول فاعل، و قوله: «هو» مبتدأ خبره «هو» آخر محذوف، و الظرف متعلق بالمحذوف؛ لأن فيه معنى الفعل، أى: و نعم من هوالثابت فى حالتى السر و العلانية. قلنا: و يحتاج إلى تقدير «هو» ثالث يكون مخصوصاً بالمدح. ثانيهما: التوكيد، و ذلك فى ما زعم الكسايى من أنها ترد زائدة ك «ما» و ذلك سهل على قاعدة الكوفيين فى أن الأسماء تزاد و أنشد عليه: ۲۸۶ فكفى بنافضلاعلى من غيرنا حبّ النبى محمد إيانا فى من خفض «غيرنا» و هو

خلاف المشهور و لنا أنها نكرة موصوفة أى: على قوم غيرنا.

234

مِنْ

مِنْ تأتى على خمسة عشر وجهاً:

أحدها: ابتداء الغاية، و هو الغالب عليها، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه، و تقع لهذا المعنى فى غير الزمان، نحو قوله تعالى: (مِنَ الْمَسْجِدِ الحَرامِ)

)الإسراء / ١(

و قول الفرزدق فى الإمام على بن الحسين (عليهما السلام): ٢٨٧ مَن يعرف الله، يعرف أوّليهٔ ذا فالدين مِنْ بيت هذا ناله الأُمم قال الكوفيون و الأخفش و المبرد و ابن دُرُستويه: وفى الزمان أيضاً؛ بدليل (مِنْ أوّلِ يوْم)

)التوبة / ١٠٨(

و قيل: التقدير: من تأسيس أول يوم، و ردّه السهيلى بأنه لوقيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان.

الثانى: التبعيض، نحو: (منهُمْ مَنْ كلّمَ اللهُ)

)البقرة / ٢٥٣(

و علامتها: إمكان سد «بعض» مسدّها كقراءة ابن مسعود: (حتّى تُنْفِقُوا بَعْضَ ما تُحِبُّونَ)

)آل عمران / ٩٢(

الثالث: بيان الجنس، و كثيراً ما تقع بعد «ما» و «مهما» و هما بها أولى لإفراط إبهامهما، نحو: (ما يفْتَحِ اللهُ لِلنّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَها)

)فاطر / ٢(

)مَهْما تَأْتنا بِهِ مِنْ آيةٍ(

)الأعراف / ١٣٢(

و هی و مخفوضها فی ذلک فی موضع نصب علی الحال و من وقوعها بعد غیر هما قول الکمیت: ۲۸۸ و أوجب یوماًبالغدیر ولایۀ علی کل برّ مِن فصیح و أعجم

235

وقال الله تعالی: (یحَلّونَ فیها مِنْ أساوِرَ مِنْ ذَهَب و یلْبَسُونَ ثِیاباًخُضْراً مِنْ سُنْدُس و إستَبْرق)

)الکهف / ۳۱(

الشاهد فی غیر الأُولی فإن تلک للابتداء، و قیل: زائدۀ، و أنکر مجیء «من» لبیان الجنس قوم، و قالوا: هی فی «مِنْ ذهَب» و «مِنْ سُنْدُس» للتبعیض و هذا تکلف.

الرابع: التعلیل، نحو قوله تعالی: (مِمّا خَطیئاتِهِم أُغرقُوا)

)نوح / ۲۵(

و قول الفرزدق فی الإمام علی بن الحسین (علیهما السلام): ۲۸۹ یغضی حَیاءً و یغضی من مهابتهِ فلا یکلّم إلاّ حین یبتسم

الخامس: البدل، نحو: (أرضِیتُمْ بِالحَیاۀ الدُّنیا مِنَ الآخِرَۀِ)

)التوبۀ / ۳۸(

)لَنْ تُغْنی عَنْهُم أمْوالُهُم و لا أولادُهُمْ مِنَ الله شَیئاً(

)آل عمران / ۱۰(

و أنکر قوم مجیء «مِنْ» للبدل؛ فقالوا: التقدیر فی (أرَضِیتُمْ بِالحَیاۀِ الدُّنیا مِنَ الآخِرَۀِ)

)التوبۀ / ۳۸(

أرضیتم بالحَیاۀ الدنیا بدلاً منها؛ فالمفید للبدلیۀ متعلقها المحذوف، و أما هی فللابتداء، و کذا الباقی.

السادس: مرادفۀ «عن»، نحو: (فَوَیلٌ لِلقاسِیۀِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِکرِ الله)

)الزمر / ۲۲(

و قیل: هی للابتداء، أو للتعلیل، أی: من أجل ذکر الله؛ لأنه إذا ذکرقست قلوبهم.

السابع: مرادفة الباء، نحو: (يَنْظُرُونَ مِنْ طَرف خَفِى)

)الشورى / ۴۵(

قاله يونس و الظاهر أنها للابتداء.

236

الثامن: مرادفة «فى»، نحو: (أرُونى ما ذا خَلَقُوا مِنَ الأرضِ)

)فاطر / ۴۰(

)إذا نودِى لِلصّلاةِ مِنْ يوْمِ الْجُمُعة(

)الجمعة / ۹(

و الظاهر أنها فى الأُولى لبيان الجنس مثلها فى (ما نَنْسَخْ مِنْ آية)

)البقرة / ۱۰۶(

التاسع: موافقة «عند»، نحو: (لَنْ تُغْنِى عَنْهُمْ أموالُهُم و لا أولادُهُم مِنَ الله شَيئاً)

)آل عمران / ۱۰(

قاله أبو عبيدة و قد مضى القول بأنها فى ذلك للبدل.

العاشر: مرادفة «ربما» و ذلك إذا اتصلت ب «ما» كقول أبى حية النميرى: ۲۹۰ و إنّا لممّا نَضربُ الكبشَ ضَربةً على رأسه تُلقى اللسانَ من الفَم قاله السيرا فى و ابن خروف و ابن طاهر و الأعلم، و الظاهر أن «مِنْ» فيها ابتدائية و «ما» مصدرية، و أنهم جُعلوا كأنهم خلقوا من الضرب، مثل: (خُلِقَ الإنسانُ مِنْ عَجَل)

)الإنبياء / ۳۷(

الحادى عشر: مرادفه «على»، نحو: (ونَصَرناهُ مِنَ القَومِ الّذينَ كذّبُوا بِآياتِنا)

)الأنبياء / ۷۷(

و قيل: على التضمين، أى: منعناه منهم بالنّصرِ.

الثانى عشر: الفصل، و هى الداخلة على ثانى المتضادين، نحو: (وَالله يعْلَمُ المُفسِدَ مِنَ المُصلِحِ)

)البقرة / ۲۲۰(
)حَتی یمیزَ الخَبیثَ مِنَ الطّیبِ(
)آل عمران / ۱۷۹(
قاله ابن مالک، و فیه نظر؛ لأن الفصل مستفاد من العامل، فإن «مازَ» و «میز» بمعنی «فصلَ» و العلم صفة توجب التمییز، و الظاهر أن «من» فی الآیتین للابتداء، أو بمعنی «عن.«
237
الثالث عشر: الغایة، قال سیبویه: و تقول رأیته من ذلک الموضعفجعلته غایة لرؤیتک، أی: محلاً للابتداء و الانتهاء، قال: و کذا «أخذته من زید» و زعم ابن مالک أنها فی هذه للمجاوزة، و الظاهر أنها للابتداء؛ لأن الأخذ ابتدأ من عنده و انتهی إلیک.
الرابع عشر: التنصیص علی العموم، و هی الزائدة فی نحو «ما جاءنی منْ رجُل» فإنه قبل دخولها یحتمل نفی الجنس و نفی الوحدة و لهذا یصح أن یقال: «بل رجلان» و یمتنع ذلک بعد دخول «من.«
الخامس عشر: توکید العموم، و هی الزائدة فی نحو قول أمیرالمؤمنین (علیه السلام): «فَوَ الّذی وَسِعَ سمعُه الأصواتَ ما من أحد أودع قلباً سروراً إلاّ و خلق الله له من ذلک السرور لطفاً» (۴۷۰) و قولک: «ما جاءنی من أحد أو من دیار» فإن «أحداً و دیاراً» صیغتا عموم.
و شرط زیادتها فی النوعین ثلاثة اُمور:
أحدها: تقدم نفی أو نهی أو استفهام ب «هل»، نحو: (ما تَری فی خَلْقِ الرَّحْمنِ مِنْ تَفاوُت)
)الملک / ۳(
)فَارْجع البَصَرَ هَلْ تَری مِنْ فُطُور(
)الملک / ۳(
و تقول: «لایقُم من أحد» و زاد الفارسی الشّرط کقول زهیر بن أبی سلمی: ۲۹۱ و

مهماتكنْ عندَ امرئ منْ خليقةٌ و إنْ خالَها تَخْفى على الناسِ تُعلَم و الثانى: تنكير مجرورها و الثالث: كونه فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ.

238

تنبيهات

أحدها: تقييد المفعول بقولنا: «به» هى عبارة ابن مالك، فتخرج بقية المفاعيل، و كأن وجه منع زيادتها فى المفعول معه و المفعول لأجله و المفعول فيه أنّهن فى المعنى بمنزلة المجرور ب «مع» و باللام و ب «فى» و لا تجامعهن «من» ولكن لايظهر للمنع فى المفعول المطلق وجه، و قد خرّج عليه أبوالبقاء (ما فَرَّطْنا فى الكتابِ مِنْ شَىء)

)الأنعام / ٣٨(

فقال: «من» زائدة، و «شىء» فى موضع المصدر، أى: تفريطاً، مثل: (لايضُرُّكمْ كيدُهُم شَيئاً)

)آل عمران / ١٢٠(

و المعنى: تفريطاً و ضراً، قال: و لايكون مفعولاً به؛ لأنّ «فرّط» إنما يتعدى إليه ب «فى» و قد عدى بها إلى «الكتاب» قال: و على هذا فلا حجّة فى الآية لمن ظن أن «الكتاب» يحتوى على ذكر كل شىء صريحاً، قلت: و كذا لاحجة فيها لو كان «شىء» مفعولاً به؛ لأن المراد ب «الكتاب» اللوح المحفوظ؛ كما فى قوله تعالى: (وَلا رَطْب و لا يابِس إلاّ فى كتاب مُبين)

)الأنعام / ٥٩(

و هو رأى الزمخشرى و السياق يقتضيه.

الثانى: القياسُ أنها لا تزاد فى ثانى مفعولى «ظن» و لا ثالث مفعولات «أعلم»؛ لأنهما فى الأصل خبر، و شذّت قراءة بعضهم: (ما كانَ ينْبَغى لَنا أنْ نُتَّخَذَ مِنْ دُونِك مِنْ أولياء)

)الفرقان / ١٨(

ببناء «نتخذ» للمفعول.

الثالث: أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث؛ فيلزمهم زيادتها فى الخبر، فى نحو: «ما زيد قائماً» و التمييز فى نحو: «ما طاب زيد نفساً» و الحال فى نحو: «ما جاء أحد راكباً» وهم لا يجيزون ذلك و لم يشترط الأخفش واحداً من الشرطين الأولين و استدل بنحو: (و لقد جاءَك مِنْ نَبَأالمُرسَلينَ)

)الأنعام / ٣۴(

و لم يشترط الكوفيون الأول، و استدلوا

بقولهم: «قد كان من مطر» و جوز الزمخشرى فى (وَما أَنْزَلْنا عَلى قَوْمِهِ مِنْ بَعدِهِ مِنْ جُنْد مِنَ السّماء و ما كنّا مُنْزِلينَ)

)يس / ٢٨(

كون المعنى: و من الذى كنا منزلين، فجوز زيادتها مع المعرفة و قال الفارسى فى (وَ ينزّلُ مِنَ السّماء مِنْ جِبال فيها مِنْ بَرَد)

)النور / ۴٣(

يجوز كون «من» و «من» الأخيرتين زائدتين؛ فجوز الزيادة فى الإيجاب.

وقال المخالفون: التقدير: قد كان هو أى: كائن من جنس المطر،

و «لقد جاءَك هو» أى: جاء من الخبر كائناً من نبأ المرسلين، أو و لقد جاءَك نبأ من نبأ المرسلين ثم حذف الموصوف، و هذا ضعيف فى العربية؛ لأن الصفة غير مفردة، فلايحسن تخريج التنزيل عليه. زِنوا أنفسكم مِن قبل أن توزَنوا» (۴٧٣) فقال الجمهور: لابتداء الغاية، و ردّ بأنها لاتدخل عندهم على الزمان كما مر، و أُجيب بأنهما غير متأصّلين فى الظرفية و إنما هما فى الأصل صفتان للزمان: إذ معنى «جئت قبلك» جئت زماناً قبل زمن مجيئك؛ فلهذا سهل ذلك فيهما، و زعم ابن مالك أنها زائدة، و ذلك مبنى على قول الأخفش فى عدم الاشتراط لزيادتها.

مسألة مهما (ما يوَدّ الّذينَ كفَروُا مِنْ أهلِ الكتابِ و لا المُشْرِكينَ أنْ ينزّلَ عَلَيكمْ مِنْ خَير مِن ربّكم)
)البقرة / ۱۰۵(
فيها «من» ثلاث مرات: الأُولى للتبيين؛ لأن الكافرين نوعان: كتابيون و مشركون، و الثانية زائدة، و الثالثة لابتداء الغاية. مسألة (لآكلُونَ مِنْ زَقُّوم)
)الواقعة / ۵۲(
)وَ يوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كلِّ اُمّة فَوْجاً مِمّنْ يكذّبُ(
)النمل / ۸۳(
الأُولى منهما للابتداء، و الثانية للتبيين.

مهما

اسم؛ لعود الضمير إليها فى قوله تعالى: (مَهْما تأتِنا بِهِ مِنْ آيةٍ لِتَسْحَرَنا بِها)
)الأعراف / ۱۳۲(
و قال الزمخشرى و غيره: عاد عليها ضمير «به» و ضمير «بها» حملاً على اللفظ و على المعنى، انتهى و الأولى أن يعود ضمير «بها» إلى «آية» و مثله قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «إنّ للخير و الشر أهلاً فمهما تركتموه منهما كفا كموهُ أهلُه» (۴۷۴) فيعود ضمير «تركتموه» و «كفا كموه» و «أهله» إليها و زعم السهيلى أنها تأتى حرفاً؛ بدليل قول زهير:
۲۹۲ و مهما تكنْ عندَامرئ مِن خَليقةٍ ولو خالَها تَخْفَى على النّاس تُعلَمِ قال: فهى هنا حرف بمنزلة «إنْ»؛ بدليل أنها لامحل لها و الجواب: أنها إما خبر «تكن» و «خليقة» اسمها، و «من» زائدة؛

لأن الشرط غير موجب عند أبى على، و إما مبتدأ، و اسم «تكن» ضمير راجع إليها، و الظرف خبر، و اُنّث ضميرها؛ لأنها الخليقة فى المعنى، و «من خليقة» تفسير للضمير.

ولها ثلاثة معان:

أحدها: مالا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط، و منه الآية و لهذا فسرت بقوله تعالى: (مِنْ آية)

)الأعراف / ١٣٢(

و هى فيها إما مبتدأ أو منصوبة على الاشتغال، فيقدر لها عامل متعد كما فى «زيداً مررتُ به» متأخراً عنها؛ لأن لها الصدر، أى: مهما تحضرنا تأتنا به.

الثانى: الزمان و الشرط، فتكون ظرفاً لفعل الشرط، ذكره ابن مالك، و زعم أن النحويين أهملوه، و أنشد لحاتم: ٢٩٣ و إنّك مهماتُعْطِ بَطنَك سُؤلَهُ و فَرْجَك نالا مُنتَهى الذّمّ أجمعا و أبياتاً أُخر، و لا دليل فى ذلك؛ لجواز كونها للمصدر بمعنى أى إعطاء كثيراً أو قليلاً.

الثالث: الاستفهام، ذكره جماعة منهم ابن مالك و استدلوا عليه بقول عمرو بن ملقط: ٢٩٤ مهما لى الليلة مهما لِيهْ أوْدَى بنعلى و سِربالِيهْ فزعموا أن «مهما» مبتدأ، و «لى» الخبر، و أُعيدت الجملة توكيداً، و «أودى» بمعنى «هلك» و «نعلى» فاعل، و الباء زائدة، و لا دليل فى البيت لاحتمال أن التقدير: «مَهْ» اسم فعل بمعنى «اكفف» ثم استأنف استفهاماً ب «ما» وحدها.

حرف النون

النون المفردة

اشارة

تأتى على أربعة أوجه

أحدها: نون التأكيد و هى خفيفة

كقول أبى طالب (عليه السلام): ۲۹۵ اصبرَنْ يا بنى فالصبر أحجى كل حى مصيره لشعوب و ثقيلة كقول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «والذى بَعَثَه بالحق لَتُبَلْبَلُنّ بَلْبَلَةً و لَتُغَرْبَلُنّ غَرْبَلَةً وَ لَتُساطُنّ سَوْطَ القِدر» (۴۷۹) و قد اجتمعتا فى قوله تعالى: (لَيسجَنَنّ و لَيكونا)

)يوسف / ۳۲(

و معناهما التوكيد، قال الخليل: و التوكيد بالثقيلة أبلغ و يختصان بالفعل، و يؤكد بهما صيغ الأمر مطلقاً، ولو كان دعائياً كقوله: ۲۹۶ و أنزلنْ سكينةً عَلينا إلا «أفعل» فى التعجب؛ لأن معناه كمعنى الفعل الماضى و لا يؤكد بهما الماضى مطلقاً.

243

و أما المضارع فإن كان حالاً لم يؤكد بهما، و إن كان مستقبلاً أُكد بهما وجوباً فى نحو قوله تعالى: (وتالله لأكيدَنّ أصنامَكمْ)

)الأنبياء / ۵۷(

و قريباً من الوجوب بعد «إما» (و إمّا تَخافَنّ مِنْ قَوْم)

)الأنفال / ۵۸(

و جوازاً كثيراً بعد الطلب، نحو قوله تعالى: (وَلا تَحْسَبَنّ الله غافِلاً)

)ابراهيم / ۴۲(

و قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «لاتظنّنّ بكلمة خَرَجَتْ مِنْ أحد سوءً وَ أنت تجد لها فى الخير مُحْتَملاً» و قليلاً فى مواضع كقولهم: ۲۹۷ وَ مِن عِضَهْ ما يُنْبَتَنّ شكيرُها

الثانى: التنوين

و هو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد؛ فخرج نون «حسن»؛ لأنها أصل، و نون «ضيفن» للطفيلى؛ لأنها متحركة، و نون «منكسر» و «انكسر»؛ لأنها غير آخر، و نو (لَنَسفَعاً)

)العلق / ۱۵(

لأنها للتوكيد و أقسامه خمسة: تنوين التمكين: و هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلاماً ببقائه على أصله، و أنه لم يشبه الحرفَ فيبنى، و لا الفعلَ فيمنع الصرف، و يسمى تنوين الأمكنية أيضاً و تنوين الصرف، و ذلك ك «زيد و رجُل و رجال» و تنوين التنكير: و هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها و نكرتها، و يقع فى باب اسم الفعل بالسماع ك «صه و مَه و إيه»، وفى العَلم المختوم ب «و يه» بقياس، نحو: «جاءنى سيبويه و سيبويه آخر» و أما تنوين «رجل» و نحوه من المعربات فتنوين تمكين، لاتنوين تنكير، كما

قد يتوهم بعض الطلبة، و لهذا لو سميت به رجلاً بقى ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير و تنوين المقابلة: و هو اللاحق لنحو: «مسلمات»، جُعِلَ فى مقابلة النون فى «مسلمين» و تنوين العوض: و هو اللاحق عوضاً من حرف أصلى، أو زائد، أو مضاف إليه مفرداً، أو جملة. فالأول: ك «جوار و غواش»؛ فإنه عوض من الياء و فاقاً لسيبويه و الجمهور، لاعوض من ضمة الياء و فتحتها النائبة عن الكسرة خلافاً للمبرد؛ إذ لو صح لعُوِّض عن حركات نحو: «حُبلى» و لا هو تنوين التمكين و الاسمُ منصرف خلافاً للأخفش، و قوله: لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد ك «سلام و كلام» فصرف، مردود؛ لأن حذفها عارض للتخفيف و هى منوية؛ بدليل أن الحرف الذى بقى أخيراً لم يحرك بحسب العوامل.

الثانى: ك «جَنَدِل»؛ فإن تنوينه عوض من ألف «جَنادِل» قاله ابن مالك و الذى يظهر، خلافه، و أنه تنوين الصرف، و لهذا يجر بالكسرة، و ليس ذهاب الألف التى هى علم الجمعية كذهاب الياء من نحو: «جوار و غواش.«

الثالث: تنوين

تنوين «كلّ و بعض» إذا قُطِعتا عن الإضافة، نحو قوله تعالى: (وَ كلاً ضَرَبنا لَهُ الأمثالَ))الفرقان / ۳۹(

و قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «و دَک بعضُها بعضاً مِن هَيبَةِ جَلالته و مَخوف سَطْوَته» (۴۸۳) و قيل: هوتنوين التمكين، رجع؛ لزوال الإضافة التى كانت تعارضه.

الرابع: اللاحق ل «إذ» فى نحو: (وانشَقّتِ السّماء فَهِى يؤمَئذ واهِيةٌ))الحاقة / ۱۶(

و الأصل: فهى يومَ إذ انشقت واهية، ثم حذفت الجملة المضاف إليها

للعلم بها، وجى بالتنوين عوضاً عنها، و كسرت الذال للساكنين و قال الأخفش: التنوين تنوين التمكين، و الكسرة إعراب المضاف إليه و تنوين الترنم: و هو اللاحق للقوافى المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق، و هو الألف و الواو و الياء، و ذلک فى إنشاد بنى تميم، و ظاهر قولهم: إنه تنوينٌمُحصّل للترنم. وقد صرح بذلک ابن يعيش، و الذى صرح به سيبويه و غيره من المحققين أنه جىء به لقطع الترنم، و أن الترنم و هو التّغنّى يحصل بأحرفالإطلاق؛ لقبولها لمد الصوت فيها، فإذا أنشدوا و لم يترنموا جاؤوا بالنون فى مكانها و لايختص هذا التنوين بالاسم بدليل قول جرير: ۲۹۸ أقلّى اللوم عاذل و العتابا و قولى إن أصبت لقد أصابا

و زاد الأخفش و العرضيون تنويناً سادساً، و سموه الغالى، و هو اللاحق لآخر القوافى المقيدة، كقول رؤبة: ۲۹۹ و قاتِمِ الأعماقِ خاوِى الُمخترَقنْ مشتَبَهِ الأعلامِ لَمّاعِ الخفق و سمى غالياً؛ لتجاوزه حدّ الوزن، و يسمّى الأخفش الحركة التى قبله غلواًو فائدته الفرق بين الوقف و الوصل و جعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم زاعماً أن الترنم يحصل بالنون نفسها؛ لأنها حرف أغن. قال: و إنما سمى المغنّى مغنياً؛لأنه يغنّن صوته، أى: يجعل فيه غنّة، و الأصل عنده مغنّن بثلاث نونات فأُبدلت الأخيرة ياء تخفيفاً، و أنكر الزجاج و السيرافى ثبوت هذا التنوين البتة؛ لأنه يكسر الوزن، و قالا: لعل الشاعر كان يزيد «ان» فى

آخر كل بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهم السامع أن النون تنوين و اختار هذا القول ابن مالك و زعم أبوالحجاج بن معزوز أن ظاهر كلام سيبويه فى المسمى تنوين الترنم أنه نون عوض من المدّة

246

و ليس بتنوين و زعم ابن مالك فى التحفة أن تسمية اللاحق للقوافى المطلقة و القوافى المقيدة تنويناً مجاز، و إنما هو نون أُخرى زائدة، و لهذا لايختص بالاسم، و يجامع الألف و اللام، و يثبت فى الوقف.

و زاد بعضهم تنويناً سابعاً، و هو تنوين الضرورة، و هو اللاحق لمالاينصرف كقول امرئ القيس: ٣٠٠ تَبَصَّرْخَلِيلى هل ترى من ظعائن سوالك نَقْباً بين حَزْمى شَعَبْعَب و للمنادى المضموم كقول الأحوص: ٣٠١ سلامُ الله يا مطرٌ عَليها و ليس عليك يا مطرُ السلامُ و كلامه صحيح فى الثانى دون الأول؛ لأن الأول تنوين التمكين؛لأن الضرورة أباحت الصرف، و أما الثانى فليس تنوين تمكين؛ لأن الاسم مبنى على الضم و ثامناً، و هو التنوين الشّاذّ، كقول بعضهم: «هؤلاء قومُك» حكاه أبوزيد، و فائدته مجرد تكثير اللف ١ كما قيل فى ألف «قَبعثَرى» و ذكر ابن الخباز فى شرح الجزولية أن أقسام التنوين عشرة، و جعل كلاًمن تنوين المنادى و تنوين صرف مالا ينصرف قسماً برأسه، قال: و العاشر تنوين الحكاية، مثل أن تسمى رجلاً ب «عاقلة لبيبة» فإنك تحكى اللفظ المسمى به، و هذا اعتراف منه بأنه تنوينُ الصرف؛ لأن الذى كان قبل التسمية حُكيبعدها. نعم الثالث: نون الإناث، و هى اسم فى نحو: «النسوةُ يذهبنَ» و حرف فى نحو: «يذهبنَ النسوةُ» فى لغة من قال: «أكلونى البراغيثُ.«

247

الرابع: نون الوقاية

و تسمى نون العِماد أيضاً، و تلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة:

أحدها: الفعل، متصرفاً كان كقول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «غَداً تَرَوْنَ أيامى، و

يكشَفُ لكم عن سرائرى، و تعرفونَنى بعد خلوّ مكانى و قيام غيرى مقامى» (۴۸۸). أو جامداً كقولهم: «عليه رجلاً ليسنى» و أمّا قوله) ۴۸۹:(

248

قيل: و تأتى للتوكيد إذا وقعت صدراً، نحو: «نعمْ هذهِ أطلالُهمْ» و الحق أنها فى ذلك حرف إعلام، و أنها جواب لسؤال مُقدّر و اعلم أنه إذا قيل: «قام زيد» فتصديقُه «نَعَمْ» و تكذيبه «لا» و يمتنع دخول «بلى»؛ لعدم النفى و إذا قيل: «ما قام زيد» فتصديقه «نعم»، و تكذيبه «بلى»، و منه: (زَعَمَ الّذينَ كفَرُوا أنْ لَنْ يبْعَثُوا قُلْ بَلى وَ ربّى)

)التغابن / ۷(

و يمتنع دخول «لا»؛ لأنها لنفى الإثبات لا لنفى النفى و إذا قيل: «أقامَ زيد؟» فهو مثل: «قام زيد» فتقول إن أثبت القيام: «نعم» و إن نفيته: «لا» و يمتنع دخول «بلى» و إذا قيل: «ألمْ يقمْ زيد» فهو مثل: «لم يقم زيد» فتقول إذا أثبت القيام: «بلى»، و يمتنع دخول «لا»، و إن نفيته قلت: «نعم» و قال سيبويه فى باب النعت، فى مناظرة جرت بينه و بين بعض النحويين: فيقال له: ألست تقول كذا و كذا؟ فإنه لا يجد بداً من أن يقول: «نعم» فيقال له: أفلست تفعل كذا؟ فإنه قائل: «نعم» فزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن و قال جماعة من المتقدمين و المتأخرين منهم الشلوبين: إذا كان قبل النفى استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفى المجرد، و إن كان مُراداً

249

به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفى رعياً للفظه، و يجوز عند أمْناللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رَعياً لمعناه، ألاترى أنه لا يجوز بعدهدخولُ «أحد» و لا الاستثناء المفرغ؟ لا يقال: «أليس أحد فى الدار؟» و لا «أليس فى الدار إلا زيد؟.«

250

حرف الهاء

الهاء المفردة

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون ضميراً للغائب، و تستعمل فى موضعى الجر و النصب، نحو قوله تعالى: (قالَ لَهُ صاحِبُهُ و هُوَ يحاوِرُهُ)

)الكهف / ٣٧(

و قول الفرزدق فى الإمام على بن الحسين (عليهما السلام): ٣٠٣ هذا الذى تَعرِف البطحاء وَطأَتَهُ و البيت يعرفه و الحلّ و الحرم و الثانى: أن تكون حرفاً للغيبة، و هى الهاء فى «إياهُ». فالتحقيق: أنها حرف لمجرد معنى الغيبة، و أن الضمير «إيا» وحدها و الثالث: هاء السكت، و هى اللاحقة لبيان حركة أو حرف، نحو: (ماهيه)

)القارعة / ١٠(

و نحو: «هاهُناه، و وا زيداه» و أصلها أن يوقف عليها، و ربما وُصلت بنية الوقف.

ها

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً لفعل، و هو «خُذ» و يجوز مدّ ألفها، و يستعملان بكاف الخطاب و بدونها، و يجوز فى الممدودة أن يستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف، فيقال: «هاء» للمذكر بالفتح و «هاء» للمؤنث بالكسر، و «هاؤما» و «هاؤن» و «هاؤم» و منه: (هاؤمُ اقْرَؤُا كتابِيهْ)

)الحاقة / ١٩(

و الثانى: أن تكون ضميراً للمؤنث، فتستعمل مجرورة الموضع و منصوبته، نحو: (فَأَلْهَمَها فُجُورَها وَ تَقْواها)

)الشمس / ٨(

و الثالث: أن تكون للتنبيه، فتدخل على أربعة:

أحدها: الإشارة غير المختصة بالبعيد، نحو: «هذا» بخلاف «ثَمَّ» و «هنّا» بالتشديد و «هنالك» و الثانى: ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة، نحو: (ها أَنْتُمْ أُولاء))آل عمران / ۱۱۹(

و قيل: إنما كانت داخلة على الإشارة فقدمت، فردّ بنحو: (ها أَنتُمْ هؤلاء))آل عمران / ۶۶(

فأُجيب بأنها أُعيدت توكيداً و الثالث: نعتُ «أى» فى النداء، نحو: «يا أيها الرجل» و هى فى هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء، قيل: و للتعويض عما تضاف إليه «أى» و الرابع: اسم الله تعالى فى القسم عند حذف الحرف، يقال: «ها الله» بقطع الهمزة و وصلها، و كلاهما مع إثبات ألف «ها» و حذفها.

هل

حرفٌ موضوعٌ لطلب التصديق الإيجابى، دون التصور، و دون التصديق

السلبى فيمتنع نحو: «هلْ زيداً ضربت؟»؛ لأن تقديم الاسم يشعر بحصولالتصديق بنفس النسبة، و نحو: «هل زيدٌ قائم أم عمروٌ؟» إذا أُريد ب «أم» المتصلة، و «هل لم يقم زيد؟» و نظيرها فى الاختصاص بطلب التصديق «أم» المنقطعة، و عكسهما «أم» المتصلة، و جميع أسماء الاستفهام؛ فإنهن لطلب التصور لا غير، و أعمُّ من الجميع الهمزة فإنها مشتركة بين الطلبين.

و تفترق «هل» من الهمزة من عشرة أوجه:

أحدها: اختصاصها بالتصديق كقول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «فَهَل دَفَعَت الأقارِبُ؟ أو نفعتِ النَواحِبُ و قد غُودِرَ فى مَحَلّةِ الأمواتِ رَهيناً وفى ضيق المَضْجَعِ وَحيداً» (۴۹۲) و الثانى: اختصاصها بالإيجاب، تقول: «هل زيد قائم؟» و يمتنع «هل لم يقم؟» بخلاف الهمزة، نحو: (أَلمْ نَشْرَحْ)

)الشرح / ١(

و الثالث: تخصيصها المضارع بالاستقبال، نحو: «هل تسافر؟» بخلاف الهمزة، نحو: «أتظنه قائماً؟» و الرابع و الخامس و السادس: أنها لا تدخل على الشّرط، و لا على «إنّ» و لا على اسم بعده فعل فى الاختيار، بخلاف الهمزة؛ بدليل: (أفَإنْ مِتّ فَهُمُ الخالِدونَ)

)الأنبياء / ٣٤(

)أ إنْ ذُكرتُمْ بَلْ أنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ(

)يس / ١٩(

)أ إنّك لأنْتَ يوسُفُ(

)يوسف / ٩٠(

)أبْشَراً مِنّا واحِداً نَتّبِعُهُ(

)القمر / ٢٤(

و السابع و الثامن: أنها تقع بعد العاطف، لا قبله، و بعد «أم»، نحو: (فَهَلْ يهْلَك إلا القَومُ الفاسِقُونَ)

)الأحقاف / ٣٥(

)قُلْ هَلَ يسْتَوِى الأعمى وَ الْبَصير

أمْ هَلْ تَسْتَوى الظُّلُماتُ و النّور(

)الرعد / ١٦(

و التاسع: أنه يراد بالاستفهام بها النفى؛ و لذلك دخلت على الخبر بعدها «إلا» فى نحو قوله تعالى: (هَلْ جَزاء الإحسانِ الاّ الإحسان)

)الرّحمن / ٦٠(

فإن قلت: قد مرّفى صدر الكتاب أن الهمزة تأتى لمثل ذلك، مثل: (أفَأصْفاكمْ ربّكمْ بِالْبَنينَ)

)الإسراء / ۴۰(

ألا ترى أن الواقع أنه سبحانه لم يصْفهم بذلك؟. قلنا: إنما مرّ أنها للإنكار على مدّعى ذلك، و يلزم من ذلك الانتفاء، لا أنها للنفى ابتداء، و لهذا لا يجوز «أقام إلا زيد؟» كما يجوز «هل قام إلا زيد؟»، (هَل ينْظُرُونَ إلا الساعَةَ)

)الزّخرف / ۶۶(

و قد يكون الإنكار مقتضياً لوقوع الفعل، على العكس من هذا، و ذلك إذا كان بمعنى: ما كان ينبغى لك أن تفعل، نحو: «أتضرِبُ زيداً و هو أخوك؟» و يتلخص أن الإنكار على ثلاثة أوجه: إنكارٌ على من ادعى وقوع الشىء، و يلزم من هذا النفى، و إنكارٌ على من أوقع الشىء، و يختصان بالهمزة، و إنكارٌ لوقوع الشىء، و هذا هو معنى النفى، و هو الذى تنفرد به «هل» عن الهمزة.

و العاشر: أنها تأتى بمعنى «قد» و ذلك مع الفعل، و بذلك فسّر قوله تعالى: (هَلْ أتى عَلَى الإنسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ)

)الإنسان / ۱(

جماعة منهم ابن عباس، و بالغ الزمخشرى فزعم أنها أبداً بمعنى «قد» و أن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدرة معها، و نقله فى المفصل عن سيبويه، فقال: و عند سيبويه أن «هل» بمعنى «قد»، إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلا فى الاستفهام، و قد جاء دخولها عليها فى قول زيد الخيل:

254

304سائل فَوارِسَ يرْبُوع بشَدَّتِنا أهَلْ رَأوْنا بِسَفحِ القاعِ ذى الأكمِ انتهى. ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل ك «قد» و ثبت فى كتاب سيبويه ما نقله عنه، ذكره فى باب «أم» المتصلة، ولكن فيه أيضاً ما قد يخالفهفإنه قال فى باب عدّة ما يكون عليه الكلم ما نصهُ: و «هل» و هى للاستفهام.

ولم يزد على ذلك، و قال الزمخشرى فى كشافه: (هَلْ أتى)

)الإنسان / ١(

أى: أقد أتى، على معنى التقرير و التقريب جميعاً، أى: أتى على الإنسان قبل زمانقريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيئاً مذكوراً، بل شيئاً منسياًنطفة فى الأصلاب، و المراد بالإنسان الجنسُ بدليل: (إنّا خَلَقْنا الإنسانَ مِنْ نُطفَة)

)الإنسان / ٢(

انتهى و فسرها غيره ب «قد» خاصة، و لم يحملوا «قد» عليمعنى التقريب، بل على معنى التحقيق، و قال بعضهم: معناها التوقف و كأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الإنسان و هو آدم عليه الصلاة و السلام، قال: و الحين زمنُ كونه طيناً و قد عكس قومٌ ما قال الزمخشرى، فزعموا أن «هل» لا تأتى بمعنى «قد» أصلاً و هذا هوالصواب؛ إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة اُمور:

أحدها: تفسير ابن عباس، و لعله إنما أراد أن الاستفهام فى الآية للتقرير، و ليس باستفهام حقيقى.

الثانى: قول سيبويه الذى شافَه العرب و فهم مقاصدهم، و قد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك. هو و الثالث: دخول الهمزة عليها فى البيت، و الحرف لايدخل على مثله فى المعنى

و قال السيرافى: إن الرواية الصحيحة «أم هَلْ» و «أم» هذه منقطعة بمعنى «بل» فلا دليل، و بتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ، فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد كقول مسلم بن معبد: ٣٠٥ فَلا و الله لا يلفى لمابى و لا لِلمابِهم أبداً دواء

هو

وفروعه: تكون أسماء و هو الغالب، و أحرفاً فی نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «اتّقوا مَعاصِی الله فی الخَلَوات، فإنّ الشاهدَ هوالحاكمُ» (۴۹۵) إذا اُعرب فصلاً و قلنا: لاموضع له من الإعراب، و قيل: هی مع القول بذلك أسماء كما قال الأخفش فی نحو: «صَهْ و نزالِ»: أسماء لا محل لها و كما فی الألف و اللام فی نحو: «الضّارب» إذا قدرناهما اسماً.

256

حرف الواو

الواو المفردة

اشارة

انتهی مجموع ما ذكر من أقسامها إلی خمسة عشر) ۴۹۶:(

الأول: العاطفة

اشارة

و معناها مطلق الجمف فتعطف الشیء علی مُصاحبه، نحو: (فأنْجَيناهُ و أصحابَ السَّفِينَةِ)

)العنكبوت / ۱۵(

و علی سابقه، نحو: (و لقد أرْسَلْنا نُوحاً و إبراهيم)

)الحديد / ۲۶(

و علی لا حقه، نحو: (كذلِك يوحِی إلَيك وَ إلَی الّذينَ مِنْ قَبْلِك)

)الشوری / ۳(

فعلی هذا إذا قيل: «قام زيد و عمرو» احتمل ثلاثة معان، قال ابن مالك: و كونها للمعية راجح، و للترتيب كثير، و لعكسه قليل، انتهی و يجوز أن يكون بين متعاطفيها تقاربٌ أو تراخ، نحو:

)إنّا رادُّوهُ إلَيك وَ جاعِلُوهُ مِنَ الْمُرسَلينَ(

)القصص / ٧(

فإن الرد بعيدَ إلقائه فياليم و الإرسال على رأس أربعين سنة، و قولُ بعضهم: «إن معناها الجمع المطلق» غيرُ سديد (۴۹۷)؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، و إنما هى للجمع لابقيد و تنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكماً:

أحدها: احتمالُ معطوفها للمعانى الثلاثة السابقة.

و الثانى: اقترانها ب «إمّا» نحو: (إمّا شاكراً وَ إمّا كفُوراً)

)الإنسان / ٣(

و الثالث: اقترانها ب «لا» إن سبقت بنفى و لم تقصد المعيةُ، نحو: «ما قام زيدٌولا عمروٌ» لتفيد أن الفعل منفى عنهما فى حالتى الاجتماع و الافتراق، و منه: (وَما أموالُكمْ و لا أولادُكمْ بالّتى تُقَرّبُكمْ عِنْدَنا زُلفى)

)سبأ / ٣٧(

و العطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على إضمار العامل، و المشهور أنه من عطف المفردات، و إذا فقد أحدُ الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو «قام زيدٌولا عمرو» و أنما جاز (وَلاَ الضّالّينَ)

)الفاتحة / ٧(

لأن فى «غير» معنى النفيولايجوز «ما اختصم زيد و لا عمرو»؛ لأنه للمعيةُ لا غير، و أما (وَ ما يسْتَوى الأعمى و البَصيرُ و لا الظُّلُماتُ و لا النّور و لا الظّلُّ و لا الحَرورُ، وَ ما يسْتِوِى الأحياءُ و لا الأمواتُ)

)فاطر / ١٩ ٢٢(

ف «لا» الثانية و الرابعة و الخامسة زوائد؛ لأمن اللبس.

و الرابع: اقترانها ب «لكن»

نحو قوله تعالى: (وَ لكنْ رَسُولَ الله)

)الأحزاب / ۴۰(

و قول الكميت فى آل البيت:

258

306ولكنْ إلى أهل الفضائل و النُهى و خير بنى حَوّاء و الخير يطلَبْ

و الخامس: عطف المفرد السببى على الأجنبى عند الاحتياج إلى الربط

ك «مررتُ برجُل قائم زيدٌ و أخوهُ»، و قولك فى باب الاشتغال: «زيداً ضربتُ عمراً و أخاهُ.»

و السادس: عطف العقد على النيف

نحو: «أحدٌ و عشرون.»

و السابع: عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها

كقول ابن ميادة: ۳۰۷ بَكيتُ، و ما بُكا رجل حزين على رَبْعينِ مَسلُوب و بالِ

و الثامن: عطف ما حقُّه التثنية أو الجمف

نحو قول جحدر بن مالك: ۳۰۸ لَيثٌ و ليثٌ فى مَحَلّ ضَنْك كلاهما ذو أشَرو مَحْك و قول أبى نواس: ۳۰۹ أقمنا بها يوماً و يوماً و ثالثاً و يوماً لهُ يومُ الترحُّلِ خامسُ و هذا البيت يتساءل عنه أهل الأدب، فيقولون: كم أقاموا و الجواب: ثمانية؛ لأن يوماً الأخير رابف و قد وصف بأن يوم الترحلِ خامس له، و حينئد فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة إلى أول يوم.

259

و التاسع: عطف مالا يستغنى عنه

ك «اختصم زيدٌ و عمروٌ» و «اشترك زيدٌ و عمروٌ» و منه قول النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): «لولا أنّ الذنب خير من العُجب ما خلا الله بين عبده المؤمن و بين ذنب أبداً» (۵۰۲) و هذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب و تشاركها فى هذا الحكم «أم» المتصلة فى نحو: «سواءٌ على أقمتَ أم قعدتَ» فإنها عاطفة مالا يستغنى عنه.

و العاشر و الحادى عشر: عطف العام على الخاص و بالعكس

فالأول نحو: (رَبِّ اغْفِرْلى وَ لِوالِدى وَ لِمَنْ دَخَلَ بَيتِى مُؤمِناً وَ لِلْمُؤمِنينَ و المُؤمِناتِ) (نوح / ۲۸)

و الثانى نحو: (وَ إذ أخَذنا مِنَ النّبِيينَ مِيثاقَهُمْ وَ مِنْك وَ مِنْ نُوح) الآية (الأحزاب / ۷)

و تشاركها فى هذا الحكم الأخير «حتى» ك «مات الناسُ حتى الأنبياء» فإنها عاطفة خاصاً على عام.

و الثانى عشر: عطف عامل حذف و بقى معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد

كقوله تعالى: (وَالّذينَ تَبَوّؤُا الدّار وَ الإيمانَ مِنْ قَبلِهِم) (الحشر / ۹)

أى: و اعتقدوا الإيمان، و الجامع بينهما: الإيثار و لولا هذا التقييد لورد «اشترَيتُه بدرهم فصاعداً»؛ إذ التقدير: فذَهب الثمن صاعداً.

و الثالث عشر: عطف الشىء على مرادفه

نحو قوله تعالى: (إنّما أشكو بَثّى وَ حُزْنى إلَى الله) (يوسف / ۸۶)

و زعم ابن مالك أن ذلك قد يأتى فى «أو»
260
و أن منه: (و مَنْ يكسِبْ خَطِيئةً أو إثماً)
)النساء / ١١٢(

و الرابع عشر: عطف المقدّم على متبوعه للضرورة

كقوله (٥٠٣): ٣١٠ جمعت و فحشا غيبة و نميمة خصالاً ثلاثاً لست عنها بمرعوى

و الخامس عشر: عطف المخفوض على الجوار

كقوله تعالى (٥٠٤): (وَ حُور عِين)
)الواقعة / ٢٢(
فيمن جرّهما، فإن العطف على «وِلْدانٌ مُخَلَّدُونَ» لا على «أكواب و أباريقَ»؛إذ ليس المعنى أنّ الولدان يطوفون عليهم بالحور و الذى عليه المحققون أن خفض الجوار يكون فى النعت قليلاً وفى التوكيد نادراً و لا يكون فى النسق؛ لأن العاطف يمنع من التجاور.
تنبيه قد تخرج الواو عن إفادة مطلق الجمف فتستعمل بمعنى باء الجر كقولهم: «أنت أعلم و مالُك» و «بِعتُ الشّاء شاة و درهماً.«

الثانى و الثالث من أقسام الواو: واو ان يرتفع ما بعدهما

إحداهما: واو الاستئناف، نحو: (مَنْ يظْلِلِ الله فَلا هادِى لَهُ وَ يذَرُهُمْ الله)
)الأعراف / ١٨٦(
فيمن رفف و نحو: (واتّقُوا الله وَ يعَلّمُكمُ الله)
)البقرة / ٢٨٢(
؛ إذ لو كانت واو العطف، لجزم «يذر» كما قرأ الآخرون، و للزم عطف الخبر على الأمر، و قال أبواللّحّام التغلبى:

311على الحَكمِ المأتّى يوماًإذا قَضى قَضِيتهُ أنْ لا يجورَ و يقصِدُ و هذا متعين للاستئناف؛ لأن العطف يجعله شريكاً فى النفى؛ فيلزمالتناقض.

و الثانية: واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية، كقول أُمّ لقمان: ٣١٢ ماذا تقولون إن قال النبى لكم ماذا فعلتم و أنتم آخرُ الأُممِ و تسمى واو الابتداء، و يقدرها سيبويه و الأقدمون ب «إذ» و لا يريدون أنها به معناها؛ إذ لا يرادف الحرفُ الاسمَ، بل إنها و ما بعدها قيد للفعل السابق كما أن «إذ» كذلك، و لم يقدّروها ب «إذا»؛ لأنها لا تدخل على الجمل الاسمية و من أمثلها داخلة على الجملة الفعلية قول الفرزدق: ٣١٣ بأيدى رجال لمْ يشِيموا سيوفَهُمْ و لم تكثُرِ القَتْلَى بها حين سُلّتِ ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذمّاً.

و إذا سُبقت بجملة حالية احتملت عند مَنْ يجيز تعدد الحال العاطفة و الابتدائية، نحو: (اهْبِطُوا بَعْضُكمْ لِبَعْض عَدوٌ وَ لَكمْ فِى الأرضِ مُسْتَقرٌ)

)الأعراف / ٢٤(

الرابع و الخامس: واو ان ينتصب ما بعدهما، و هما: واو المفعول معه

كقول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «لاتأخذون حقّاً، و لا تَمْنَعُون

ضَيماً قد خُلّيتُم و الطريق فالنّجاة للمُقتَحِم و الهَلكةُ للمُتَلَوّم» (٥٠٨) و ليس النصب بها خلافاً للجرجانى و الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول فالأول كقول ميسون: ٣١٤ و لُبسُ عباءة و تقرّ عينى أحبُّ إلَى مِنْ لُبسِ الشفوفِ و الثانى شرطه أن يتقدم الواو نفى أو طلب، و يسمى الكوفيون هذه واو الصرف، و ليس النصب بها خلافاً لهم، و مثالُها: (وَلَمّا يعْلَمِ اللهُ الّذينَ جاهَدُوا مِنْكم وَ يعْلَمَ الصّابِرينَ)

)آل عمران / ١۴٢(

و الحقُّ: أن هذه واو العطف عطفت مصدراً مقدّراً على مصدر متوهم.

السادس و السابع: واو ان ينجر ما بعدهما

إحداهما:

واو القسم، و لا تدخل إلا على مُظهر، و لا تتعلق إلا بمحذوف، نحو قوله تعالى:

(وَالقُرآنِ الحَكيمِ)

)يس / ٢(

و قول الرسول (صلى الله عليه و آله و سلم) لعلى (عليه السلام): «والّذى بَعَثَنى بالحقّ، ما أخَرتُك إلاّ لنفسى، و أنت منّى بمنزلة هارون من موسى» (٥١٠) فإن تلتها واو أُخرى، نحو: (وَالتّينِ و الزّيتُونِ)

)التين / ١(

فالتالية واو العطف، و إلاّ احتاج كل من الاسمين إلى جواب.

الثانية: واو «ربّ«

كقول امرئ القيس: ٣١٥ و ليل كموج البحر أرخى سُدُولهُ على بِأنواعِ الهُمُوم لِيبْتَلى

263

و لاتدخل إلا على مُنكر و لا تتعلق إلاّ بمؤخّر و الصحيح: أنها واو العطف و أن الجرّ ب «ربّ» محذوفة خلافاً للكوفيين و المبرد.

الثامن: الزائدة

أثبتها الكوفيون و الأخفش و جماعةٌ، و حُملَ على ذلك: (حَتّى إذا جاءُوها وَ فُتِحَتْ أبوابها)

)الزّمر / ٧٣(

؛ بدليل الآية الأُخرى (٥١٢) و قيل: هى عاطفة، و الزائدة الواو فى (وَ قالَ لَهُمْ خَزَنَتُها)

)الزّمر / ٧٣(

و قيل: هما عاطفتان، و الجواب محذوف أى: كان كيت و كيت، و الزيادةُ ظاهرة فى

قوله: ۳۱۶ فَما بالُ منْ أسعى لأجبر عظمَهُ حِفاظاً و ينوى مِنْ سَفاهَتِه كسرى و قول أبى العيال الهذلى: ۳۱۷ وَ لَقَد رَمَقتُك فى الَمجالِسِ كلّها فإذا و أنتَ تَعِينُ مَنْ يبْغينى

التاسع: و او الثمانية

ذكرها جماعة من النحويين الضعفاء و الأُدباء و المفسرين، و زعموا أن العرب إذا عدّوا قالوا: ستة، سبعة و ثمانية، إيذاناً بأن السبعة عدد تام، و أن ما بعدها عددٌ مستأنف و جعلوا من ذلك: (سَيقُولُونَ ثَلاثةٌ رابِعُهُمْ كلْبُهُمْ)

)الكهف / ۲۲(

إلى قوله سبحانه: (سَبْعَةٌ وَ ثامِنُهُمْ كلْبُهُمْ)

)الكهف / ۲۲(

و قيل: هى فى ذلك لعطف جملة على جملة؛ إذ التقدير: هم سبعة، ثم قيل:

الجميع كلامهم، و قيل: العطف من كلام الله تعالى، و المعنى: نعم هم سبعة و ثامنهم كلبهم، و إن هذا تصديق لهذه المقالة كما أن (رَجماً بِالغَيبِ)

)الكهف / ۲۲(

تكذيب لتلك المقالة و يؤيده قول ابن عباس: حين جاءت الواو انقطعت العدّةُ، أى: لم تبق عدة عادّ يلتفت إليها. فان قلت: إذا كان المراد التصديق فما وجه مجىء: (قُلْ رَبّى أعْلَمُ بِعِدّتِهمْ ما يعْلَمُهُمْ إلاّ قَليلٌ)

)الكهف / ۲۲(

؟ قلنا: وجه الجملة الأُولى توكيد صحة التصديق بإثبات علم المصدق، و وجه الثانية الإشارة إلى أن القائلين تلك المقالة الصادقة قليل، أو أن الذى قالها منهم عن يقين قليل، أو لما كان التصديق فى الآية خفيفاً لا يستخرجه إلا مثل ابن عباس قيل ذلك و لهذا كان يقول: أنا من ذلك القليل، هم سبعة و ثامنهم كلبهم.

العاشر: الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها و إفادتها أنّ اتصافه بها أمرٌ ثابت

و هذا الواو أثبتها الزمخشرى و من قلّده و حملوا على ذلك مواضف الواوُ فيها كلّها و اوُالحال، نحو: (وَ عَسى أنْ تَكرَهُوا شَيئاً وَ هُوَ خَيرٌ لَكمْ)

)البقرة / ٢١۶(

الآية (أوْ كالّذى مَرّ عَلى قَرْيةٍ وَ هِى خاوِيةٌ عَلى عُرُوشِها)

)البقرة / ٢۵٩(

)وَ ما أهْلَكنا مِنْ قَرْيةٍ إلّا وَ لها كتابٌ مَعْلُومٌ(

)الحجر / ۴(

و المَسوّغ لمجى الحال من النكرة فى هذه الآية أمران: أحدهما خاص بها، و هو تقدم النفى و الثانى عام و هو امتناع الوصفية؛ إذ الحالُ متى امتنع كونُها صفةً جاز مجيئها من النكرة، و لهذا جاءت منها عند تقدمها عليها، نحو: «فى الدّار قائماً رجُلٌ» و عند جمودها، نحو: «هذا خاتمٌ حديداً» و مانع الوصفية فى هذه الآية أمران: أحدهما خاص بها، و هو اقتران الجملة ب «إلا»؛ إذ لا يجوز التفريغ

فى الصفات، لا تقول: «ما مررت بأحد إلّا قائم» نص على ذلك أبو على و غيره و الثانى عام و هو اقترانها بالواو.

الحادى عشر: واو ضمير الذكور

نحو: «الرّجالُ قامُوا» و قد تستعمل لغير العقلاء إذ نُزّلوا منزلتهم، نحو: (يا أيها النمل ادْخُلُوا مَساكنَكمْ)

)الّنمل / ١٨(

و ذلك لتوجيه الخطاب إليهم.

الثانی عشر: واو علامهٔ المذکرین فی لغهٔ طیئ أو أزد شنوءهٔ أو بَلْحارث

و منه الحدیث النبوی: «یتَعاقبونَ فیکم ملائکهٌ باللیلِ و ملائکهٌ بالنّهار» و هی عند سیبویه حرف دالّ علی الجماعهٔ کما أن التاء فی «قالت» حرفٌ دالّ علی التأنیث، و قیل: هی اسم مرفوع علی الفاعلیهٔ، ثم قیل: إن ما بعدها بدل منها، و قیل: مبتدأ و الجملهٔ خبر مقدم و قد تستعمل لغیر العقلاء إذا نزلوا منزلتهم. قال أبو سعید: نحو: «أکلُونی البراغیث»؛ إذ وصفت بالأکل لا بالقرص و هذا سهومنه؛ فإن الأکل من صفات الحیوانات عاقلهٔ و غیر عاقلهٔ، و قال ابن شجری: عندی أن الأکل هنا بمعنی العُدوان و الظلم، و شبه الأکل المعنوی بالحقیقی و قد حمل بعضهم علی هذه اللغهٔ: (وَأَسَرُّوا النَّجْوی الّذینَ ظَلَمُوا)

)الأنبیاء / ۳(

و حملها علی غیر هذه اللغهٔ أولی؛ لضعفها، و قد جُوّزَ فی «الّذینَ ظَلَمُوا» أن یکون بدلاً من الواو فی «و أسرّوا» أو مبتدأ، خبره إما «أسَرُّوا» أو قول محذوف عامل فی جملهٔ الاستفهام، أی: یقولون: هل هذا و أن یکون خبراً لمحذوف، أی: هم الذین، أو فاعلاً ب «أسَرّوا» و الواو علامهٔ کما قدمنا،

أو ب «یقول» محذوفاً، أو بدلاً من واو (استَمَعُوهُ)) ۵۱۶(

)الأنبیاء / ۲(

و أن یکون منصوباً علی البدل من مفعول «یأتیهم» أو علی إضمار «أذم» أو «أعنی» و أن یکون مجروراً علی البدل من «الناس» فی (اقْتَرَبَ لِلنّاسِ حِسابُهُمْ)

)الأنبیاء / ۱(

أو من الهاء و المیم فی (لاهِیهً قُلُوبُهُمْ)

)الأنبیاء / ۳(

؛ فهذه أحد عشر وجهاً.

الواو المفردهٔ و

الثالث عشر: و او الإنكار

نحو: «الرجُلوه» بعد قول القائل: قام الرجل، و الصواب: ألّا تعدّ هذه؛ لأنها إشباع للحركة، بدليل: «الرجُلاه» فی النصب، و «الرّجُليه» فی الجر، و نظيرها: الواو فی «مَنُو» فی الحكاية، و واو القوافی كقول جرير: ۳۱۸ مَتی كان الخيامُ بِذی طُلُوح سُقِيتِ الغَيثَ أيتها الخِيامُو

الرابع عشر: واوا لتذكر

كقول مَن أراد أن يقول: «يقوم زيد» فنسی «زيد»، فأراد مدّ الصوت ليتذكر، إذ لم يرد قطع الكلام: «يقُومُو» و الصواب: أن هذه كالتی قبلها.

الخامس عشر: الواو المُبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها

كقراءة قنبل: (وَ إلَيهِ النُّشُورُ وَ أمِنْتُمْ)

)الملك / ۱۵ و ۱۶(

)قالَ فِرعَوْنُ وَ امَنْتُمْ بِهِ(

)الأعراف / ۱۲۳(

و الصوابُ: ألّا تعد هذه أيضاً؛ لأنها مُبدلة، ولو صح عدُّها لصحّ عدُّ الواو من أحرف الاستفهام.

267

وا

علی وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف نداء مختصّاً بباب النُّدبة، كقول الرباب زوجة الإمام الحسين (عليه السلام): ۳۱۹ واحسيناً فلا نسيتُ حسينا أقصدتْه أسِنّةُ الأعداء و أجاز بعضُهم استعماله فی النداء الحقيقی.

و الثانی: أن تکون اسماًل «أعجب» و قد یقال: «واهاً» کقول أمیرالمؤمنین (علیه السلام): «واهاً واهاً و الصبرُ أیمن» (۵۱۹) و «وَی» کقوله (۵۲۰): و قال الکسائی: أصل «ویک»: «ویلک»؛ فالکاف ضمیر مجرور، و أما (وَی کأنّ الله)

)القصص / ۸۲(

فقال أبوالحسن: «وَی» اسم فعل، و الکاف حرف خطاب، و «أنّ» علی إضمار اللام، و المعنی: أعجب لأن الله، و قال الخلیل: «وَی» وحدها کما قال (۵۲۲): ۳۲۲ وَی کأنْ مَن یکن له نشب یحْ بَبْ و منْ یفتقِرْ یعشْ عیش ضُرّ و «کأنّ» للتحقیق.

268

حرف الألف

ذکر لها تسعهٔ أوجه:

أحدها: أن تکون للإنکار، نحو: «أعمراه» لمن قال: لقیت عمراً.

الثانی: أن تکون للتذکر ک «رأیت الرّجُلا» و قد مضی أن التحقیق ألّا یعدّ هذان.

الثالث: أن تکون ضمیرالاثنین، نحو: «الزیدان قاما.«

الرابع: أن تکون علامهٔ الاثنین کقول عمرو بن ملقط: ۳۲۳ ألْفیتا عَیناک عندَ القَفا أوْلی فأوْلی لک ذا واقِیهْ

الخامس: الألف الکافّهٔ کقول حُرْقهٔ بنت النعمان: ۳۲۴ فبینا نَسوسُ الناسَ و الأمر أمرُنا إذا نحنُ فیهمْ سوقهٌ لیس تُنصفُ

الألف و قیل: الألف بعضُ «ما» الکافهٔ و قیل: إشباف و «بین» مضافهٔ إلی الجملهٔ،

269

و یؤیده، أنها قد أُضیفت إلی المفرد فی قول أبی ذؤیب: ۳۲۵ بینا تعانُقِه الکماهَ وَرَوْغِه یوماً أُتیحَ لَهُ جَرِیءٌ سَلْفَعُ

السادس: أن تکون فاصلهٔ بین الهمزتین، نحو: (أَ أَنْذَرتَهُمْ)

)یس / ۱۰(

و دخولها جائز لا واجب، و لا فرق بين كون الهمزة الثانية مسهلة أو محققة.

السابع: أن يكون فاصلة بين النونين: نون النسوة و نون التوكيد، نحو: «إضرِبنانّ» و هذه واجبة.

الثامن: أن تكون لمدّ الصوت بالمنادى المستغاث، أو المتعجب منه، أو المندوب، كقوله (۵۲۶): ۳۲۶ يا يزيدا لآمل نَيلَ عِزّ و غِنى بَعْدَ فاقة وَ هَوانِ و قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «فَيا عجباً للدّهر، إذا صِرتُ يقْرَنُ بى مَنْ لَمْ يسْعَ بِقَدَمى، و لم تكن لَه كسابِقتى» (۵۲۷) و قول زينب الكبرى (عليها السلام): «يا حسيناه، يا حبيب رسول الله يا ابن مكةَ و منى) «۵۲۸.(

التاسع: أن تكون بدلاً من نون ساكنة و هى إما نون التوكيد أو تنوين المنصوب. فالأول: نحو: (لَنَسْفعاً)

)العلق / ۱۵(

)ولَيكوناً(

)يوسف / ۳۲(

و الثانى: ك «رأيت زيدا» فى لغة غير ربيعة.

ولايجوز أن تعد الألف المبدلة من نون «إذنْ» و لا ألف التكثير كألف «قبعثَرى» و لا ألف التأنيث كألف «حُبلى» و لا ألف الإلحاق كألف «أرْطى» و لا ألف الإطلاق كالألف فى قول خالدبن معدان لما شاهد رأس الإمام الحسين (عليه السلام): ۳۲۷ و يكبّرون بأن قُتلتَ و إنّما قَتَلُوا بك التكبير و التَهليلا و لا ألف التثنية ك «الزيدان» و لا ألف الإشباع الواقعة فى الحكاية، نحو: «مَنا» أو فى غيرها فى الضرورة كقوله: ۳۲۸ أعوذُ بالله منَ العقرابِ الشائلات عُقَد الأذنابِ و لا الألف التى تبين بها الحركة فى الوقف و هى ألف «أنا» عند البصريين، و لا ألف التصغير، نحو: «ذيا و اللّذَيا»؛ لأنهن أجزاء الكلمات

لاكلمات.

271

حرف الياء

الياء المفردة

تأتى على ثلاثة أوجه؛ و ذلك أنها تكون ضميراً للمؤنثة، نحو: «تقومين و قومى»، و حرفَ إنكار، نحو: «أزيدنيهْ» و حرفَ تذكار، نحو: «قدى» و قد تقدم البحث فيهما و الصوابُ: ألاّ يعدّا كما لاتعدياء التصغير، و ياء المضارعة، و ياء الإطلاق و ياء الإشباف و نحوهُنّ؛ لأنهن أجزاء للكلمات، لاكلمات.

يا

حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، و قد ينادى بها القريب توكيداً و قيل: هى مشتركة بين القريب و البعيد و قيل: بينهما و بين المتوسط، و هى أكثر أحرف النداء استعمالاً، و لهذا لايقدر عند الحذف سواها، نحو: (يوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا)

)يوسف / ٢٩(

و لا ينادى اسم الله عزوجل و الاسمُ المستغاثُ و «أيها و أيتها» الإ بها، و لا المندوب إلا بها أو ب «وا» و ليس نصب المنادى بها، و لا بأخواتها أحرفاً، و لابهن أسماء ل «أدعو» متحملة لضمير الفاعل،

272

خلافاً لزاعمى ذلك بل ب «أدعو» محذوفاً لزوماً، و قول ابن الطراوة: النداء إنشاء، و «أدعو» خبر، سهوٌ منه، بل «أدعو» المقدر إنشاء ك «بعتُ و أقسمتُ» و إذا ولى «يا» ما ليس بمنادى كالفعل فى (ألا يا اسْجُدُوا)

)النّمل / ٢٥(

يا و الحرف فى نحو قوله تعالى: (يا لَيتَنى مَعَهُمْ فَأَفُوز)

)النساء / ۷۳(

و قول الرسول (صلى الله عليه و آله و سلم): «يا رُبَّ كاسيةٍ فى الدُّنيا عاريةٍ فى الآخرة» (۵۳۱) و الجملة الاسمية كقوله (۵۳۲): ۳۲۹ يا لعنةُ الله و الأقوام كلهم و الصّالحين على سِمعانَ من جارٍ فقيل: هى للنداء و المنادى محذوف، و قيل: هى لمجرد التنبيه؛ لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها و قال ابن مالك: إن وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو: (ألا يا اسْجُدُوا)

)النّمل / ۲۵(

فهى للنداء؛ لكثرة وقوع النداء قبلهما، نحو: (يا آدَمُ اسْكنْ)

)البقرة / ۳۵(

)يا نُوحُ اهبِطْ(

)هود / ۴۸(

و نحو: (يا مالِك لِيقْضِ عَلَينا ربُّك)

)الزّخرف / ۷۷(

و إلا فهى للتنبيه و الله سبحانه و تعالى أعلم. يتلوه الجزء الثانى و اوله: «الباب الثانى فى تفسير الجمل«...

الباب الثانى: فى تفسير الجمل و ذكر أقسامها و أحكامها.

الباب الثالث: فى ذكر ما يتردّد بين المفردات و الجمل و هو الظرف و الجار و المجرور و ذكر أحكامهما.

الباب الرابع فى ذكر أحكام يكثر دورها، و يقبح بالمعرب جهلها

فى ذكر أحكام يكثر دورها، و يقبح بالمعرب جهلها

و عدم معرفتها على وجهها. فمن ذلك: ما يعرف به المبتدأ من الخبر. يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين فى ثلاث مسائل: إحداها: أن يكونا معرفتين، تساوت رتبتهما، نحو: (اللهُ ربُّنا)

)الشورى / ١٥(

أو اختلفت، نحو: «زيد الفاضل، و الفاضل زيد»، هذا هو المشهور،

وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ و خبراً مطلقاً، و قيل: المشتق خبر و إن تقدم، نحو: «القائم زيد.«

و التحقيق: أن المبتدأ ما كان أعرف ك «زيد» فى المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: من القائم؟ فتقول: «زيد القائم» فإن علمهما و جهل النسبة فالمقدم المبتدأ.

الثانية: أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما، نحو: «أفضل منك أفضل منى.«

1الثالثة: أن يكونا مختلفين تعريفاً و تنكيراً و الأول هو المعرفة ك «زيد قائم»، و أما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقاً، نحو: «ذهب خاتمك» و إن كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور و أما سيبويه فيجعله المبتدأ، نحو: «كم مالك» و «خير منك زيد» و وجهه: أن الأصل عدم التقديم و التأخير، و أنهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما، نحو: «الفاضل أنت«

و يتجه جواز الوجهين إعمالاً للدليلين، و يشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى: (فَإنَّ حَسْبَك اللهُ)

)الأنفال / ٦٢(

و قولهم: «بحسبك زيد» و الباء لا تدخل فى الخبر فى الإيجاب، و لخبريتها قولهم: «ما جاءت حاجتك؟» بالرفف و الأصل: ماحاجتك، فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ، و لولا هذا التقدير لم يدخل، إذ لايعمل فى الاستفهام ما قبله، و أما من نصب فالأصل: ما هى حاجتك؟، بمعنى أى حاجة هى حاجتك؟ ثم دخل الناسخ على الضمير فاستترفيه،

و نظيره أن تقول: «زيد هو الفاضل» و تقدر «هو» مبتدأ ثانيا لا فصلاً و لا تابعاً، فيجوز لك حينئذ أن تدخل عليه «كان» فتقول: «زيد كان الفاضلَ.«

و يجب الحكم بابتدائية المؤخر فى قوله: ۳۶۸ بنونا بنو أبنائنا و بناتُنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد رعياً للمعنى، و يضعف أن تقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة؛ لأن ذلك نادر الوقوف و مخالف للأُصول، اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغة، و الله أعلم.

ما يعرف به الاسم من الخبر

اعلم أن لهما ثلاث حالات: إحداها: أن يكونا معرفتين، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الاخر فالمعلوم الاسم و المجهول الخبر، فيقال: «كان زيد أخا عمرو» لمن علم زيداً و جهل أُخوته لعمرو، و «كان أخو عمرو زيداً» لمن يعلم أخا عمرو و يجهل أن اسمه زيد، و إن كان يعلمهما و يجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم، فتقول: «كان زيد القائم» لمن كان قد سمع بزيد و سمع برجل قائم، فعرف كلا منهما بقلبه، و لم يعلم أن أحدهما هو الآخر، و يجوز قليلا «كان القائم زيداً» و إن لم يكن أحدهما أعرف فأنت مخير، نحو: «كان زيد أخا عمرو، و كان أخو عمرو زيداً«

و يستثنى من مختلفى الرتبة نحو: «هذا» فإنه يتعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل به، فيقال: «كان هذا أخاك، و كان هذا زيداً» إلا مع الضمير، فإن الأفصح فى باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ و تدخل التنبيه عليه، فتقول: «ها أناذا» و لايتأتى ذلك فى باب الناسخ؛ لأن الضمير متصل بالعامل، فلا يتأتى دخول التنبيه عليه، على أنه سمع قليلاً فى باب المبتدأ: «هذا أنا.«

واعلم أنهم حكموا ل «أن و أنّ» المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير؛ لأنه لايوصف كما أن الضمير كذلك؛ فلهذا قرأت السبعة: (ما كانَ حُجَّتَهُمْ إلاّ أَنْ قالُوا)

)الجاثية / ۲۵(

)فَما كانَ جَوابَ قَوْمِهِ إلاّ أَنْ قالُوا(

)النمل / ۵۶(

و الرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه فى التعريف. الحالة الثانية: أن يكونا نكرتين، فإن كان لكل منهما مسوغ للإخبار عنها

3فأنت مخير فيما تجعله منهما الاسم و ما تجعله الخبر، فتقول: «كان خير من زيد شراً من عمرو» أو تعكس، و إن كان المسوغ لإحداهما فقط جعلتها الاسم، نحو: «كان خير من زيد امرأة.»

الحالة الثالثة: أن يكونا مختلفين، فتجعل المعرفة الاسم و النكرة الخبر، كقول صفية بنت عبدالمطلب فى رثاء النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): ۳۶۹ و كنت رحيماً، هادياً و معلّماً ليبك عليك اليوم من كان باكياً و لا يعكس إلا فى الضرورة، كقول حسان: ۳۷۰

كأنّ خبيئة من بيت رأس يكون مزاجَها عسلٌ و ماء

و أما تجويز الزجاج فى قراءة ابن عامر (أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيةٌ أَنْ يعْلَمَهُ)

)الشعراء / ۱۹۷(

بتأنيث «تكن» و رفع «آية»، كون «آية» اسمها و «أن يعلمه» خبرها؛ فردوه لما ذكرنا، و اعتذر له بأن النكرة قد تخصصت ب «لهم.»

ما يعرف به الفاعل من المفعول

و أكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً و الآخراسماً تاماً و طريق معرفة ذلك أن تجعل فى موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوف و إن كان منصوباً ضميره المنصوب، و تبدل من الناقص اسماً به معناه فى العقل و عدمه، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهى صحيحة قبله، و إلا فهى فاسدة؛ فلايجوز «أعجب زيد ما كره عمرو» إن أو قعت «ما» على ما لايعقل؛ لأنه لايجوز «أعجبت الثوب» و يجوز النصب؛

لأنه يجوز «أعجبنى الثوب» فإن أو قعت «ما«

4على أنواع من يعقل جاز؛ لأنه يجوز «أعجبت النساء» و إن كان الاسم الناقص «من» أو «الذين» جاز الوجهان أيضاً.

فرعان

تقول: «أمكن المسافر السفر» بنصب المسافر؛ لأنك تقول: «أمكننى السفر» و لا تقول: «امكنت السفر» و

تقول: «زيد فى رزق عمرو عشرون ديناراً» برفع العشرين لاغير، فإن قدمت عمراً فقلت «عمرو زيد فى رزقه عشرون» جاز رفع العشرين و نصبه، و على الرفع فالفعل خال من الضمير، فيجب توحيده مع المثنى و المجموف و يجب ذكر الجار و المجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ، و على النصب فالفعل متحمل للضمير، فيبرز فى التثنية و الجمف و لايجب ذكر الجار و المجرور.

ما افترق فيه عطف البيان و البدل

و ذلك ثمانية أُمور: أحدها: أن العطف لايكون مضمراً و لاتابعاً لمضمر؛ لأنه فى الجوامد نظير النعت فى المشتق،

و لهذا لاتصح إجازة الزمخشرى فى (أَنِ اعْبُدُوا اللهِ)

)المائدة / ١١٧(

أن يكون بياناً للهاء من قوله تعالى: (إلاّ ما أَمَرْتَنِى بِهِ)

)المائدة / ١١٧(

نعم أجاز الكسايى أن ينعت الضمير بنعت مدح أوذم أو ترحم، فالأول، نحو: (لا إلهَ إلاّ هُوَ الرَّحْمنُ الرَّحِيمُ)

)البقرة / ١٦٣(

و الثانی، نحو: «مررت به الخبیث» و الثالث، نحو قوله:

5371قدأصحبت بِقَرْقَری کوَانسا فلاتَلُمه أن ینام البائسا

وقال الزمخشری فی (جَعَلَ اللهُ الْکعْبَةَ البَیتَ الْحَرامَ)

)المائدة / ۹۷(

إن (اَلْبَیتَ الْحَرامَ) عطف بیان علی جهة المدح کما فی الصفة، لاعلی جهة التوضیح، فعلی هذا لایمتنع مثل ذلک فی عطف البیان علی قول الکسائی.

و أما البدل فیکون تابعاً للمضمر بالاتفاق، نحو: (وَ ما أَنْسانِیهُ إلاّ الشَّیطانُ أَنْ أَذْکرَهُ)

)الکهف / ۶۳(

و إنما امتنع الزمخشری من تجویز کون (أَنِ اعْبُدُوا اللهَ)

)المائدة / ۱۱۷(

بدلاً من الهاء فی «به» توهماً منه أن ذلک یخل بعائد الموصول، و هو مردود بأن العائد موجود حساً و أجاز النحویون أن یکون البدل مضمراً تابعاً لمضمر ک «رأیته إیاه» أو الظاهر ک «رأیت زیداً إیاه» و خالفهم ابن مالک فقال: إن الثانی لم یسمف و إن الصواب فی الأول: قول الکوفیین: إنه توکید کما فی «قمت أنت.«

)آل عمران / ۹۷(

فسهو (۸۰) و لایختلف فی جواز ذلک فی البدل، نحو: (إلی صِراط مُسْتَقِیم صِراطِ اللهِ)

)الشوری / ۵۲ و ۵۳(

و نحو: (بِالنّاصِیةِ ناصِیةٍ کاذِبَةٍ)

)العلق / ۱۵ و ۱۶(

الثالث: أنه لایکون جملة، بخلاف البدل، نحو: (ما یقالُ لَک إلاّ ما قَدْ قِیلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِک إنَّ رَبَّک لَذُو مَغْفِرَةٍ وَ ذُو عِقاب أَلِیم)

)فصلت / ۴۳(

6الرابع: أنه لایکون تابعاً لجملة، بخلاف البدل، نحو: (اِتَّبِعُوا الْمُرسَلِینَ اِتَّبِعُوا مَنْ لا

يسْأَلُكمْ أَجْراً)
)يس / ۲۰ و ۲۱(
و قوله: ۳۷۲ أقول له: ارحل لاتقيمن عندنا و إلا فكن فى السر و الجهر مُسلما
الخامس: أنه لايكون فعلاً تابعاً لفعل، بخلاف البدل، نحو قوله تعالى: (وَ مَنْ يفْعَلْ ذلِك يلْقَ أَثاماً يضاعَفْ لَهُ الْعَذابُ)
)الفرقان / ۶۸ و ۶۹(
السادس: أنه لايكون بلفظ الأول، و يجوز ذلك فى البدل بشرط أن يكون مع الثانى زيادة بيان كقراءة يعقوب: (وَ تَرى كلَّ أُمَّة جاثِيةً كلَّ أُمَّة تُدْعى إلى كتابِها)
)الجاثية / ۲۸(
بنصب «كل» الثانية، فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو و هذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن عطف البيان لايكون من لفظ الأول، و تبعه على ذلك ابن مالك و ابنه، و حجتهم: أن الشىء لايبين نفسه، و فيه نظر من أوجه:
أحدها: أنه يقتضى أن البدل ليس مبيناً للمبدل منه، و ليس كذلك، و لهذا منع سيبويه «مررت بى المسكين و بك المسكين» دون «به المسكين» و إنما يفارق البدل عطف البيان فى أنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين و العطف تبيين بالمفرد المحض.
و الثانى: أن اللفظ المكرر إذا اتصل به مالم يتصل بالأول كما قدمناه اتجه كون الثانى بياناً بما فيه من زيادة الفائدة، و على ذلك أجازوا الوجهين فى نحو قول عبدالله بن رواحة: ۳۷۳ يا زيدُ زيد اليعملات الذُّبَّل تطاول الليل هُدِيتَ فانزِل إذا ضممت المنادى فيه.
7و الثالث: أن البيان يتصور مع كون المكرر مجرداً، و ذلك فى مثل قولك: «يا زيدُ زيدٌ» إذا قلته و بحضرتك اثنان اسم كل منهما «زيد» فإنك حين تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما و إقبالك عليه فظهر المراد.
السابع: أنه ليس فى نية إحلاله محل الأول، بخلاف البدل، و لهذا امتنع البدل و تعين

البيان فی نحو: «یا زید الحارث» و فی نحو: «یا سعید کرزٌ» بالرفع أو «کرزاً» بالنصب، بخلاف «یا سعیدُ کرزُ» بالضم فإنه بالعکس.

الثامن: أنه لیس فی التقدیر من جملة اُخری، بخلاف البدل، و لهذا امتنع أیضاً البدل و تعین البیان فی نحو قولک: «هند قام عمرو أخوها» و نحو: «مررت برجل قام عمرو أخوه.«

ما افترق فیه اسم الفاعل و الصفة المشبهة

و ذلک أحد عشر أمراً:

أحدها: أنه یصاغ من المتعدی و القاصر ک «ضارب و قائم و مستخرج و مستکبر» و هی لاتصاغ إلا من القاصر، (۸۳) ک «حسن و جمیل.«

8الثانی: أنه یکون للأزمنة الثلاثة، و هی لاتکون إلا للحاضر، (۸۴) أی: الماضی المتصل بالزمن الحاضر.

الثالث: أنه لایکون إلا مجاریاً للمضارع فی حرکاته و سکناته ک «ضاربو یضرب و منطلق و ینطلق» و منه: «یقوم و قائم»؛ لأن الأصل: «یقوم» بسکون القاف و ضم الواو، ثم نقلوا، و أما توافق أعیان الحرکات فغیر معتبر، بدلیل «ذاهب و یذهب» و لهذا قال ابن الخشاب: هو وزن عروضی لاتصریفی و هی تکون مجاریة له ک «منطلق اللسان و مطمئن النفس و طاهر العرض» و غیر مجاریة و هو الغالب، نحو: «ظریف و جمیل.«

الرابع: أن منصوبه یجوز أن یتقدم علیه، نحو: «زید عمراً ضارب» و لایجوز «زید وجهَه حسن.«

الخامس: أن معموله یکون سبیاً و أجنبیاً، نحو: «زید ضارب غلامَهو عمراً» و لایکون معمولهاإلا سبیاً تقول: «زید حسن وجهَه أوالوجه» و یمتنع «زید حسن عمراً.«

9السادس: أنه لایخالف فعله فی العمل، و هی تخالفه، فإنها تنصب مع قصور فعلها، تقول: «زید حسن وجهه» و یمتنع «زید حسنَ وجهه» بالنصب، خلافاً لبعضهم.

السابع: أنه يجوز حذفه و بقاء معموله، و لهذا أجازوا «أنا زيداً ضاربه» و «هذا ضارب زيد و عمراً» بخفض «زيد» و نصب «عمرو» بإضمار فعل أو وصف منون، و أما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرز كما سيأتى، و لايجوز «مررت برجل حسن الوجه و الفعل» بخفض «الوجه» و نصب «الفعل» و لا «مررت برجل وجهه حَسَنِه» بنصب «الوجه» و خفض الصفة؛ لأنها لاتعمل محذوفة، و لأن معمولها لايتقدمها، و ما لايعمل لايفسر عاملاً.

الثامن: أنه لايقبح حذف موصوف اسم الفاعل و إضافته إلى مضاف إلى ضميره، نحو: «مررت بقاتل أبيه» و يقبح «مررت بحسن وجهه.«

التاسع: أنه يفصل مرفوعه و منصوبه، ك «زيد ضارب فى الدار أبوه عمراً»، و يمتنع عند الجمهور «زيد حسن فى الحرب وجهه» رفعت أو نصبت.

العاشر: أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابف و لايتبع معمولها بصفة، قاله الزجاج و متأخرو المغاربة، و يشكل عليهم الحديث فى صفة الدجال «أعور عينه اليمنى) «٨٥.(

الحادى عشر: أنه يجوز إتباع مجروره على المحل عند من لايشترط المحرز، و يحتمل أن يكون منه: (وَ جاعِلِ الّيل سَكناً وَ الشَّمْسَ)

)الأنعام / ٩٦(

و لا يجوز «هو حسن الوجه و البدن» بجر «الوجه» و نصب «البدن» خلافاً للفراء أجاز

»هو قوى الرجل و اليد» برفع المعطوف، و أجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور فى البابين، كقول امرئ القيس: ٣٧۴ فظلّ طُهاة اللحم مابين مُنْضِجِ صَفيف شِواء أو قدير مُعَجّل «القدير» المطبوخ فى القدر، و هو عندهم عطف على «صفيف» و خرج على أن الأصل: «أو طابخ قدير» ثم حذف المضاف و أُبقى جر المضاف إليه، كقراءة بعضهم: (وَاللهُ يرِيدُ الآخِرَةَ)

)الأنفال / ۶٧(

بالخفض، أو أنه عطف على «صفيف» و لكن خفض على الجوار أو على توهم أن «الصفيف» مجرور بالإضافة كما قال زهير: ۳۷۵ بدالى أنى لست مدرك مامضى و لا سابق شيئاً إذا كان جائيا

ما افترق فيه الحال و التمييز، و ما اجتمعا فيه

اعلم أنهما اجتمعا فى خمسة اُمور، و افترقا فى سبعة. فأوجه الاتفاق أنهما: اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام و أما أوجه الافتراق: فأحدها أن الحال تكون جملة كقول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «بعثه و الناس ضُلاّل فى حَيرة» (۸۸) و ظرفاً، نحو: «رأيت الهلال بين السحاب» و جاراً و مجروراً، نحو: (فَخَرَجَ عَلى قَوْمِه فِى زِينَتِه))القصص / ۷۹(

و التمييز لايكون إلا اسماً.

11

و الثانى: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها، كقوله تعالى: (وَلا تَمْشِ فِى الأَرْضِ مَرَحاً)

)الإسراء / ۳۷(

بخلاف التمييز.

و الثالث: أن الحال مبينة للهيئات، و التمييز مبين للذوات.

و الرابع: أن الحال تتعدد كقول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «و أستهديه قريباً هادياً، و أستعينه قاهراً قادراً، و أتوكل عليه كافياً ناصراً» (۸۹) بخلاف التمييز.

و الخامس: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، أو وصفاً يشبهه، نحو: (خُشَّعاً أَبْصارُهُمْ يخْرُجُونَ)

)القمر / ۷(

و قول يزيد بن زياد: ۳۷۶ عَدَسْ ما لعبّاد عليك إمارة نجوتِ و هذا تحملين طليق أى: و

هذا طليق محمولا لكَ، و لا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح، فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله: ٣٧٧ إذَاالمرء عيناًقرّ بالعيش مُثريا و لم يعن بالإحسان كان مذمّما فسهو؛ لأن «المرء» مرفوع بمحذوف يفسره المذكور، و الناصب للتمييز هو المحذوف، و أما قوله: ٣٧٨ أنفساً تطيب بنيل المنى و داعى المنون ينادى جهاراً فضرورة.

و السادس: أن حق الحال الاشتقاق، و حق التمييز الجمود، و قد يتعا كسان فتقع الحال جامدة، نحو: «هذا مالك ذهبا» (وَ تَنْحِتُونَ الْجِبالَ بُيوتاً)

)الأعراف / ٧۴(

12

و يقع التمييز مشتقاً، نحو: «لله دره فارساً» و اختلف فى المنصوب بعد «حبذا» فقال الأخفش و الفارسى و الربعى: حال مطلقاً، و أبو عمرو بن العلاء: تمييز مطلقاً، و قيل: الجامد تمييز و المشتق حال، و قيل: الجامد تمييز و المشتق إن اريد تقييد المدح به كقوله: ٣٧٩ يا حبذاالمال مبذولابلاسرف فى أوجه البر إسراراً و إعلاناً فحال، و إلا فتمييز، نحو: «حبذا راكباً زيد» و السابع: أن الحال تكون مؤكدة لعاملها، نحو: (فَتَبَسَّمَ ضاحِكاً)

)النمل / ١٩(

و لا يقع التمييز كذلك.

أقسام الحال

تنقسم باعتبارات:

الأول: انقسامها باعتبار انتقال معناها و لزومه إلى قسمين: منتقلة و هو الغالب، و ملازمة، و ذلك واجب فى ثلاث مسائل:

إحداها: الجامدة غير المؤولة بالمشتق، نحو: «هذا مالك ذهباً» بخلاف نحو: «بعته يداً بيد»

فإنه بمعنى متقابضين، و هو وصف منتقل، و إنما لم يؤول فى الأول؛ لأنها مستعملة فى معناها الوضعى، بخلافها فى الثانى، و كثير يتوهم أن الحال الجامدة لا تكون إلا مؤولة بالمشتق، و ليس كذلك.

الثانية: المؤكدة، نحو: (ولّى مُدْبِراً)

)النمل / ١٠(

الثالثة: التى دل عاملها على تجدد صاحبها، نحو: (وَ خُلِقَ الْأِنسانُ ضَعِيفاً)

)النساء / ٢٨(

و تقع الملازمة فى غير ذلك بالسماف و منه: (قآئِماً بِالْقِسْطِ)

)

آل عمران / ١٨(

إذا أُعرب حالاً، و قول جماعة: إنها مؤكدة، وهم؛ لأن معناها غير مستفاد مما قبلها.

الثانى: انقسامها بحسب قصدها لذاتها و للتوطئة بها إلى قسمين: مقصودة و هو الغالب، و موطِّئة و هى الجامدة الموصوفة، نحو: (فَتَمثَّلَ لَها بَشَراً سَوِياً)

)مريم / ١٧(

فإنما ذكر «بشراً» توطئة لذكر «سوياً» و تقول: «جاءنى زيد رجلاً محسناً.«

الثالث: انقسامها بحسب الزمان إلى ثلاثة: مقارنة، و هو الغالب، نحو: (هذابَعْلِى شَيخاً)

)هود / ٧٢(

و مقدرة، و هى المستقبلة ك «مررت برجل معه صقر صائداً به غداً»، أى: مقدراً ذلك، و محكية، و هى الماضية، نحو: «جاء زيد أمس راكباً) «٩۴(

الرابع: انقسامها بحسب التبيين و التوكيد إلى قسمين: مبينة، و هو الغالب، و تسمى مؤسسة أيضاً، و مؤكدة، و هى التى يستفاد معناها بدونها، و هى ثلاثة: مؤكدة لعاملها، نحو: (ولّى مُدْبِراً)

)النمل / ١٠(

و مؤكدة لصاحبها، نحو: «جاء القوم طرّاً»، و مؤكدة لمضمون الجملة، نحو: «زيد أبوك عطوفاً» و مما يشكل، قولهم فى نحو: «جاء زيد و الشمس طالعة»: إن الجملة الاسمية حال، مع أنها لاتنحل إلى مفرد، و لاتبين هيئة فاعل و لامفعول، و لا هى حال مؤكدة،

14

فقال ابن جنى، تأويلها: جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه، يعنى فهى كالحال و النعت السببيين ك «مررت بالدار قائماً سكانها، و برجل قائم غلمانه»، و قال ابن عمرون: هى مؤولة بقولك: مُبكراً، و نحوه، و قال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشرى: إنما الجملة مفعول معه، و أثبت مجيء المفعول معه جملة، و قال الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى: (وَالْبَحْرُ يمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُر)

)لقمان / ٢٧(

فى قراءة من رفع «البحر»: هو كقول امرئ القيس: ٣٨٠ و قدأغتدى و الطير فى و كناتها بمُنْجَرِد قيد الأوابد هيكل و «جئت و الجيش مصطف» و نحوهما من الأحوال التى حكمها حكم الظروف، فلذلك عريت عن ضمير ذى الحال، و يجوز أن يقدر: و بحرها أى: و بحر الأرض.

15

إعراب أسماء الشرط و الاستفهام و نحوها

و إلا فإن وقع بعدها اسم نكرة، نحو: «من اب لك؟» فهى مبتدأة، أو اسم معرفة، نحو: «من زيد؟» فهى خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق، و لايقع هذان النوعان فى أسماء الشرط، و إلا فإن وقع بعدها فعل قاصر فهى مبتدأة، نحو: «من قام؟«

و قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «و من تلن حاشيته يستدم من قومه المودةُ» (٩٧)، و الأصح أن الخبر فعل الشرط لافعل الجواب، و إن وقع بعدها فعل متعد فإن كان واقعا عليها فهى مفعولة به، نحو: (فَأَى آياتِ اللهِ تُنْكرُونَ)

)غافر / ٨١(

و نحو: (أَيّاًماتَدْعُوا)

)الإسراء / ١١٠(

و نحو: (مَنْ يضْلِلِ اللهُ فَلا هادِى لَهُ)

)الأعراف / ١٨۶(

و إن كان واقعاً على ضميرها، نحو: «من رأيته؟» أو متعلقها، نحو: «من رأيت أخاه؟» فهى مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور.

تنبيه

و إذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده؛ لأنه اسم تام، و فعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك: «من يقم» لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك: «كل من الناس يقوم«

أو فعل الجواب؛ لأن الفائدة به تمت، و لالتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصح، و لأن نظيره هو الخبر فى قولك: «الذى يأتينى فله درهم«

أو مجموعهما، لأن قولك: «من يقم أقم معه» بمنزلة قولك: «كل من الناس إن يقم أقم معه» و الصحيح: الأول، و إنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط، لا من حيث الخبرية.

16

مسوغات الابتداء بالنكرة

لم يعول المتقدمون فى ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، و رأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواطن الفائدة، فتتبعوها، فمن مقل مخلّ، و من مكثر مورد مالايصلح أو معدد لأُمور متداخلة، و الذى يظهر أنها منحصرة فى عشرة أُمور:

أحدها: «أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديراً أو معنى»، فالأول، نحو: (وَ أَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ))الأنعام / ٢(

و من ذلك قولهم: «ضعيف عاذ بقرملة»، إذ الأصل: رجل ضعيف، فالمبتدأ فى الحقيقة هو المحذوف، و هو موصوف، و النحويون يقولون: يبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خلفاً من موصوف، و الصواب: ما ذكرناه و ليست كل صفة تحصل الفائدة، فلو قلت: «رجل من الناس جاءنى» لم يجز.

و الثانى، نحو قولهم: «السمن منوان بدرهم» أى: منوان منه بدرهم، و قولهم: «شر أهر ذاناب»، إذا المعنى: شر أى شر و الثالث نحو: «رجيل جاء نى»؛ لأنه فى معنى رجل صغير، و قولهم: «ما أحسن زيداً»؛ لأنه فى معنى شىء عظيم حسّن زيداً، و ليس فى هذين النوعين صفة مقدرة فيكونا من القسم الثانى و الثانى: أن تكون عاملة: إما رفعاً، نحو: «قائم الزيدان» عند من أجازه، أو نصباً، نحو: «أمر بمعروف صدقة»؛ إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر أو جراً، نحو: «غلام امرأة جاءنى»، و شرط هذه: أن يكون المضاف إليه نكرة، كما مثلنا، أو معرفة و المضاف مما لايتعرف بالإضافة، نحو: «مثلك لايبخل» و «غيرك لايجود» و أما ما عدا ذلك فإن المضاف إليه فيه معرفة لانكرة.

و الثالث: العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء

به، نحو: (طاعَةٌ وَ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ)

)محمّد / ٢١(

(98)أى: أمثل من غيرهما، و نحو: (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَ مَغْفِرَةٌ خَيرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يتْبَعُها أَذًى))البقرة / ٢۶٣(

و كثير منهم أطلق العطف و أهمل الشرط، منهم ابن مالك.

و الرابع: أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً، قال ابن مالك: أو جملة، نحو: (وَ لَدَينا مَزِيدٌ))ق / ٣۵(

و (لِكلِّ أَجَل كتابٌ)
)الرعد / ۳۸(
و «قصدك غلامُه رجل» و شرط الخبر فيهن الاختصاص، فلوقيل: «فى دار رجل» لم يجز؛ لأن الوقت لايخلوعن أن يكون فيه رجل ما فى دار ما، فلا فائدة فى الإخبار بذلك، قالوا: و التقديم، فلايجوز «رجل فى الدار» و الصواب: أن يقال: إنما وجب التقديم هنا؛ لدفع توهم الصفة، و اشتراطه هنا يوهم أن له مدخلاً فى التخصيص، و قد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر و ذاك موضعها.
و الخامس: أن تكون عامة: إما بذاتها كأسماء الشرط و أسماء الاستفهام، أو بغيرها، نحو: «ما رجل فى الدار» و «هل رجل فى الدار؟» و (أَ إلهٌ مَعَ اللهِ)
)النمل / ۶۰(
و السادس: أن تكون مراداً بها الحقيقة من حيث هى، نحو: «رجل خير من امرأة.«
و السابع: أن تكون فى معنى الفعل، و هذا شامل لنحو: «عجب لزيد«
و ضبطوه بأن يراد بها التعجب،

و لنحو: (سَلامٌ عَلى إلْ ياسِينَ)
)الصافات / ۱۳۰(
و (وَيلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ)
)المطففين / ۱(
و ضبطوه بأن يراد بها الدعاء، و لنحو: «قائم الزيدان» عند من جوزها، و على هذا ففى نحو: «ما قائم الزيدان» مسوغان، و أما منع الجمهور لنحو: «قائم الزيدان» فليس لأنه لا مسوغ فيه للابتداء، بل إما لفوات شرط العمل و هو الاعتماد، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر و هو تقدم النفى أو الاستفهام، و هذا أظهر، لوجهين:
أحدهما: أنه لايكفى مطلق الاعتماد، فلايجوز فى نحو: «زيد قائم أبوه» كون «قائم» مبتدأ

و إن وجد الاعتماد على المخبر عنه و الثانى أن اشتراط الاعتمادو كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل فى المنصوب، لا لمطلق العمل، بدليلين: أحدهما: أنه يصح «زيد قائم أبوه أمس» و الثانى أنهم لم يشترطوا لصحة نحو: «أقائم الزيدان» كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال.

و الثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة، نحو: «شجرة سجدت»؛ إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففى الإخبار به عنها فائدة، بخلاف نحو: «رجل مات» و نحوه و التاسع: أن تقع بعد «إذا» الفجائية، نحو: «خرجت فإذا أسدأو رجل بالباب»، إذ لاتوجب العادة ألا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل.

و العاشر: أن تقع فى أول جملة حالية، نحو قولك: «قطعت الصحراء و دليل يهدينى» و علة الجواز ما ذكرناه فى المسألة قبلها، و من ذلك قوله: ٣٨١ الذئب يطرقهافى الدهرواحدة و كل يوم ترانى مُديةٌ بيدى

19

و بهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم و من روى «مدية» بالنصب فمفعول لحال محذوفة، أى: حاملاً أو ممسكا، و لايحسن أن يكون بدلاً من الياء.

و مما ذكروا من المسوغات: أن تكون النكرة محصورة، نحو: «إنما فى الدار رجل» أو للتفصيل، نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «والدهر يومان: يوم لك و يوم عليك، فإذا كان لك فلاتبطر و إذا كان عليك فاصبر» (١٠٠)، أو بعد فاء الجزاء، نحو: «إن مضى عير فعير فى الرباط» و فيهن نظر، أما الأُولى فلأن الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجىء «إنما»

و أما الثانية فلاحتمال «يوم» الأول للبدلية و الثانى عطف عليه و يسمى بدل التفصيل، و أما الثالثة فلأن المعنى: فعير آخر، ثم حذفت الصفة.

أقسام العطف

اشارة

وهی ثلاثة:

أحدها: العطف علی اللف ۱ و هو الأصل

نحو: «لیس زید بقائم و لا قاعد» بالخفض، و شرطه إمکان توجه العامل إلی المعطوف، فلایجوز فی نحو: «ما جاءنی من امرأة و لا زید» إلا الرفع عطفاً علی الموضع؛ لأن «من» الزائدة لا تعمل فی المعارف.

وقد یمتنع العطف علی اللفظ و علی المحل جمیعاً، نحو: «ما زید قائماً لکن أو بل قاعد»؛ لأن فی العطف علی اللفظ إعمال «ما» فی الموجب، و فی العطف علی المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، و الصواب: الرفع علی إضمار مبتدأ.

20

و الثانی: العطف علی المحل

نحو «لیس زید بقائم و لا قاعداً» بالنصب

وله عند المحققین ثلاثة شروط:

أحدها: إمکان ظهوره فی الفصیح، ألا تری أنه یجوز فی «لیس زید بقائم» و «ما جاءنی من امرأة» أن تسقط الباء فتنصب، و «مِن» فترفع و علی هذا فلایجوز «مررت بزید و عمراً» خلافاً لابن جنی؛ لأنه لایجوز «مررت زیداً» و أما قول جریر: ۳۸۲ تمرون الدیار و لم تعوجوا کلامکم علی إذن حرام فضرورة، و لا تختص مراعاة الموضع بأن یکون العامل فی اللفظ زائداً کما مثلنا، بدلیل قول لبید: ۳۸۳ فإن لم تجدمن دون عدنانوالداً و دون مَعَدّ فلتزعْک العواذل

و الثانی: أن یکون الموضع بحق الأصالة، فلایجوز «هذا ضارب زیداً و أخیه»؛ لأن الوصف المستوفی لشروط العمل، الأصل: إعماله لا إضافته لا لتحاقه بالفعل.

و الثالث: وجود المحرز، أى: الطالب لذلك المحل، و ابتنى على هذا امتناع مسائل:
إحداها: «إن زيداً و عمرو قائمان» و ذلك لأن الطالب لرفع «زيد» هو الابتداء و الابتداء هو التجرد، و التجرد قد زال بدخول «إنّ.«
21
المسألة الثانية: «إن زيداً قائم و عمرو» إذا قدرت «عمراً» معطوفاً على المحل، لامبتدأ، و أجاز هذه بعض البصريين؛ لأنهم لم يشترطوا المحرز، و إنما منعوا الأُولى لمانع آخر، و هو توارد عاملين: «إن» و الابتداء، على معمول واحد و هو الخبر، و أجازهما الكوفيون؛ لأنهم لايشترطون المحرز، و لأن «إنّ» لم تعمل عندهم فى الخبر شيئاً، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها،
و لكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجىء الخبر خفاء إعراب الاسم؛ لئلا يتنافر اللف ١ و لم يشترطه الكسايى كما أنه ليس بشرط بالاتفاق فى سائر مواضع العطف على اللفظ.
و حجتهما قوله تعالى: (إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ الَّذِينَ هادُوا وَ الصّابئونَ)
)المائدة / ۶۹(
الآية، و قولهم: «إنك و زيد ذاهبان» و أُجيب عن الآية بأمرين: أحدهما: أن خبر «إن» محذوف، أى: مأجورون أو آمنون أو فرحون، و «الصابئون» مبتدأ و ما بعده الخبر و يضعفه أنه حذف من الأول لدلالة الثانى عليه و إنما الكثير العكس و الثانى: أن الخبر المذكور ل «إن» و خبر «الصابئون» محذوف، أى: كذلك و يضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها و عن المثال بأمرين: أحدهما: أنه عطف على توهم عدم ذكر «إن» و الثانى: أنه تابع لمبتدأ محذوف، أى: إنك أنت و زيد ذاهبان و عليهما خرج قولهم: «إنهم أجمعون ذاهبون.«
المسألة الثالثة: «هذا ضارب زيد و عمراً» بالنصب.
المسألة الرابعة: «أعجبنى ضربُ زيد و عمرو» بالرفع أو «و عمراً» بالنصب، منعهما الحذاق؛ لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل فى اللفظ حتى يكون ب «أل» أو منوناً أو

مضافاً،

و أجازهما قوم تمسكاً بظاهر قوله تعالى: (وَ جاعِلِ الّيلِ سَكناً وَ الشَّمْسَ وَ الْقَمَرَ حُسْباناً))الأنعام / ۹۶(

و قول الشاعر:

22

384هَوِيتَ سناء مستطاباً مُجدّدا فلم تخلُ من تمهيد مجد و سوددا

و أُجيب بأن ذلك على إضمار عامل يدل عليه المذكور، أى: و جعل الشمس، و مهدت سوددا، أو يكون «سوددا» مفعولاً معه، و يشهد للتقدير فى الآيۀ أن الوصف فيها بمعنى الماضى، و الماضى المجرد من «أل» لايعمل النصب و يوضح لك مضيه قوله تعالى: (وَ مِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكمُ الّيلَ وَ النّهارَ لِتَسْكنُوا فِيهِ وَ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَ لَعَلّكمْ تَشْكرُونَ))القصص / ۷۳(

و جوز الزمخشرى كون «الشمس» معطوفاً على محل «الليل» و زعم مع ذلك أن الجعل مراد منه فعل مستمر فى الأزمنۀ لا الزمن الماضى بخصوصيته مع نصه فى (مالِك يوْمِ الدّينِ)

)الفاتحۀ / ۴(

على أنه إذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته إذا حمل على الماضى فى أن إضافته محضۀ.

و الثالث: العطف على التوهم

نحو: «ليس زيد قائماً و لاقاعد» بالخفض على توهم دخول الباء فى الخبر، و شرط جوازه صحۀ دخول ذلك العامل المتوهم، و شرط حسنه كثرۀ دخوله هناك، و لهذا حسن قول زهير: ۳۸۵ بدالى أنى لست مدرك مامضى و لاسابق شيئا إذا كان جائيا و لم يحسن قول الآخر: ۳۸۶ و ما كنت ذا نيرب فيهم و لامُنمِش فيهم مُنمِل لقلۀ دخول الباء على خبر

«كان» بخلاف خبرى «ليس و ما» و النيرب: النميمة، و المنمل: الكثير النميمة، و المنمش: المفسد ذات البين.

23

و كما وقع هذا العطف فى المجرور، وقع فى أخيه المجزوم، و وقع أيضا فى المرفوع اسماً، و فى المنصوب اسماً و فعلاً، و فى المركبات.

فأما المجزوم

فقال به الخليل و سيبويه فى قراءة غير أبى عمرو: (لَوْلا أَخَّرْتَنِى إلى أَجَل قَرِيب فَأَصَّدَّقَ وَ أَكنْ مِنَ الصّالِحِينَ)

)المنافقون / ١٠(

فإن معنى لولا أخرتنى فأصدق و معنى إن أخرتنى أصدق واحد، و قال السيرا فى و الفارسى: هو عطف على محل (فَأَصَّدَّقَ) كقول الجميع فى قراءة الأخوين: (مَنْ يضْلِلِ اللهُ فَلا هادِى لَهُ وَ يذَرْهُمْ)

)الأعراف / ١٨٦(

بالجزم، و يرده أنهما يسلمان أن الجزم فى نحو: «ائتنى اكرمك» بإضمار الشرط، فليست الفاء هنا و ما بعدها فى موضع جزم؛ لأن ما بعد الفاء منصوب ب «أن» مضمرة، و «أن» و الفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم، فكيف تكون الفاء مع ذلك فى موضع الجزم و ليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر.

و أما المرفوع

فقال سيبويه: (١٠٧) و اعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: «إنهم أجمعون ذاهبون، و إنك و زيد ذاهبان» و ذاك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: «هم» كما قال: ٣٨٧ بدالى أنى لست مدرك مامضى و لا سابق شيئاً إذا كان جائيا انتهى و مراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم، و ذلك ظاهر من كلامه، و يوضحه إنشاده البيت، و توهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأنا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، و

امتنع أن نثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يقال فى كل نادر: إن قائله غلط.

24

و أما المنصوب اسماً

فقال بعضهم فى قوله تعالى: (وَ حِفْظاً مِنْ كلِّ شَيطْان مارِد)

)الصافات / ٧(

إنه عطف على معنى (إنّا زَيّنَّا السَّماءَ الدُّنْيا بِزِينَةٍ الْكواكبِ)

)الصافات / ٦(

و هو إنا خلقنا الكواكب فى السماء الدنيا زينة للسماء، و يحتمل أن يكون مفعولا لأجله أو مفعولا مطلقاً، و عليهما فالعامل محذوف، أى: و حفظاً من كل شيطان زيناها بالكواكب، أو و حفظناها حفظاً و أما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم: (وَدُّوا لَوْتُدْهِنُ فَيدْهِنُوا)

)القلم / ٩(

حملا على معنى ودوا أن تدهن.

و أما فى المركبات

فقد قيل فى قوله تعالى: (وَ مِنْ آياتِهِ أَنْ يرْسِلَ الرِّياحَ مُبَشِّرات وَ لِيذِيقَكمْ) ١٠٩(

)الروم / ۴۶(

إنه على تقدير ليبشركم و ليذيقكم، و يحتمل أن التقدير: و ليذيقكم و ليكون كذا و كذا أرسلها، و هو أولى؛ لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى.

تنبيه

من العطف على المعنى على قول البصريين نحو: «لألزمنك أو تقضينى حقى»؛ إذ النصب عندهم بإضمار «أن» و «أن» و الفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم، أى: ليكوننّ لزوم منى أو قضاء منك لحقى، و منه: (تُقاتِلُونَهُمْ أَوْ يسْلِمُوا)

)الفتح / ۱۶(

فی قراءة أُبی بحذف النون، و أما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف علی لفظ (تُقاتِلُونَهُمْ) أو علی القطع بتقدیر: أو هم یسلمون.

25

و مثله: «ما تأتینا فتحدثنا» بالنصب، أی ما یکون منک إتیان فحدیث، و معنی هذا نفی الإتیان فینتفی الحدیث، أی: ما تأتینا فکیف تحدثنا، أو نفی الحدیث فقط حتی کأنه قیل: «ما تأتینا محدثاً» أی: بل غیر محدث.

و یجوز رفعه فیکون إما عطفاً علی «تأتینا» فیکون کل منهما داخلا علیه حرف النفی، أو علی القطع فیکون موجباً، و ذلک واضح فی نحو: «ما تأتینا فتجهل أمرنا» و «لم تقرأ فتنسی»؛ لأن المراد إثبات جهله و نسیانه، و لأنه لو عطف لجزم «تنسی» و أما إجازتهم ذلک فی المثال السابق فمشکلة؛ لأن الحدیث لایمکن مع عدم الإتیان، و قد یوجه قولهم بأن یکون معناه: ما تأتینا فی المستقبل فأنت تحدثنا الآن عوضاً عن ذلک.

وللاستئناف وجه آخر، و هو أن یکون علی معنی السببیة و انتفاء الثانی لانتفاء الأول، و هو أحد وجهی النصب، و هو قلیل، و علیه قول مویلک المزموم: ۳۸۸ فلقد ترکتِ صبیة مرحومة لم تدرِ ما جزعٌ علیک فتجزع أی: لو عرفت الجزع لجزعت، و لکنها لم تعرفه فلم تجزع.

تنبیه

»لا تأکل سمکاً و تشرب لبناً» إن جزمت فالعطف علی اللف ۱ و النهی عن کل منهما، و إن نصبت فالعطف عند البصریین علی المعنی، و النهی عند الجمیع عن الجمف أی: لایکن منک أکل سمک مع شرب لبن، و إن رفعت فالمشهور أنه نهی عن الأول و إباحة للثانی، و أن المعنی: و لک شرب اللبن، و توجیهه أنه مستأنف، فلم یتوجه إلیه حرف النهی.

26

عطف الخبر على الإنشاء، و بالعكس

منعه البيانيون، و ابن مالك فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل، و ابن عصفور فى شرح الإيضاح، و نقله عن الأكثرين، و أجازه الصفار تلميذ ابن عصفور و جماعة مستدلين بنحو قوله تعالى: (وَ بَشِّرِ الْمؤْمِنينَ)
)الصف / ١٣(
و قال الزمخشرى فى جوابهم: إن العطف على (تُؤْمِنُونَ)) ١١١(
)الصف / ١١(
لأنه بمعنى «آمِنوا» و لا يقدح فى ذلك أن المخاطب ب (تُؤْمِنُونَ) المؤمنون و ب (بَشِّر) النبى (صلى الله عليه و آله و سلم)، و لا أن يقال فى (تُؤْمِنُونَ): إنه تفسيرللتجارة لا طلب، وإن (يغْفِرلكم) جواب الاستفهام تنزيلاً لسبب السبب و هوالدلالة منزلة السبب و هو الإيمان، لأن تخالف الفاعلين لايقدح، تقول: «قوموا و اقعد يا زيد»، و لأن «تؤمنون» لايتعين للتفسير، سلمنا، ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمراً، و ذلك بأن يكون معنى الكلام السابق: اتجروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم كما كان (فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ)
)المائدة / ٩١(
فى معنى «انتهوا» أو بأن يكون تفسيراً فى المعنى دون الصناعة؛ لأن الأمر قد يساق لإفادة المعنى الذى يتحصل من المفسرة، تقول: «هل أدلك على سبب نجاتك؟ آمن بالله» كما تقول: «هو أن تؤمن بالله»، و حينئذ فيمتنع العطف؛ لعدم دخول التبشير فى معنى التفسير.
27

عطف الاسمية على الفعلية، و بالعكس

فيه ثلاثة أقوال: أحدها: الجواز مطلقاً، و هو المفهوم من قول النحويين فى باب الاشتغال فى مثل: «قام زيد و عمراً أكرمته»: إن نصب «عمراً» أرجح؛ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما و الثانى: المنع مطلقاً، حكى عن ابن جنى أنه قال فى قوله:

۳۸۹ عاضها الله غلاماً بعد ما شابت الأصداغُ و الضرْسُ نَقِد: إن «الضرس» فاعل بمحذوف يفسره المذكور، و ليس بمبتدأ، و يلزمه إيجاب النصب فى مسألة الاشتغال السابقة، إلا أن قال: أُقدر الواو للاستئناف و الثالث: لأبى على، أنه يجوز فى الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح فى سر الصناعة، و بنى عليه منع كون الفاء فى «خرجت فإذا الأسد حاضر» عاطفة و أضعف الثلاثة: القول الثانى.

العطف على معمولى عاملين

وقولهم: «على عاملين» فيه تجوز. أجمعوا على جواز العطف على معمولى عامل واحد، نحو: «إن زيداً ذاهب و عمراً جالس» و على معمولات عامل، نحو: «أعلم زيد عمراً بكراً جالساً و أبوالحسن خالداً سعيداً منطلقاً» و على منع العطف على معمول أكثر من عاملين، نحو: «إن زيداً ضارب أبوه لعمرو، و أخاك غلامه بكر»

28

و أما معمولا عاملين، فإن لم يكن أحدهما جاراً فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعاً، نحو: «كان آكلا طعامك عمرو و تمرك بكر» و ليس كذلك، بل نقل الفارسى، الجواز مطلقاً عن جماعة، و قيل: إن منهم الأخفش، و إن كان أحدهما جاراً فإن كان الجار مؤخراً نحو: «زيد فى الدار و الحجرة عمرو، أو و عمرو الحجرةِ» فنقل المهدوى أنه ممتنع إجماعاً، و ليس كذلك، بل هو جائز عند من ذكرنا، و إن كان الجار مقدماً، نحو: «فى الدار زيد و الحجرةِ عمرو» فالمشهور عن سيبويه: المنف و به قال المبرد و ابن السراج و هشام، و عن الأخفش: الإجازة، و به قال الكسايى و الفراء و الزجاج، و فصل قوم منهم الأعلم فقالوا: إن ولى المخفوض، العاطف كالمثال جاز؛ لأنه كذا سمف و لأن فيه تعادل المتعاطفات، و إلا امتنف نحو: «فى الدار زيد و عمرو الحجرةِ.»

المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً و رتبة

و هی سبعة:

أحدها: أن يكون الضمير مرفوعاً ب «نعم أو بئس»، و لا يفسر إلا بالتمييز

نحو: «نعم رجلا زيد، و بئس رجلاً عمرو»، و يلتحق بهما «فعُل» الذى يراد به المدح و الذم، نحو: (سآءَ مَثَلا الْقَوْمُ)

)الأعراف / ۱۷۷(

و: (كَبُرَتْ كلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْواهِهِمْ)

)الكهف / ۵(

و: «ظرف رجلاً زيد»، و عن الفراء و الكسائى: أن المخصوص هو الفاعل، و لا ضمير فى الفعل، و يرده «نعم رجلا كان زيد» و لايدخل الناسخ على الفاعل، و أنه قد يحذف، نحو: (بِئْسَ لِلظّالِمِينَ بَدَلاً)

)الكهف / ۵۰(

الثانى: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمِل ثانيهما

نحو قوله: ۳۹۰ جفونيولم أجف الأخلاء، إننى لغير جميل من خليلى مهمل و الكوفيون يمنعون من ذلك، فقال الكسائى: يحذف الفاعل، و قال الفراء: يضمر و يؤخر عن المفسر، فإن استوى العاملان فى طلب الرفع و كان العطف بالواو نحو: «قام و قعد أخواك» فهو عنده فاعل بهما.

الثالث: أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره

نحو: (إنْ هِى إلاّ حَياتُنا الدُّنْيا)

)الأنعام / ۲۹(

الرابع: ضمير الشأن و القصة

نحو: (قُلْ هَوَ اللهُ أَحَدٌ)

)الإخلاص / ۱(

و نحو: (فَإذا هِی شاخِصَةٌ أَبْصارُ الَّذینَ کفَروا)
)الأنبیاء / ۹۷(
و الکوفی یسمیه: ضمیر المجهول.
و هذا الضمیر مخالف للقیاس من خمسهٔ أوجه
أحدها: عوده علی ما بعده لزوماً؛ إذ لایجوز للجملهٔ المفسرهٔ له أن تتقدم هی و لا شیء منها علیه
و الثانی: أن مفسره لایکون إلا جملهٔ، و لایشارکه فی هذا ضمیر و أجاز الکوفیون و الأخفش تفسیره بمفرد له مرفوع نحو: «کان قائماً زید و ظننته قائماً عمرو» و هذا إن سمع خرج علی أن المرفوع مبتدأ و اسم «کان» و ضمیر «ظننته» راجعان إلیه؛ لأنه فی نیهٔ التقدیم و یجوز کون المرفوع بعد «کان» اسماً لها.
و الثالث: أنه لایتبع بتابع؛ فلا یؤکد، و لا یعطف علیه، و لا یبدل منه.
30
و الرابع: أنه لایعمل فیه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.
و الخامس: أنه ملازم للإفراد، فلایثنی و لا یجمف و إن فسر بحدیثین أو أحادیث.
و إذا تقرر هذا، علم: أنه لاینبغی الحمل علیه إذا أمکن غیره، و من ثم، ضعف قول کثیر من النحویین: إن اسم «أن» المفتوحهٔ المخففهٔ ضمیر شأن، و الأولی أن یعاد علی غیره إذا أمکن، و یؤیده قول سیبویه فی (أَنْ یا إبْراهِیمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤیا)
)الصافات / ۱۰۴ و ۱۰۵(
إن تقدیره: أنک.
الخامس: أن یجر ب «رب» مفسّراً بتمییز، و حکمه حکم ضمیر «نعم و بئس» فی وجوب کون مفسره تمییزاً و کونه هو مفرداً، قال: ۳۹۱ رُبَّه فِتیهً دعوتُ إلی ما یورث المجدَ دائباً فأجابوا ولکنه یلزم أیضاً التذکیر، فیقال: «ربّه امرأهٔ» لا رُبَّها، و یقال: «نعمت امرأهٔ هند» و أجاز الکوفیون مطابقته للتمییز فی التأنیث و التثنیهٔ و الجمف و لیس بمسموع.

السادس: أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له، ک «ضربته زيداً» قال ابن عصفور: أجازه الأخفش و منعه سيبويه، و قال ابن كيسان: هو جائز بإجماف نقله عنه ابن مالک.

السابع: أن يكون متصلا بفاعل مقدم، و مفسره مفعول مؤخرک «ضرب غلامه زيداً»، أجازه الأخفش و أبو الفتح و أبو عبدالله الطُوال من الكوفيين، و من شواهده قوله:

31

392کساحلمه ذاالحلم أثوابَ سُؤدد و رقّى نداه ذا الندى فى ذُرا المجد و الجمهور يوجبون فى ذلک فى النثر تقديم المفعول، نحو: (وَ إذِ ابْتَلى إبْراهِيمَ رَبُّهُ)

)البقرة / ۱۲۴(

و يمتنع بالإجماف نحو: «صاحبها فى الدار» لاتصال الضمير بغير الفاعل، و نحو: «ضرب غلامُها عبدَ هند» لتفسيره بغير المفعول و الواجب فيهما: تقديم الخبر و المفعول.

شرح حال الضمير المسمى فصلا و عماداً

اشارة

و الكلام فيه فى أربع مسائل:

الأُولى: فى شروطه

و هى ستة و ذلک أنه يشترط فيما قبله أمران: أحدهما: كونه مبتدأ فى الحال أو فى الاصل، نحو قوله تعالى: (أُوْلئِک هُمُ الْمُفْلِحُونَ)

)الأعراف / ۱۵۷(

و قوله تعالى: (تَجِدُوه عِنْدالله هُوَ خَيراً)

)المزمل / ۲۰(

و قول أميرالمؤمنين (عليه السلام): «واعلموا أن هذا القرآن هو الناصح الذى لايغش »

)۱۱۶(

و أجاز الأخفش وقوعه بين الحال و صاحبها «ك «جاء زيد هو ضاحكاً»، و جعل منه: (هؤُلاء بَناتِى هُنّ أَطْهَرلكمْ)
)هود / ٧٨(
فيمن نصب «أطهر»، و لحّن أبو عمرو من قرأ بذلك، و قد خرجت على أن (هؤُلاء بناتى) جملة، و «هن» إما توكيد لضمير مستتر فى الخبر أو مبتدأ، و «لكم» الخبر، و عليهما ف «أطهر» حال، و فيهما نظر، أما الأول: فلأن «بناتى» جامد غير مؤول بالمشتق، فلايتحمل ضميراً عند البصريين، و أما الثانى فلأن الحال لاتتقدم على عاملها الظرفى عند أكثرهم و الثانى: كونه معرفة كما مثلنا، و أجاز الفراء و هشام و من تابعهما من الكوفيين كونه نكرة، نحو: «ما ظننت أحداً هو القائم.«
32
و يشترط فيما بعده أمران: كونه خبر المبتدأ فى الحال أو فى الأصل و كونه معرفة أو كالمعرفة، فى أنه لا يقبل «أل» كما تقدم فى «خيراً»، و شرط الذى كالمعرفة: أن يكون اسماً كما مثلنا، و خالف فى ذلك الجرجانى فألحق المضارع بالاسم لتشابههما، و جعل منه: (إنّهُ هُوَ يبْدئُ وَ يعِيدُ)
)البروج / ١٣(
و هو عند غيره توكيد، أو مبتدأ و قد يستدل له بقوله تعالى: (وَ يرَى الّذِينَ اُوتُواْ الْعِلْمَ الّذِى اُنْزِلَ إلَيك مِنْ رّبّك هُوَ الْحَقّ وَ يهْدِى)
)سبأ / ٦(
فعطف (يهدى) على «الحق» الواقع خبراً بعد الفصل و يشترط له فى نفسه أمران: أحدهما: أن يكون بصيغة المرفوف فيمتنع «زيد إياه الفاضل» و الثانى: أن يطابق ما قبله، فلا يجوز: «كنت هو الفاضل.«

المسألة الثانية: فى فائدته

و هی ثلاثة اُمور: أحدها لفظی، و هو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لاتابف و لهذا سمی فصلاً؛ لأنه فصل بین الخبر و التابف و عماداً؛ لأنه یعتمد علیه معنی الکلام، و أکثر النحویین یقتصر علی ذکر هذه الفائدة، و ذکر التابع أولی من ذکر أکثرهم الصفة؛ لوقوع الفصل فی نحو: (کُنْتَ أَنْتَ الرَّقِیبَ عَلَیهِمْ)

)المائدة / ۱۱۷(

و الضمائر لاتوصف.

33

و الثانی معنوی، و هو التوکید

ذکره جماعة، و بنوا علیه أنه لا یجامع التوکید، فلا یقال: «زید نفسه هو الفاضل»، و علی ذلک سماه بعض الکوفیین: دعامة؛ لأنه یدعم به الکلام، أی: یقوّی و یؤکد.

و الثالث معنوی أیضاً، و هو الاختصاص

و کثیر من البیانیین یقتصر علیه، و ذکر الزمخشری الثلاثة فی تفسیر (وَ اُولئِک هُمُ الْمُفْلِحُونَ)

)البقرة / ۵(

فقال: فائدته الدلالة علی أن الوارد بعده خبر لاصفة، و التوکید، و إیجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إلیه دون غیره) ۱۱۷(

المسألة الثالثة: فی محله

زعم البصریون: أنه لامحل له، ثم قال أکثرهم: إنه حرف، فلا إشکال، و قال الخلیل: اسم، و نظیره علی هذا القول أسماء الأفعال فیمن یراها غیر معمولة لشیء، و «أل» الموصولة، و قال الکوفیون: له محل، ثم قال الکسائی: محله بحسب ما بعده، و قال الفراء: بحسب ما قبله، فمحله بین المبتدأ و الخبر رفف و بین معمولی «ظن» نصب، و بین معمولی «کان» رفع عند الفراء، و نصب عند الکسایی، و بین معمولی «إنّ» بالعکس.

المسألة الرابعة: فيما يحتمل من الأوجه

يحتمل فى نحو: (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيهِمْ)

(المائدة / ١١٧)

الفصلية و التوكيد، دون الابتداء؛ لانتصاب ما بعده، و فى نحو: (وَ إِنّا لَنَحْنُ الصّافُّونَ)

(الصافات / ١٦٥)

الفصلية و الابتداء، دون التوكيد، لدخول اللام، و يحتمل الثلاثة فى نحو: «أنت أنت الفاضل» و نحو: (إِنَّك أَنْتَ عَلاّمُ الْغُيوبِ)

(المائدة / ١٠٩)

و من أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز فى نحو: «إن زيداً هو الفاضل» البدلية.

روابط الجملة بما هى خبر عنه

و هى عشرة

أحدها: الضمير، و هو الأصل

و لهذا يربط به مذكوراً ك «زيد ضربته» و محذوفاً، نحو: «السمن منوان بدرهم» أى: منه.

و الثانى: الإشارة

نحو: (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا وَ اسْتَكْبَرُوا عَنْها أُولئِك أَصْحابُ النّارِ)

(الأعراف / ٣٦)

و الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه

و أكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل و التفخيم، نحو: (اَلْحاقَّةُ مَاالْحاقَّةُ)

(الحاقة / ١ و ٢)

(وَ أَصْحابُ الْيمِينِ ما أَصْحابُ الْيمِينِ)

(الواقعة / ٢٧)

و قال عدى بن زيد: ۳۹۳ لاأرى الموت يسبق الموت شيء نغّص الموت ذا الغنى و الفقيرا

و الرابع: إعادته به معناه

نحو: «زيد جاء نى أبو عبدالله» إذا كان «أبو عبدالله» كنيهٔ له، أجازه أبوالحسن مستدلا بنحو قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يمَسِّكونَ بِالْكتابِ وَ أَقامُوا الصَّلاةَ إنّا لانُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ))الأعراف / ۱۷0(

و أُجيب بمنع كون «الذين» مبتدأ، بل مجرور بالعطف على (الذين يتقون) و لئن سلم فالرابط العموم؛ لأن «المصلحين» أعم من المذكورين، أو ضمير محذوف، أى: منهم، و قال الحوفى: الخبر محذوف، أى مأجورون، و الجملهٔ دليله.

35

و الخامس: عموم يشمل المبتدأ

نحو: «زيد نعم الرجل» كذا قالوا، و يلزمهم أن يجيزوا: «زيد مات الناس، و عمروٌ كل الناس يموتون». أما المثال فقيل: الرابط إعادهٔ المبتدأ به معناه على قول أبى الحسن فى صحهٔ تلك المسألهٔ، و على القول بأن «أل» فى فاعلى «نعم و بئس» للعهد لا للجنس.

و السادس: ان يعطف بفاء السببيهٔ جملهٔ ذات ضمير على جملهٔ خاليهٔ منه أو بالعكس نحو: (أَلَمْ تَرَ أنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ مآءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً))الحج / ۶۳(

و قول ذى الرمهٔ: ۳۹۴ و إنسان عينى يحسر الماء تارهٔ فيبدو، و تارات يجُمٌّ فيغرق كذا قالوا، و البيت محتمل، لأن يكون أصله: يحسر الماء عنه، أى ينكشف عنه و فى المسالهٔ تحقيق، و ذلك لأن الفاء نزلت الجملتين منزلهٔ الجملهٔ الواحدهٔ و لهذا اكتفى فيهما بضمير واحد و حينئذ فالخبر مجموعهما، كما فى جملتى الشرط و الجزاء الواقعتين خبراً.

و السابع: العطف بالواو

أجازه هشام وحده نحو: «زيد قامت هند و أكرمها» و نحو: «زيد قام و قعدت هند» بناء

على أن الواو للجمف فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء، و إنما الواو للجمع فى المفردات لا فى الجمل؛ بدليل جواز «هذان قائم و قاعد» دون «هذان يقوم و يقعد» و الثامن: شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، نحو: «زيد يقوم عمرو إن قام» و التاسع: «أل» النائبة عن الضمير، و هو قول الكوفيين و طائفة من

البصريين و منه: (وَ أَمّا مَنْ خافَ مَقامَ رَبِّهِ وَ نَهى النَّفْسَ عَنِ الْهَوى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوى) (النازعات / ۴۰ و ۴۱)

الأصل: مأواه، و قال المانعون: إن التقدير: هى المأوى له.

و العاشر: كون الجملة نفس المبتدأ فى المعنى

نحو: قولى: «لا إله إلا الله» و من هذا أخبار ضمير الشأن و القصة، نحو: (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) (الإخلاص / ۱)

و نحو: (فَإِذا هِيَ شاخِصَةٌ أَبْصارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) (الأنبياء / ۹۷)

الأشياء التى تحتاج إلى الرابط

وهى أحد عشر

أحدها: الجملة المخبر بها

و قد مضت، و من ثم كان مردوداً قول ابن الطراوة فى «لولا زيد لأكرمتك»: إن «لأكرمتك» هو الخبر، بل الخبر محذوف أى: لولا زيد موجود.

الثانى: الجملة الموصوف بها

ولا يربطها إلا الضمير، إما مذكوراً، نحو قوله تعالى: (حتّى تُنَزِّلَ علينا كتاباً نَقْرَؤُهُ) (الأسراء / ۹۳)

أو مقدراً، نحو قوله تعالى: (وَاتَّقُوا يوْماً لا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْس شَيئاً، و لا يقْبَلُ مِنْها

شَفاعَةٌ، و لا يؤْخَذُ مِنْها عَدْلٌ، وَ لاهُمْ ينْصَرُونَ)

)البقرة / ۴۸(

فإنه على تقدير «فيه» أربع مرات و قرأ الأعمش (فَسُبْحانَ اللهِ حيناً تُمْسُونَ وَ حيناً تُصْبِحُونَ)

)الروم / ۱۷(

على تقدير «فيه» مرتين و هل حذف الجار و المجرور معاً أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير و اتصل بالفعل ثم حذف منصوباً؟، قولان: الأول: عن سيبويه و الثانى: عن أبى الحسن و فى أمالى ابن الشجرى: قال الكسائى: لايجوز أن يكون المحذوف إلاّ الهاء، أى: إن الجار حذف أولاً، ثم حذف الضمير و قال آخر: لايكون المحذوف إلا «فيه» و قال أكثر النحويين منهم سيبويه و الأخفش: يجوز الأمران، و الأقيس عندى الأول. انتهى و هو مخالف لما نقل غيره.

37

الثالث: الجملة الموصول بها الأسماء

ولا يربطها غالباً إلا الضمير، إما مذكوراً، نحو: (اَلّذِينَ يؤْمِنُونَ)

)البقرة / ۳(

و إما مقدراً، نحو: (أَيهُمْ أَشَدُّ)

)مريم / ۶۳(

و الحذف من الصلة أقوى منه من الصفة، و من الصفة أقوى منه من الخبر و الربط بضمير الخطاب، نحو قول على بن الحسين (عليهما السلام): «أنت الذى وسعت كل شىء رحمة و علماً، و أنت الذى جعلتَ لكل مخلوق فى نعمك سهماً» (۱۲۰)، قليل، و لكنه مع هذا مقيس، و أما الربط باسم الظاهر، نحو: «أنت الذى قام زيد» فقليل غير مقيس.

الرابع: الواقعة حالا

و رابطها إما الواو و الضمير، نحو: (لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَ أَنْتُمْ سُكارى)

)النساء / ۴۳(

أو الواو فقط، نحو: (لَئِنْ أَكلَهُ الذِّئْبُ وَ نَحْنُ عُصْبَةٌ)

)يوسف / ۱۴(

أو الضمير فقط، نحو: (تَرَى الّذِينَ كذَّبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ)

)الزمر / ۶۰(

و قد يخلو منهما لفظاً، فيقدر الضمير، نحو: «مررت بالبر قفيز بدرهم«

أو الواو كقوله (۱۲۱) يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصف النهار و هو غائص و صاحبه لايدرى ما حاله:

38

395نصفَ النهارُ الماءُ غامره و رفيقه بالغيب لايدرى

الخامس: المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه

نحو: «زيداً ضربته، أو ضربت أخاه، أو عمراً و أخاه، أو عمراً أخاه» إذا قدرت الأخ بياناً، فإن قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال، و لا رفعه على الابتداء، و كذا لو عطفت بغير الواو.

و قوله تعالى: (سَلْ بَنِى إسْرائِيلَ كمْ آتَيناهُمْ مِنْ آيةٍ)

)البقرة / ۲۱۱(

إن قدرت «من» زائدة ف «كم» مبتدأ أو مفعول ل «آتينا» مقدراً بعده، و إن قدرتها بياناً ل «كم» لم يجز واحد من الوجهين؛ لعدم الراجع حينئذ إلى «كم» و إنما هى مفعول ثان مقدم.

و جوز الزمخشرى فى «كم»، الخبرية و الاستفهامية، و لم يذكر النحويون أن «كم» الخبرية تعلق العامل عن العمل، و جوز بعضهم زيادة «من» كما قدمنا، و إنما تزاد بعد الاستفهام ب «هل» خاصة، و قد يكون تجويزه ذلك على قول من لايشترط كون الكلام غير موجب مطلقاً، أو على قول من يشترطه فى غير باب التمييز، و يرى أنها فى «رطل من

زيت» زائدة لا مبينة للجنس.

السادس و السابع: بدلا البعض و الاشتمال

ولا يربطهما إلا الضمير، ملفوظاً، نحو: (ثُمَّ عَمُواْ وَ صَمُّواْ كثِيرٌ مِنْهُمْ)

)المائدة / ٧١(

)يسْأَلُونَك عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتال فِيهِ(

)البقرة / ٢١٧(

أو مقدراً، نحو: (مَنِ اسْتَطاعَ)

)آل عمران / ٩٧(

أى: منهم، و نحو: (قُتِلَ أَصْحابُ الأُخْدُودِ النّارِ)

)البروج / ۴ و ۵(

أى فيه، و قيل: إن «أل» خلف عن الضمير، أى: ناره.

تنبيه

إنما لم يحتج بدل الكل إلى رابط؛ لأنه نفس المبدل منه فى المعنى، كما أن الجملة التى هى نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

الثامن: معمول الصفة المشبهة

ولا يربطه أيضاً إلا الضمير، إما ملفوظاً به، نحو: «زيد حسن وجهَه»، أو مقدراً، نحو: «زيد حسن وجهاً» أى: منه، و اختلف فى نحو: «زيد حسن الوجه» بالرفف فقيل: التقدير: منه، و قيل: «أل» خلف عن الضمير.

التاسع: جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء

ولا يربطه أيضا إلا الضمير، إما مذكوراً، نحو: (فَمَنْ يكفُرْ بَعْدُ مِنْكمْ فَإِنِّى أُعَذِّبُهُ)

)المائدة / ١١٥(

أو مقدراً أو منوباً عنه، نحو: (فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلا رَفَثَ و لا فُسُوقَ و لا جِدالَ فِى

الْحَجِّ)

)البقرة / ۱۹۷(

أی: منه، أو الأصل: فی حجه.

العاشر: العاملان فی باب التنازف فلابد من ارتباطهما

إما بعاطف کما فی: «قاما و قعد أخواک»، أو عمل أولهما فی ثانیهما، نحو: (وَ أَنَّهُ کانَ یقُولُ سَفِیهُنا عَلَی اللهِ شَطَطاً)

)الجن / ۴(

أو کون ثانیهما جواباً للأول، إما جوابیة الشرط

نحو: (تَعالَوْا یسْتَغْفِرْلَکمْ رَسُولُ اللهِ)

)المنافقون / ۵(

أو جوابیة السؤال، نحو: (یسْتَفْتُونَک قُلِ اللهُ یفْتِیکمْ فِی الْکلالَةِ)

)النساء / ۱۷۶(

أو نحو ذلک من أوجه الارتباط، و لا یجوز «قام قعد زید.«

الحادی عشر: ألفاظ التوکید الأُول

و إنما یربطها الضمیر الملفوظ به، نحو: «جاء زید نفسه، و الزیدان کلاهما، و القوم کلهم»، و من ثم کان مردوداً قول من قال فی قوله تعالی: (هُوَالَّذِی خَلَقَ لَکمْ مْا فِی الأَرْضِ جَمِیعاً)

)البقرة / ۲۹(

إن «جمیعاً» توکید ل «ما»، ولو کان کذا لقیل: جمیعه، ثم التوکید ب «جمیع» قلیل، فلا یحمل علیه التنزیل، و الصواب: أنه حال و احترز بذکر «الأُول» عن «أجمع» و أخواته، فإنها إنما تؤکد بعد «کل»، نحو: (فَسَجَدَ الْمَلائِکةُ کلّهُمْ أَجْمَعُونَ)

)الحجر / ۳۰(

الأُمور التى يكتسبها الاسم بالإضافة

و هى أحد عشر

أحدها: التعريف

نحو: غلام زيد.

الثانى: التخصيص

نحو: «غلام امرأة» و المراد بالتخصيص، الذى لم يبلغ درجة التعريف، فإن «غلام رجل» أخص من «غلام»، و لكنه لم يتميز بعينه كما يتميز «غلام زيد.«

الثالث: التخفيف

ك «ضارب زيد، و ضار با عمرو، و ضاربو بكر» إذا أردت الحال أو الاستقبال؛ فإن الأصل فيهن: أن يعملن النصب، ولكن الخفض أخف منه؛ إذ لاتنوين معه و لا نون، و يدل على أن هذه الإضافة لا تفيد التعريف قولك: «الضاربا زيد و الضاربو زيد» و لا يجتمع فى الاسم تعريفان، و قوله تعالى: (هَدْياً بالِغَ الْكَعْبَةِ)

)المائدة / ٩٥(

و لا توصف النكرة بالمعرفة، و قوله تعالى: (ثانِي عِطْفِه)

)الحج / ٩(

و لا تنصب المعرفة على الحال،

و قول جرير: ٣٩٦ يارُبّ غابطنا لو كان يطلبكم لا قى مباعدة منكم و حرمانا و لاتدخل «رب» على المعارف وفى «التحفة»: أن ابن مالك رد على ابن الحاجب فى قوله: «ولاتفيد إلا تخفيفاً» فقال: بل تفيد أيضاً التخصيص، فإن «ضارب زيد» أخص من «ضارب» و هذا سهو؛ فإن «ضارب زيد» أصله «ضارب زيداً» بالنصب، و ليس أصله «ضارباً» فقط، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتى الإضافة. فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال و الاستقبال فإضافته محضة تفيد التعريف و التخصيص؛ لأنها ليست فى تقدير الانفصال و

على هذا صح وصف اسم الله تعالى ب (مالِك يوْمِ الدِّينِ)
)الفاتحة / ۴(
41
الرابع: إزالة القبح أو التجوز
ك «مررت بالرجل الحسن الوجه»؛ فإن «الوجه» إن رفع قبح الكلام، بخلو الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف، و إن نصب حصل التجوز؛ بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدى.
الخامس: تذكير المؤنث
كقوله: ۳۹۷ إنارة العقل مكسوف بطَوع هوى و عقل عاصى الهوى يزداد تنويرا
السادس: تأنيث المذكر
كقولهم: «قُطعتْ بعض أصابعه»، و قرئ: (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيارَةِ)
)يوسف / ۱۰(
و شرط هذه المسألة و التى قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه، فلايجوز «أمة زيد جاء» و لا «غلام هند ذهبت.«
السابع: الظرفية
نحو: (تُؤتِى أُكلَها كلَّ حِين)
)إبراهيم / ۲۵(
الثامن: المصدرية
نحو: (وَ سَيعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَى مُنْقَلَب ينْقَلِبُونَ)
)الشعراء / ۲۲۷(
ف «أى» مفعول مطلق، ناصبه «ينقلبون» و «يعلم» معلقة عن العمل بالاستفهام.
التاسع: وجوب التصدير
و لهذا وجب تقديم المبتدأ فى نحو: «غلام من عندك؟»، و الخبر فى نحو: «صبيحة أى

يوم سفرك؟»، و المفعول فی نحو: «غلام أيهم أكرمت؟»، و «من» و مجرورها فی نحو: «من غلام أيهم أنت أفضل؟» و وجب الرفع فی نحو: «علمت أبو من زيد؟.«

42

العاشر: الإعراب

نحو: «هذه خمسة عشر زيد» فيمن أعربه، و الأكثر البناء.

الحادی عشر: البناء

و ذلك فی ثلاثة أبواب:

أحدها: أن يكون المضاف مبهماً ك «غير و مثل و دون»، و قد استدل على ذلك بأُمور: منها قوله تعالى: (وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَ بَينَ ما يشْتَهُونَ)

)سبأ / ۵۴(

)وَ مِنّادُونَ ذلِك(

)الجن / ۱۱(

قاله الأخفش، و خولف، و أُجيب عن الأول: بأن نائب الفاعل ضمير المصدر، أی: و حيل هو، أی الحول، و عن الثانی: بأنه على حذف الموصوف، أی: و منا قوم دون ذلك و منها قوله تعالى: (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مآ أَنَكمْ تَنْطِقُونَ)

)الذاريات / ۲۳(

فيمن فتح «مثلا» و زعم ابن مالك أن ذلك لا يكون فی «مثل»؛ لمخالفتها للمبهمات، فإنها تثنی و تجمع كقوله تعالى: (إلاّ أُمَمٌ أَمْثالُكم)

)الأنعام / ۳۸(

و قول الشاعر: ۳۹۸ من يفعل الحسنات الله يشكرها و الشر بالشر عند الله مثلان و زعم أن «حقا» اسم فاعل من «حق يحق» و أصله: حاق فقصر، كما قيل: برٌّ و سرٌّ و نمٌّ» ففيه ضمير مستتر، و «مثل» حال منه، و منها قول أبی قيس بن رفاعة: ۳۹۹ لم يمنع الشرب منهاغيرأن نطقت حمامة فی غصون ذات أوقال ف «غير» فاعل ل «يمنع» و قد جاء مفتوحاً، و لا

يأتى فيه بحث ابن مالك؛ لأن قولهم: «غيران و أغيار» ليس بعربى. ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن، و أما قول الجرجانى و موافقيه: إن «غلامى» و نحوه مبنى فمردود، و يلزمهم بناء «غلامك، و غلامه» و لا قائل بذلك.

43

الباب الثانى: أن يكون المضاف زماناً مبهماً، و المضاف إليه «إذ» نحو: (وَمِنْ خِزْى يوْمَئِذ)

)هود / ۶۶(

يقرأ بجر «يوم» و فتحه.

الثالث: أن يكون زماناً مبهماً و المضاف إليه فعل مبنى، كقول النابغة الذبيانى: ۴۰۰ على حين عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا و قلتُ: ألمّا أصحُ و الشيبُ وازع روى بالفتح، و هو أرجح من الإعراب عند ابن مالك، و مرجوح عند ابن عصفور. فإن كان المضاف إليه فعلا معرباً أو جملة اسمية، فقال البصريون: يجب الإعراب، و الصحيح: جواز البناء، و منه قراءة نافع: (هذا يوْمَ ينْفَعُ الصّادِقِينَ)

)المائدة / ۱۱۹(

بفتح «يوم.»

الأُمور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصراً

و هى عشرون

أحدها: كونه على «فعل» بالضم

ك «ظرف و شرف»؛ لأنه وقف على أفعال السجايا و ما أشبهها مما يقوم بفاعله و لا يتجاوزه، و لهذا يتحول المتعدى قاصراً إذا حول وزنه إلى «فَعُل»؛ لغرض المبالغة و التعجب، نحو: «ضُرب الرجل و فهُم»، بمعنى ما أضربه و أفهمه!، و سمع: «رحُبتكم الطاعة» و: «إن بشراً طلُع اليمن» و لا ثالث لهما، و وجههما أنهما ضمنا معنى «وسع و

بلغ.«

الثانی و الثالث: کونه علی «فعل» بالفتح أو «فعل» بالکسر و وصفهما علی «فعیل«

نحو: «ذل و قوی.«

الرابع: کونه علی «أفعل» بمعنی صار ذا کذا

نحو: «أغدالبعیر، و أحصد الزرع» إذا صارا ذوی غدۀ و حصاد.

الخامس: کونه علی «افعللّ«

ک «اقشعر و اشمأز.«

السادس: کونه علی «افوعلّ«

ک «اکوهد الفرخ» إذا ارتعد. السابع: کونه علی «افعنلل» بأصالۀ اللامین ک «احرنجم» بمعنی «اجتمع.«

الثامن: کونه علی «افعنلل» بزیادۀ أحد اللامین

ک «اقعنسس الجمل» إذا أبی أن ینقاد.

التاسع: کونه علی «افعنلی«

ک «احر نبئ الدیک» إذا انتفش، و شذ قوله: ۴۰۱ قدْ جعلَ النُعاسُ یغْرَ ندینی أطردُهُ عنّی و یسْرَ ندینی و لا ثالث لهما، و «یغر ندینی» بالغین المعجمۀ یعلُونی و یغلبنی، و به معناه: «یسر ندینی.«

العاشر: کونه علی «استفعل» و هو دال علی التحوّل

ک «استحجر الطین.«

الحادی عشر: کونه علی وزن «انفعل«

نحو: «انطلق و انکسر.«

الثانی عشر: کونه مطاوعاً لمتعدّ إلی واحد

نحو: «کسرته فانکسر و أزعجتُه فانزعج». فإن قلت: قد مضی عدّ «انفعل.«

قلنا: نعم، لكن تلك علامة لفظية و هذه معنوية، و أيضاً فالمطاوع لا يلزم وزن «انفعل»، تقول: ضاعفت الحسنات فتضاعفت، و علمته فتعلم، و ثلمته فتثلم، و أصله: أن المطاوع ينقص عن المطاوع درجة ك «ألبسته الثوب فلبسه، و أقمته فقام«

و زعم ابن برى أن الفعل و مطاوعه قد يتفقان فى التعدى لا ثنين، نحو: «استخبرته الخبر فأخبرنى الخبر، و استفهمته الحديث فأفهمنى الحديث، و استعطيته درهماً فأعطانى درهماً»، وفى التعدى لواحد، نحو: «استفتيته فأفتانى، و استنصحته فنصحنى» و الصواب: ما تقدم، و هو قول النحويين، و ماذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب و الإجابة، و إنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على تأثير، و يدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير.

الثالث عشر: أن يكون رباعياً مزيداً فيه

نحو: «تد حرج واحر نجم.«

الرابع عشر: أن يضمن معنى فعل قاصر

نحو قوله تعالى: (أَذاعُواْ بِهِ)

)النساء / ٨٣(

)وَ أَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيتِى(

)الأحقاف / ١٥(

و قولهم: «سمع الله لمن حمده» و قول ذى الرمة: ۴۰۲ وإن تعتذر بالَمحْل من ذى ضروعها إلى الضيف يجرح فى عراقيبها نَصلى فإنها ضمنت معنى: «تحدثوا، و باركك، و استجاب، و يعث أو يفسد» و الستة الباقية: أن تدل على سجية، ك «لؤم و جبن». أو على عرض، ك «فرِح و بطِر». أو على نظافة، ك «طهُر و وضُؤ». أو دنس، ك «نجس و رجس.«

أو على لون، كـ «أدم و اخضرّ». أو حلية، كـ «دعِج و كحِل.»

الأُمور التى يتعدى بها الفعل القاصر

وهى سبعة

أحدها: همزة «أفعل»

نحو: (أَذْهَبْتُمْ طَيباتِكمْ)

(الأحقاف / ٢٠)

و قد ينقل المتعدى إلى واحد بالهمزة إلى التعدى إلى اثنين، نحو: «ألبست زيداً ثوباً»، و لم ينقل متعد إلى اثنين بالهمزة إلى ثلاثة إلا فى «رأى»، و «علم» وقاسه الأخفش فى أخواتهما الثلاثة القلبية، نحو: «ظن و حسب و زعم»، و قيل: النقل بالهمزة كله سماعى، و قيل: قياسى فى القاصر و المتعدى إلى واحد، و الحق: أنه قياسى فى القاصر، سماعى فى غيره، و هو ظاهر مذهب سيبويه.

الثانى: ألف المفاعلة

تقول فى «جلس زيد»: جالست زيداً.

الثالث: صوغه على «فعَلت» بالفتح «أفعُل» بالضم، لإفادة الغلبة

تقول: «كرمت زيداً» بالفتح أى: غلبته فى الكرم.

الرابع: صوغه على «استفعل» للطلب أو النسبة إلى الشىء

كـ «استخرجت المال، و استقبحت الظلم»، و قد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين، نحو: «استكتبته الكتاب.»

الخامس: تضعيف العين

تقول فى «فرح زيد»: «فرّحته» و النقل به سماعى فى القاصر كالمثال، و فى المتعدى لواحد، نحو: «علمته الحساب» و لم يسمع فى المتعدى لاثنين، و زعم الحريرى أنه يجوز

فی «علم» المتعدیۀ لاثنین أن ینقل بالتضعیف إلی ثلاثۀ، و لا یشهد له سماع و لا قیاس، و ظاهر قول سیبویه: أنه سماعی مطلقاً، و قیل: قیاسی فی القاصر و المتعدی إلی واحد.

47

السادس: التضمین

فلذلک عدی «رحُب و طلُع» إلی مفعول لما تضمنا معنی «وسع و بلغ» و یختص التضمین عن غیره من المعدیات بأنه قد ینقل الفعل إلی أکثر من درجۀ، و لذلک عدی «ألوت» بقصر الهمزۀ بمعنی «قصرت» إلی مفعولین بعد ما کان قاصراً، و ذلک فی قولهم: «لا آلوک نصحاً و لا آلوک جهداً»، لما ضمن معنی «لا أمنعک» و منه قوله تعالی: (لا یأْلُونَکمْ خَبالاً)

)آل عمران / ۱۱۸(

وعدی «أخبر و خبّر و حدّث و أنبأو نبّأ» إلی ثلاثۀ؛ لما ضمنت معنی «أعلم و أری» بعد ماکانت متعدیۀ إلی واحد بنفسها و إلی آخر بالجار، نحو: (أَنبِئْهُمْ بِأَسْمائِهِمْ، فَلَمّا أَنْبَأهُمْ بِأَسْمائِهِمْ)

)البقرۀ / ۳۳(

)نَبِّئُونِی بِعِلْم(

)الأنعام / ۱۴۳(

السابع: إسقاط الجار توسعاً

نحو: (وَلکنْ لاتُواعِدُوهُنَّ سرّاً)

)البقرۀ / ۲۳۵(

أی: علی سر، أی نکاح، (أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّکمْ)

)الأعراف / ۱۵۰(

أی: عن أمره و لا یحذف الجار قیاساً إلا مع «أنّ و أن»، و أهمل النحویون هنا ذکر «کی» مع تجویزهم فی نحو: «جئت کی تکرمنی» أن تکون کی مصدریۀ و اللام مقدرۀ، و

المعنى: لكى تكرمنى، و أجازوا أيضاً كونها تعليليهٔ و «أن» مضمرهٔ بعدها، و لا يحذف مع «كى» إلا لام العلهٔ، لأنها لا يدخل عليها جار غيرها، بخلاف أُختيها، قال الله تعالى: (وَ بَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصّالِحاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنّات)

)البقرهٔ / ۲۵(

أى: بأن لهم.

48

و محل «أنّ» و «أن» و صلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل و أكثر النحويين؛ حملا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه، و جوز سيبويه أن يكون المحل جراً، فقال بعد ما حكى قول الخليل: ولو قال إنسان إنه جر، لكان قولا قوياً، وله نظائر، نحو قولهم: «لاهِ أبوك»، و أما نقل جماعهٔ منهم ابن مالك: أن الخليل يرى أن الموضع جر، و أن سيبويه يرى أنه نصب، فسهو و مما يشهد لمدعى الجر قوله تعالى: (وَ أَنَّ الْمَساجِدَ لِلّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَداً)

)الجن / ۱۸(

أصله: لا تدعوا مع الله أحداً، لأن المساجد لله و لا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان «أن» وصلتها، لا تقول: «أنك فاضل عرفت.«

و هنا معد ثامن ذكره الكوفيون، و هو تحويل حركهٔ العين، يقال: كسى زيد، بوزن «فرح» فيكون قاصراً، فإذا فتحت السين صار بمعنى «ستر و غطّى» و تعدى إلى واحد، كقول امرئ القيس: ۴۰۳ و أركبُ فى الروع خيفانهٔ كسا وجهها سَعَفٌ منتشر أو بمعنى «أعطى كسوهٔ» و هو الغالب، فيتعدى إلى اثنين، نحو: «كسوت زيداً جبهٔ»، قالوا: و كذلك «شترت عينه»، بكسر التاء قاصر بمعنى «انقلب جفنها»، و «شتر الله عينه» بفتحها متعد بمعنى «قلّبها»، و هذا عندنا من باب المطاوعهٔ، يقال: شتره فشتِر، كما يقال: ثرمه فثرِم، و ثلمه فثلِم، و منه: كسوته الثوب فكسيه.

49

الباب الخامس: فى ذكر الأوجه التى يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

الباب السادس: فى التحذير من اُمور اشتهرت بين المعربين و الصواب خلافها.

الباب السابع: فى كيفية الإعراب.

الباب الثامن: فى ذكر اُمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية.